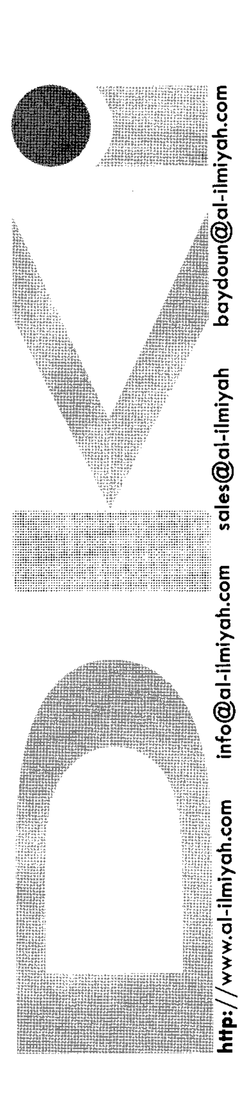
صناعة المصطلح الصوتي

في اللسان العربي الحديث

تأليف

الدكتور هشام خالدي





الكتاب : صناعة المصطلح الصوتي
من اللسان العربي الحديث

**Title : Ṣinā'at al-Muṣṭalaḥ al-Ṣawtī
min al-Lisān al-'Arabī al-Ḥadīṯ**

التصنيف : علم مصطلح اللغة

Classification: Language Terminology and Linguistics

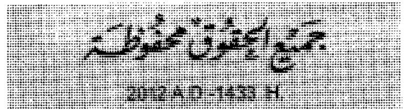
المؤلف : الدكتور هشام خالدي

Author : Dr. Hicham Khalidi

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher : Dar Al-Kotob Al-ilmiyah - Beirut

Pages	256	عدد الصفحات
Size	17*24 cm	قياس الصفحات
Year	2012 A.D. -1433 H.	سنة الطباعة
Printed in : Lebanon		بلد الطباعة : لبنان
Edition : 1st		الطبعة : الأولى



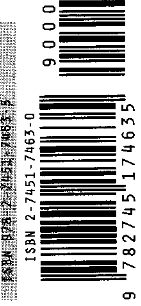
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

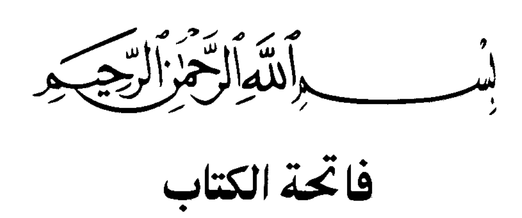
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel: +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
Po.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Solh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢ ٥ +٩٦١
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ +٩٦١
ص.ب: ٩٤٢٤-١١ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

ISBN 978-2-7451-7463-5





فاتحة الكتاب

إنّي رأيت أنّه لا يكتبُ إنسان كتابا في يومه إلّا قال في غده، لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النّقص على جُملة البشر.

العماد الأصفهاني

إهـــداء

إلى روح والدتي غفر الله لها

إلى والدي حفظه الله

إلى صاحبتي أحقّ النّاس بمودتي

إلى أولادي "صهيب وهالة وعبد الصمد" أحقّ النّاس بحسن رعايتي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كلّ هؤلاء أهدي هذه الثّمرة

من جنى صبرهم وكفاحهم

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدّمة

حمـدًا لله علـى مـا أنعـم، وصـلى الله علـى نبيـنا محمـد وآلـه وسـلّم وبعـد، فالحاجـة إلـى المـصطلح العلمـي قائمـة فـي كـلّ لغـة، وهـي أبـدا مطلـوبة ملتمـسة كلّمـا حـدث جديـد فـي العلـوم أو الفـنون، ولا يـنقطع الجديـد مـا دام الفكـر الإنـساني نـشطا عـاملا، ولـذلك كـان لكـل علـم أو فـنّ مـصطلح خـاصّ، وإذا كـان العلـم مـتطوّرا حـافلا بالجديـد فـي كـل عـصر كـان علـى المختـصّين أن يُهيّئوا الأدوات اللّغوية للتّعبير عن هذا الجديد.

ويقـودنا ذلـك إلـى مـسألة الوضـوح فـي معنـى المـصطلح وهـو صـفة مُتأتّـية مـن الاتّفـاق فالمعنـى المـتّفق علـى فهمـه هـو معنـى واضـح بالـضّرورة لـدى أولـئك المتّفقـين علـيه، والمقـصود بالوضـوح هـنا الخلـوص مـن اللّـبس والاخـتلاط، ومـن ثـمّ كانـت المـصطلحات سـمة علمـية فـي حقـول المعـرفة المخـتلفة، فالمـصطلح - إذن - غنـيّ بالمعـرفة المنهجـية لأنّـه جـزء أسـاس مـن آلـية الخطـاب العلمـي، وعلميـته هـذه متأتّـية مـن موضـوعيّته الّتـي تحـيد فعـل الدّلالـة والـصّياغة فـيه إلـى درجـة الثّقافـية والمطابقـة، وهـي أعلـى مـستويات الكفـاءة التّواصـلية فـي فعـل اللّغـة، فمـن يـضع مـصطلحا مـن المـصطلحات إنّمـا ينتقـي مـن مخـزون اللّغـة وقاموسـها الجمعـي لفظـة تُـشير إلـى مـا يُفكّـر فـيه، وتُـسَمّي مـا يـراه. هـذه اللّفظـة الّتـي تغـدو علمـا يعـرف موضـوعه مـا يـراه، ومـصطلحا يميّـز مادّتـه، تتوسّـط بـين ذات واضـعها بمـا حملـه مـن طابـع ثقافـي ونفـسي واجتماعـي، ومـا يُحـرّكها مـن أصـابع الـتّاريخ وفـضاء الجغـرافيا، وبـين موضـوع دلالـتها بمـا يَحملـه مـن ثـبات المـادّة، ورسـوخ العنـصر، وشـموله، ومـن

ثَـمّ يحمـل المـصطلح فـي ظاهـره ومـضمونه دلالات ذاتـية ذات نـسق تاريخـي وثقافـي ودلالات موضـوعية ذات خلـوص منهجـي وإرادة معـرفية، بقـدر إصـابته فـي تمييـز مـا يثبت، وتجـاوزه نحـو مـا يـستقرّ فعناصر الـنّدّات وطـوابعها تجـسّد فـي المـصطلح حكمـا مـنحازا بالـضّرورة لجمّـاع مكـوّنات الـذّات فـي لحظـتها الفـردية والحـضارية، وصـفات الموضـوع وطـوابعه تحملـه حقـيقة الوجـود، وبـين هـذه وتلـك تغـدو المـصطلحات مـادّة الدّراسـة الاجتماعـية، والعلامتـية والحفـرية المعـرفية، والبيئـية، والتّاريخـية، والنّباتـية، والتّفكيكـية، والمعجمـية... مـثلما هـي مجـال طـريف للتّملّـي فـي حـركة الفكـر والمفاهـيم والتّفكير حول ما يصنع تفكيرنا ويوجّهه.

ولـئن كـان عـنوان الكـتاب هـذا موضـوعا لهـذا الـبحث، إنّـي كـنت أُتـوّق إلـى خوضـه مـنذ أن وضـعت القلـم منتهـيا مـن بحـوث خلـت عـن الأصـوات، وعلـم المـصطلح، ذلـك أنّ دراسـتي تلـك وقفتنـي علـى مـدى أصـالة العـرب فـي دراسـاتهم اللّغـوية، لأَزيـد مـن نـصاعة تلـك الحقائـق ممّـا يُهيّـئه التّوسّـع فـي دراسـة آثـار العـرب اللّغـوية وممّـا عمّـق فـي نفسـي هـذا الاختـيار أنّـي وجـدت أكثـر الدّراسـات اللّغـوية المتأخّـرة فـي هـذا الـزّمن لا تولـي أهمّـية بالغـة لعلـم المـصطلح، إذ نـشهد أن جُـلّ الدّارسـات المتأخّـرة عـن القـرنين الثّانـي والـثّالث الهجـري لـم يـضف شـيئا ذا بـال علـى مـا أبدعـه علمـاء القـرون المـتقدّمة، إذ لا يغـدو أن يكـون أغلـب أعمـالهم ترسُّـما لأعمـال الـسّلف أو شـرحا لهـا أو اختـصارا لمادّتهـا أو مـا أشـبه ذلـك، إلّا مـا قـلّ مـنها ممّـا كـان علـى جانـب مـن الجدّة والإضافة.

وكـنت مـنذ عهـد الطّلـب الأول مـيّالا إلـى تـناول الموضـوعات اللّغـوية والخـوض فـي غمارهـا، دون سـواها مـن الموضـوعات، وربّمـا كـان لهـذا الـشّغف المـتعاظم فـي نفـسي أثـره فـي الإقـدام علـى مـثل هـذا الموضـوع، يُقـوّيه مـا وجدتـه مـن حاجـة المكتـبة اللّغـوية إلـى هـذه الدّراسـة المتواضـعة الّتـي حاولت أن ترصد مفهوم المصطلح الصّوتي والمعجمي في اللّسان العربي.

فقسّمت الكتاب إلى مقدّمة وثلاثة فصول وخاتمة، أمّا المقدّمة - وهي الّتي أتحدّث فيها الآن - فأودعتها الكلام عن أسباب اختيار الموضوع، وعرضا لفصوله ومباحثه، ومصادره المختلفة، ومنهجي في البحث وختمتها بالشّكر لمن هو أهله.

فخصّصت الفصل الأول للبحث في بيئة المعجم العربي فتناولت في المبحث الأوّل، مفهوم المعجم متحدّثا فيه عن جوانب نشأته وأهمّ الاجتهادات العربيّة الواردة فيه، وتناولت في المبحث الثّاني التّطور التّاريخي للمعجم العربي فعرضت لحياة المعجم العربي بصفة خاصة وعرضت أنواع المعاجم العربية، وأفردت مسردا بأنواع المعاجم العربية، وختمت الفصل ببحث موضوع تدوين المادّة المصطلحة في المعاجم العربية.

أمّا الفصل الثّاني فعقدته لماهية المصطلح ومجالاته، فخصّصت المبحث الأوّل منه لدراسة مفهوم المصطلح، وعرضت فيه إلى المفهوم اللّغوي والاصطلاحي لمفردة المصطلح ثمّ جعلت المبحث الثّاني مقصورا على أهمّية المصطلح في الدّراسات اللّغوية الحديثة والقديمة ثم محّضت المبحث الثّالث لمكانة المصطلح في الفكر العربي وقارنته مع نظيره في الفكر الغربي فدرست فيه آراء العلماء العرب لمفهوم المصطلح ووجهة نظر العجم تجاه مفردة المصطلح ودرست ما وصل إلينا منها.

وكان الفصل الثّالث لدراسة المصطلح الصّوتي في التّراث العربي، درست في المبحث الأوّل مفهوم الصّوت فعرضت لماهيته في اللّغة والاصطلاح، ثمّ عرضت لمصطلح الصّوت بين القدماء والمحدثين لأخلص إلى أنّه لا يوجد خلاف بَيّن بينهما، سوى بعض الظّواهر الصّوتية والإعرابيّة والبنيويّة، ثمّ عرجت أدرس بعض الشّواهد الّتي اعتمدها اللّغويون، واختلاف مواقفهم منها، وجعلت المبحث الأخير من هذا الفصل لتوضيح الاختلاف في وصف المصطلح الصّوتي بين العلماء القدماء

ونظرائهم المحدثين.

وختمت الكتاب بخاتمة أودعتها ذكر النّتائج العامّة والخاصّة الّتي توصّل إليها البحث، والجديد فيه.

وكان من منهجي في البحث الاقتصار على الجانب اللّغوي الخاصّ في الدّراسات المعجمية والمصطلحية، وهو ما يشير إليه العنوان، وهذا ما تقتضيه طبيعة الدّرس في هذا البحث، غير أني جزت القرنين الثّاني والثّالث الهجريين، حين تعرّضت إلى مفهوم المصطلح وعلم المصطلح فكنت أتتبّع ملامحهما استقصاء لآثارهما.

وأخذت في هذا الكتاب بالمنهج التّاريخي في مواكبة التّطور، والمنهج الوصفي الوظيفي الّذي يعد ركيزة الدّراسات اللّغوية واللّسانية، والمنهج الوصفي التّاريخي بادئا في كل ما عرضت له من موضوع أو تأليف أو منهج بالنّشأة الأولى مرافقا له في ميزته الزّمنية صعودا وهبوطا إبداعا وتقليدا، حتى أقف عند الموضع الّذي يفرضه البحث، راسما له ما يُسمّى في المصطلح الحديث (خطّا بيانيا) واضحا، دون أن تقتصر عنايتي على الجانب المضيء، أو المظلم من هذا التّطور فتغدو صورته ناقصة مضطربة.

ومن الطّبيعي أن تتشعّب مصادر هذا البحث وتتّسع، قدر تشعّب الموضوع وسعته، ولا يخلو الرّجوع إليها من نصب كبير، يتمثّل ببعضه على الطّبعات القديمة. والجديدة النّادرة، ويتمثل بعضه الآخر في صعوبة استقاء الحقائق منها، وهي ضائعة في خطر التّعصب المدرسي والخلافات العلمية، إذ يكلّفنا التثبّت من صحّة الرّأي المنقول في كتاب ينحاز مؤلّفه عليه عناء ليس باليسير. ويتمثّل بعضه أيضا في سكوت بعض المصادر عن كثير من المعلومات المهمّة كاختلاف المصطلح. وتعدّد الدّلالات وتعدّد المفردات الدّالة على مصطلح معين، واختلاف علماء من عصر واحد في دلالة مصطلح مُعين، مما يفوت على الدّرس نتائج نافعة.

إضافة إلى ما احتجنا إليه في دراسة المنهج وتقويمه من كتب اللّغة المختلفة والنّحو والصّرف، وكتب التّراجم والطّبقات والمجلّات والدّوريات وغيرها كثير ممّا ضمّه فهرس المصادر في ختام الكتاب.

وأفاد هذا الكتاب من المراجع الحديثة والأجنبية التي عالجت جوانب مختلفة مما عالجته ومنها الكثير من الكتب المترجمة.

ولا يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أسجل عظيم شكري لكل من ساعدني في إنجاز هذا الكتاب، وكلي أمل أن أكون قد أضفت بكتابي هذا إضافة جديدة للمكتبة اللغوية، أسدّ فيها ثغرة متواضعة، خدمة للعربية الكريمة، غير باخل في سبيل ذلك الجهد والوقت والعافية، والله من وراء القصد، وهو وليّ التّوفيق.

الدّكتور: هشام خالدي

المدية (الجزائر)

تمهيد

لا جدال في أنّ كلّ لغة حيّة في مجتمع نام متطوِّر يجب أن تخضع لسُنَّة النّمو والتَّطور، فهي تنمو لأنَّ ذلك من علائم الحياة، ولأنَّ حياة اللُّغة مُتَّصلة بحيويَّة الفكر الإنساني وتقدُّمه، فهي أداة تفكيره ووسيلة تعبيره، وتوقُّفها على النُّمو معناه سبيلها إلى الفناء والزَّوال، مثلما يقود ركود الفكر نحو التَّخلف والضُّمور والاضمحلال والزّوال، ونمُو اللغة يعني تزايدا مستمرًّا في محتواها من المصطلح الحضاري والعلمي للوفاء بمتطلَّبات التَّقدُّم العلمي والتِّقني والحضاري، وهي متطلَّبات تتنامى يوما بعد يوم، ومن هنا نجد معجمات العالم المتقدِّم اليوم غير ما كانت عليه في مطلع القرن الماضي مثلا.

واللُّغة يجب أن تتطوَّر، لأن التَّطور سُنَّة الحياة، ولأن متطلبات الحياة اليوميَّة تتجدَّدُ باستمرار لعوامل مختلفة، أقلُّها أن الكثير من المفاهيم والوسائل والأدوات قد يصبح بدائيا بمرور الزَّمن، فيزول ويحلُّ سواه محلَّه[1].

وعليه فإن معجم المصطلحات الأمثل هو الذي يُورد تعريفا لكل مصطلح يَرِدُ فيه، غير أنَّنا نشهد اليوم نهضة واسعة لتعريب العلوم، وهذه الأخيرة تتطلب الإسراع في تهيئة المعجمات الاختصاصية، ذات الفوائد غير المحدودة للعلماء والباحثين. إن هذه الحالة قد تُسوّغ في الكثير من الأحيان الاكتفاء بإدراج المصطلح العربي المختار بإزاء المصطلح الأجنبي، مع شريطة الإحالة على المعجم الأجنبي الذي اعتمد عليه في تعريفات هذه المصطلحات، وهذا المبدأ معمول به في كثير من معجمات المصطلحات الأوروبية المتعدّدة اللُّغات فنجد منها:

---

11) المصطلح العلمي ووحدة الفكر، جميل الملائكة، مجلة ندوة اللغة العربية والوعي القومي، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص 227.

المعاجم الخاصة أحادية اللغة ومتعدّدة اللُّغات

1. المعاجم الأحاديّة

توصف التَّصوُّرات عن طريق الشُّروح والتَّعريفات أو الأشكال الإيضاحية أو مزيج منها، كما تضمُّ هذه المعاجم بعضا من الإشارات النَّحوية أو الإشارات العباريَّة Phraséologie références باعتبار هذا النَّوع من المعلومات من المسلّمات، إلا أنّ هذه القضية بحاجة إلى التَّفسير، فحدس ابن اللغة لا يمكن الوثوق به كما يُظنّ، وخاصّة في حقل الأغراض الخاصّة. ويرتكز هدف هذه المعاجم، أوّلا وقبل كلّ شيء في عرض المعلومات عن التَّصوُّرات والمصطلحات لحقل خاص بعينه عرضا أقرب إلى الكمال. ويمكن ترتيب التّصورات إمّا ألف بائيا Alphabetically ، أو منظوميا Systématisé [1].

فنجد منها: معجم الهندسة البحرية والمصطلحات الملاحية.

Dictionary of marine Engineering National Terms, G. Owston, GE. Newns limited.

ويمكننا بالتّوسع أن نضمّ إلى هذه الفئة من المعاجم الكثير من التّصنيفات Classification والكنائز Thésaurise. فحتّى لو لم يحتوِ التَّصنيف على تعريفات فهو يُقدِّم نظاما ترتيبيًا لحقل خاص. فلا بد من المزيد من العناية، هذا إذا قرّرنا استخدام المكنز معجما، لأنّ المصطلحات التي يشملها المكنز تخضع غالبا لتثبيت الحدود الدّلالية تثبيتا اصطناعيا، بل ربّما كان تثبيتا جذريا بُغية الوفاء بالاحتياجات التَّوثيقيَّة.

2. المعاجم المصطلحية المتعدّدة اللُّغات

تُصمّم هذه المعاجم بدون استثناء تقريبا، لتكون عُدّة المترجم، ففي هذه المعاجم تُجمع المصطلحات مع المقابلات (بل ربما المترادفات أيضا) في لغة واحدة أو أكثر، وغالبا ما تضمُّ إشارات نحوية، وأحيانا إشارات عبارية تهمّ كلاًّ من

---

(1) مقدمة في المصطلحية، هربيرت بيشت، جنيفر دراسكار، ترجمة محمد حلمي خليل، جامعة الكويت، سنة 2000، ص 174.

المترجم والطَّالب سواء بسواء، أما من حيث المعلومات الخاصَّة بالتَّصوُّر - هذا إن وُجدت في المعاجم أصلا - فهي غالبا ضئيلة وموجزة إلى أبعد حدٍّ.

وأغلبية المعاجم من هذا النَّوع هي معاجم ثُنائية، وفي بعض الحالات يزداد عدد اللُّغات زيادة كبيرة، وعلى الرغم من أن مشكلات التَّكافؤ (Equivalence) وهي مشكلات عهدناها منذ زمن، لم نهتد لحلها بعد، فالمعجم الذي يحوي أكثر من لغتين، ويقتصر على تقديم المصطلحات "المقابلة" لا غير يمثّل قضية غير مأمونة العواقب.

- معجم الالكترونيات إنكليزي / ألماني 1980.

- Dictionary of electronics, Engl/Germ A. Oppermann, K. G. Saure, 1980.

- معجم القياس والتحكم (1977).

Elseviers dictionary of Measurement and control, 1977[1]

إنَّ استعمال هذه المعاجم بشكل يُعوَّل عليه يستلزم معرفة مُعمّقة بالحقل الموضوعي أو التَّحقق من الكتب المرجعيَّة الأخرى، فقد كانت الحاجات العمليَّة الملحّة هي الدَّافع إلى دراسة النّظم التي تهدف لإنتاج المعاجم المتعدَّدة اللُّغات على نحو أسرع وبنفقة أقل، وفي الوقت نفسه كان من اللّازم تحسين مستوى النّتاج المعجمي النِّهائي حتى يفي بمتطلبات جدّ عسيرة.

ولعلّ اللُّغة العربية من أوسع اللُّغات قابليَّة للنموِّ بالاشتقاق، وقد أحصى أهل اللُّغة مئات عديدة من الأوزان الاشتقاقيَّة الَّتي مكَّنت هذه اللُّغة أن تصبح من أغنى لغات العالم وأغزرها عطاء، فهذه القابلية الاشتقاقيَّة تضع في أيدي العاملين في حقل المصطلحات أداة فعّالة وتوفّر لهم إمكانات واسعة في صوغ الألفاظ للمدلولات العمليَّة المتزايدة يوما بعد يوم.

فظهور العناية باللُّغة ومصادرها كالشِّعر وكتبها كالمعاجم، كان دافعا إلى تطوير لغة العلم أوّل مرّة في العربية الَّتي كان جُلّ حُقولها أدبيًّا بل شعريًّا، كذلك

(1) مقدمة في المصطلحية، هربيرت بشيت، جنيفر راسكار، ص 181.

عملت التَّرجمة عملها في بثِّ الروح العلمي في النَّاس عصرئِذ بما قدَّمته من معارف جديدة وما ألجئت إليه من دلالات ومفردات مستحدثة.

ولما كانت المصطلحات مرافقة للعلوم لا محالة ظهرت معها في المصنَّفات الفقهيَّة الأولى عن طريق تمييزها من الدَّلالة اللُّغويَّة العامَّة، كما ظهرت في المصنَّفات اللُّغويَّة ضمن القواعد والأبواب عناوين مقرونة بالشُّروح والأمثلة، وهكذا صار التَّأليف في المصطلحات تيَّارا مميّزا من تيَّارات التَّأليف العلمي واللُّغوي والموسوعي، وعُرفت في هذا الصَّدد أنواع شتّى كالتّأليف كما فعل الخوارزمي (ت 387هـ) في مفاتيح العلوم. أو التَّأليف في مصطلحات علم واحد لحدود في النحو للرُّمَّاني (ت 384هـ) والجبراني (ت 668هـ) والفاكهي (ت 972هـ). ونحو ذلك في اصطلاحات الصُّوفيَّة لابن عربي (ت 638هـ). كما ظهرت كتب للمصطلحات العامة رُتِّبت ترتيبا معجميا كالتَّعريفات للجرجاني (ت 816هـ) والكليات للكفوي (ت 1094هـ)[1]، ويلاحظ أن معظم المصنفين اعتدوا بالصنيعة الراهنة للمصطلح؛ لأنّ المصطلح عادة كلمة واحدة وليس جزءا اشتقاقيا، وفي هذا من غير شك تنبّه واضح للفرق بين ترتيب المعجم اللغوي والمعجم الاصطلاحي.

فعلم الأصوات عند العرب واحد من العلوم التي نشأت في القرن الثَّاني للهجرة، ومعروف أنّ هذا القرن كان قرن نشأة الكثير من العلوم العربيَّة وازدهارها. ولكن علم الأصوات يختلف عن بعض هذه العلوم ولا سيّما العلوم اللُّغوية من جهة الوضوح المصطلحي والضبط المعرفي "الابستمولوجي" آية ذلك أنّه ظلَّ محتاجا إلى مصطلح جامع ينبئ بما يضمه من مسائل ذوات حدود واضحة، وأنّ معطياته صارت دولة تتجاذبها علوم اللغة والبلاغة والتجريد والطِّبّ حتى هذا العصر، ولذلك افتقر إلى (إطار) معرفي مضبوط على النَّحو الَّذي حظيت به علوم عربية أخرى كالنَّحو والصَّرف والبلاغة.

ونذكر في هذا المقام كتباً كثيرة لعلماء قدماء، حَوَت جوانب من الدّرس

(1) اللّسانيات وآفاق الدّرس اللغوي، أحمد محمد قدور، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط1، 1422 هـ،2001، ص 41.

الصّوتي أو عنيت بمسائل تطبيقية مُتعدِّدة؛ مثل كتاب سيبويه (ت 180هـ)؟ وكتاب "سرُّ صناعة الإعراب" لابن جني (ت 392هـ)، وكتاب "الرِّعاية لتجريد القراءة وتحقيق لفظ التِّلاوة" لمكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ). وكتاب "رسالة أسباب حدوث الحروف" لابن سينا (ت 428هـ)، ونحو ذلك من كتب بلاغية للرّماني (ت 386هـ)، وابن سنان الخفاجي (ت 466هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، وضياء الدّين بن الأثير (ت 637هـ)، وبهاء الدّين السّبكي (ت 773هـ).

ويأتي كتاب "العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) في مقدمة الآثار المدوّنة الّتي شرعت لطوائف شتى من العلماء وطرائق الدَّرس الصَّوتي الذي كان "المعجم" أوّل مجال يظهر فيه نظرًا وتطبيقًا.

وأهمّ ما يُعرض له الدارسون في هذا الصّدد البحث في نشأة المعجمية العربية، وأثر العين في المعاجم الّتي حذت حذوه خاصّة وغيرها من معاجم العربية عامّة، أمّا الخليل فقد فكّر في طريقة تُمكِّنه من جمع اللُّغة على سبيل الحصر والاستيعاب وليس على أساس الجمع وتصنيف المسائل بحسب الموضوعات وغيرها.

ولم يستطع ترتيب آخر أن ينهض بالمهمّة الّتي أرادها الخليل لمعجمه كتاب العين كالتَّرتيب الأبجدي والتَّرتيب الألفبائي لأنهما يُهدران القيمة الصَّوتية التي جعلها الخليل مبدأ من مبادئ عمله. فقد وعى أسس التَّصريف، والأبنية، وعرف خصائص ائتلاف الأصوات ونسجها، ووقف من خلال روايته الواسعة[1] على المهمل والمستعمل مما تركَّب من الكلام العربي، وحدَّد عن طريق العلوم الرِّياضيَّة ما تُقدِّمه التَّقاليب من صُور محتملة أحصاها إحصاء دقيقا[2] وإذا عرف المرء أن معظم هذه الأسس ضَمَّها المعجم ومقدمته التي تقع في ثلاث عشرة

(1) المدارس النّحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، 1968، ص 46 - 48.

(2) المزهر، السّيوطي، تحقيق، محمد جاد المولى بك وحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط (1408هـ، 1987م)، ج74/1.

صفحة هاله ما انطوى عليه الخليل من ثراء في التّفكير ودِقَّة في الاستنباط وعمق في فهم خصائص العربيّة. وهذا دأب الخليل دائما فهو لا يسلم بعلم حتّى يلتهمه التهاما، بل حتّى يستوعبه ويتمثله وينفذ منه إلى ما يفتح به أبوابه الموصدة وحقًّا ما قاله ابن المقفَّع فيه من أن عقله كان أكثر من علمه[1] وهكذا يتّضح أن ما جاء في العين من دراسة للمصطلحات الصّوتية هي مسوّقة لغاية معجميَّة ويتأكّد من خلال هذه القراءة من تحديد جوانب الأصالة في عمل الخليل الذي وضعه بين يدي تلميذه الليث خاصَّة، وغيره من سائر تلاميذه عامة، وهي التي تمثلت حقا في انطلاقه من المعطيات الصّوتية العربيّة المتنوِّعة كالقراءات القرآنيّة والظَّواهر اللهجيَّة وخصائص الكلام العربي، وفي استناده إلى معارف العرب اللُّغوية في خلق الإنسان لاستثناء جهازه الاصطلاحي الّذي يخلو خلوًّا تامًّا من أيِّ مصطلح دخيل[2] وأن آراءه في خصائص التَّشكيل الصَّوتي والمصطلح لا سيما ما يتصل بالذّلاقة والإصمات وصلت بفضل الوسائل الحديثة إلى مرتبة الحقائق العلميّة الثَّابتة، وهي من أعظم ما يفخر به درسنا اللُّغوي الحديث وعلى مرِّ العصور.

وهذا ما يثبت أنّ الخليل قد سبق عُلماء الأصوات في العصر الحديث بآراء وملاحظات تضعه في مصاف الرُّواد لهذا العلم، وقد نهج منهجا خاصًّا في دراسته أصوات العربية، وهو منهج خاص انفرد به الخليل، لا يقوم على دراسة الأصوات في ذاتها، وإنما يتَّخذ من الدِّراسة الصَّوتية مدخلا للعمل المعجمي.

وتظهر أهمِّية المعطيات الصَّوتيَّة المستمدَّة من كتاب العين ومقدِّمته حين يقف الباحث أوّل مرة على نصوص علميَّة تؤسِّس لعلم الأصوات بدءاً، فقد ضمّ العين مبادئ علم الأصوات النُّطقي كالحديث عن جهاز النُّطق وأعضائه، وتحديد المنظومة الصَّوتية، والانتباه إلى مبدأ اللُّغة الصَّوتي، وتقسيم الأصوات إلى صوامت وصوائت، كما ضمّ علم الأصوات التَّشكيلي كائتلاف الحروف، والصفات التركيبية

---

(1) المدارس النّحوية، شوقي ضيف، ص 30.

(2) مبادئ اللّسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط2 (1419هـ/1989م)، ص(132 - 133).

وصوغ الكلمات حكاية للأصوات الطَّبيعية ونحو ذلك مما لا تفيه حقَّه إلا الدِّراسات المتعدِّدة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الخليل لم يُشر إلى علم الأصوات عنوانًا أو باباً أو جزءا من عمله في معجمه، فالخليل سعى إلى تقديم مادّة صوتية تصلح أساسا لبناء المعجم مع الأسس اللُّغوية الأخرى كلّما دعت الحاجة إلى ذلك. ولا يمنع هذا من إعادة تصنيف المادة الصَّوتية الواردة في المعجم وفق الدَّرس اللِّساني الحديث، لأن في ذلك كشفا لجهود الخليل الرَّائدة في هذا المجال.



الفصل الأوّل

المعجم في التُّراث العربي

المبحث الأوّل

مفهوم المعجم في الكتب العربية

لقد ظلّت اللُّغات دهرا طويلا لا تعرف الكتابة ولا تفكِّر فيها، حتّى إنَّ بعضها القديم نشأ، وترعرع، ثم اندثر قبل اختراع الكتابة، فضاعت تماما، وعليه فاللُّغة مادَّة رجراجة، مائعة، دائمة التَّموّج والتَّحوُّل، لأنَّها عندما اخترعت، أريد لها أن تكون "آلة الفكر" تُؤمِّن التَّعبير عنه، وتداوله وتطوِّره، والفكر لا حدود له، ولا نهاية لتطوُّره، ومنذ اللَّحظة الأولى الّتي صنع فيها هذا الفكر اللُّغة نفسها، راح يتحدّاها، وأدخلها معه في سباق يكاد يكون غير عادل: هو ينطلق دائما إلى آفاق جديدة ويرقى نحو الأسمى، وهي في أثره تحاول جاهدة أن تبقى على مستواه، وأن تتقدَّم بنفس سُرعته.

ولهذا فإن اللُّغة التي هي آلة الفكر وخادمه، تتَّسع وتتَّسع حتى لا يمكن أن يُحيط بها لسان واحد، ولا عصر واحد، كما أنَّ ألفاظها، وحتى قواعدها النَّحوية، تتفاوت في العموم والشُّيوع والآثار، على نحو يَقلُّ ويكثُر بين المتكلمين، لأنَّ الإنسان أصبح يفكر عن طريق اللُّغة، فأصبحت اللُّغة أيضا من تراثه الفكري.

ومع رُقيِّ الفكر، وظهور النُّصوص الأدبيَّة والدِّينيَّة، ارتبط الإنسان باللَّفظ، وتعلّق به، وقدّسه، وحفظه، وتوارثه وتناقله ومع اختراع الكتابة قيَّد من ذلك ما استطاع حتى يخلّده للأجيال ومع الزَّمن ازدادت الحصيلة، وتضخَّمت، واستعصى كثير من محتوياتها على الإفهام، فظهر الشَّرح والتَّفسير، مع ظهور "الغريب" وعليه فإن المتكلِّم بلغته القوميَّة لا يحتاج فيها إلى شرح لفظ أو بيان معنى كلمة، نعم قد يحتاج إلى تفسير جملة، أو إيضاح تركيب، أو جلاء المغزى الخفيِّ في نصٍّ من النُّصوص، أمَّا اللَّفظ،

فهذا ملكه لا يحتاج إلى من يُعرّفه به.

فالمعجم إذن بالنِّسبة للاستعمال، وعاء تحفظ فيه اللُّغة، وهو بهذه المثابة مفروض فيه أن يُنبِّه الباحث إلى السَّمين والغثِّ من محتوياته، إلى المفيد والأقلُّ فائدة، إلى الضَّروري وما لا لزوم له، إلى الثَّابت الأصيل والمشكوك فيه، أو المزيَّف، وهو مطالب بأن يتكيَّف حسب حاجة المستعين به، بحيث تكون هناك ألوان شتىَّ من المعاجم، وهو مسؤول على حفظ اللُّغة وعن تطويرها أيضا.

فالمعجميَّة علم كبير وأساس متين ذو شأن، يتتبَّع المفردة دلالة واستعمالا عبر الزَّمن على خطى الصَّحيح والفصيح. وقد عُدّت مفتاحا لكثير من العلوم. وهي الذَّخيرة المعرفيَّة والعلميَّة والأدبيَّة والدِّينيَّة التي تعكس حضارة الأمم والمجتمعات في كلِّ حين، وهي الذَّاكرة التي تحفظ المآثر والدِّيوان الذي يسجلُّ الميراث الحضاري، والخزينة التي تتزوَّد منها الأمَّة في كل زمن.

وقد نشأت المعجميَّة في بدايتها كعمل موسوعي عامّ يتجه شيئا فشيئا نحو التّخصُّص ولا غرو في هذا، لأنَّ الأشياء في أولى حركات نشأتها تكون عامَّة ثم تتخصَّص وتتميَّز كلَّما سارت قدما إلى الأمام. وعلى الرّغم من أن المعجميَّة الموسوعيَّة العامَّة على ما تحمل من إيجابيَّات فإنَّها تبقى في نظرنا ناقصة من جوانب جِدّ مهمَّة، والمعرفة بقدر ما تطلب السَّطح تُلحّ في طلبها على العمق، وقد يكون في كثير من الأحيان للعمق قيمة وشأن أبلغ من نظرية. وفي هذا الشّأن وتقييما للجهود السَّابقة. نقول: إن الجهود السَّابقة أفرغت، وكان طبيعيًّا أن تفرغ في الخط الأفقي أكثر منه في العمودي ذلك لكون الصِّناعة المعجميَّة كانت في بدايتها الأولى، أضف إلى ذلك بساطة الاحتكاكات وضعف أدوات البحث العلمي مما يُضعف - طبيعيا - عملية التَّدقيق في تحديد المصطلحات. لذلك جاءت الصِّناعة المعجميَّة جمعا عامًّا لكلِّ فصيح صحيح بقصد حفظ ميراث اللِّسان العربي

المبين من اللَّحن والتَّفكُّك محتفظة - في كلِّ العمل - بمادَّة واحدة مع التَّنوع في طرائق التَّرتيب، كما حصل في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ). الذي أجمع عليه اللُّغويون على أنَّه أوَّل معجم شامل، حيث رتّب مادته ترتيبا صوتيًّا (وفق مخارج الحروف). وقد أخذ بهذا من المعجميين أبو علي القالي في البارع، والأزهري في التَّهذيب، والصَّاحب بن عبَّاد في المحيط، وابن سيّده في المحكم... وغيرهم من علماء العربية. أضف إلى هذا معاجم المتأخِّرين كالجمهرة لابن دريد ولسان العرب لابن منظور. والقول في هذا، أنّ الخلف كان مقلّدا فيجلّ الأحوال لمنوال السَّلف مع غياب العمل الإبداعي المتجدِّد. فكأنّنا مع مرور الأزمنة مع معجم عربي واحد رغم تنوُّع الأشكال[1].

ومن هذا المنطلق ومن واجب الباحث المتخصِّص اليوم في ضوء تنوّع المعارف وتطوُّرها وتقدُّمها الحثيث إلى التَّخصُّص والدّقة العمليَّة على حساب الشُّموليَّة والسَّطحية أن يتجاوز الصِّناعة المعجميَّة في شكلها الأولي القديم على الصِّناعة الموسوعيَّة. وهذا ليس ببعيد ولا أدلَّ على ذلك أن صار الغرب يتخصّص اليوم ليس في العمل المعجمي فقط، بل في العمل الموسوعي بقدر كبير من التَّفنُّن والإبداعيَّة. في الوقت الذي أصبحت فيه اليوم مشكلة المصطلح في اللِّسان العربي تزداد تعقيدا على تعقيد في ظلِّ خيبة توحيد الجهود وتوافق الرُّؤى.

ومن الملاحظات الجلِّية اليوم هو افتقادنا إلى معجم موسوعي متخصِّص في المصطلح الصَّوتي على أهمية الحقل المعرفي وضرورته الملحَّة في الدَّرس اللُّغوي الحديث ولو بلغة واحدة، ناهيك على معجم موسوعي ثنائي أو مُتعدِّد اللُّغات.

---

(1) الكرّاسة الأولى لمدونة الصوتيات العربية الحديثة، مخبر الصوتيات العربية الحديثة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة، مطبعة دحماني، البليدة، الجزائر، 2005، ص3.

أمّا الدَّرس الصَّوتي الغربي الحديث فقد سار هو الآخر في تطوُّره عبر مراحل، وما توصله إلى تلك النّتائج الّتي أبهرت الكثيرين إلّا بتضافر جهود العديد من العلماء المتخصِّصين في فروع مختلفة، إذ بدأت إرهاصاته مع جماعة النُّحاة الجدد (Néo grammairiens) الّتي سيطرت على السَّاحة اللُّغوية منذ الرُّبع الأخير للقرن 18 إلى الحرب العالمية الأولى... هذه المجموعة من الشُّبان الألمان سعت في بحوثها إلى كشف الأسباب الكامنة وراء التَّغيّرات الصَّوتيَّة، الّتي تطرأ في اللُّغات الهند أوروبية، وقد كان لدى ديسوير (1857، 1913) دور كبير في إثراء هذه البحوث الصَّوتيَّة، بحيث عمل على توضيح وتنظيم أفكار سابقيه ولا يمكن إغفال الأعمال التي قدَّمها بودوان دي كورتني (1845 - 1929)، صاحب نظرية في الفونيم، نشرت عام 1893، وواضع مصطلحات مميزة بين الصَّوت (Sound) أو الفون (Phone)، وبين الفونام (Phonéme)، وهو أيضا أول من ميز بين نوعين من الدِّراسة الصَّوتيَّة الوصفيَّة، الأولى تختصُّ بدراسة الأصوات المحسوسة باعتبارها ظواهر فيزيائية والثَّانية تدرس الأصوات باعتبارها علامات ورموزاً نُطقيَّة تستعمل بغرض التَّفاهم.

ومن بين المدارس الحديثة الّتي اهتمّت بعلم الأصوات ونشأت بمعزل عن تأثير دي سوسير نذكر: مدرسة لندن (L'école de Londres) الّتي يمثّلها العالم (فورث) 1960 صاحب أعمال صوتية (Sounds and prosidies) و(The thongue of men and speach) وغيرها من الأبحاث الصّوتية، من ذلك أيضا تلك الأبحاث حول تعليم النّطق والكتابة الفونيتيكية الإنكليزية في (An outline of English phonétics) لعالم الأصوات الإنكليزي دانيل جونز (Daniel Jones)، الّذي عالج فيه أصوات اللّغة بعيدا عن تأثير حلقة براغ. دون أن نهمل الأعمال القيّمة الّتي قام بها بالي (C. Bally) وسيشهاي (Sechehay) مؤسّسا مدرسة جنيف، اللّذان ألحّا بقوّة على التّمييز بين علم أصوات الكلام (Phonétique) وعلم أصوات اللّسان (Phonologie) وقد اشتهرت من هذه المدارس بالبحث الصّوتي الوظيفي مدرسة براغ.

لقد ازداد اليوم الاهتمام بالبحث الصّوتي في العالم بشقّيه الأوربي والأمريكي حتّى أطبّاء الأصوات (Les phoniatres) قد تنبّهوا إلى ضرورة وجود علم لساني وظيفي يعالج اضطرابات الكلام ويُقلِّل أخطاء اللُّغة، ولم يعد هذا العمل مقتصرا على المهندسين فقط، وما هذا العمل إلّا تطوُّر لتلك الأبحاث الّتي ظهرت في القرن 19 الّتي ركّزت على التّفاصيل المتعلِّقة بأصوات الكلام بدقّة كبيرة واستعانوا في ذلك بالأجهزة والآلات وهكذا ظهرت الصّوتيات الآلية أو التّجريبية مع (روسلو) (l'abbé rousselot) في فرنسا، (ويليهم) (Wilhim viector) في ألمانيا.

وكـان الكيموغـراف Kymographe أهـم جهـاز يُـستعان بـه لاختـبار أصـوات اللُّغـة ثُـمَّ تـلاه اختـراع الأجهـزة الآلـية بفـضل تطـوُّر علـوم أخـرى كالفيـزياء الّـذي كـان لـه دور كبيـر فـي تطـوُّر الـصّوتيّات وذلـك ابـتداء مـن سـنة 1832، وظهور نظرية فوريه (Le théorème de fourier).

ومـن بـين الأجهـزة الآلـية التـي سـاعدت علـى الـنُّهوض بعلـم الأصوات وأدخلته المخبر حتّى بدا كغيره من العلوم التّجريبيّة نذكر:

L'oseillographe, Le palatogra mme, Le photographie à rayons, ilm radiographique sonore.

إلى غيرها من الأجهزة الحديثة التي قادت علم الأصوات إلى وجهة أذهلت الدّارسين الّذين لم يخطر على بال أحدهم أنّها سوف ترى هذا النّحو من التّطور وأنه سوف يظهر مثل هذا التّعاون بين العلوم المختلفة، فمثلا السّمع الذي هو جزء لا يستهان به في إدراك الكلام وفي عملية التّبليغ ككل لم يحظ باهتمام الصّوتيات التّقليديّة الّتي صبّت اهتمامها مباشرة على التّلفُّظ (التّقطيع) في مرحلتها الأولى، علما أن منهجية الوصف التّقطيعي أقدم فروع علم الأصوات عرفت هي الأخرى تقنيات آلية حديثة مثلle Palatographie وle Lingtnographie، وle Abiographie، وغيرها من الأجهزة بحيث تحوّلت من ميدان اللِّسانين إلى ميدان الفونولوجيّين والأطباء الّذين يتوسّلون بأحدث التِّقنيات لدراسة اضطراب الكلام.

أما في مرحلة ثانية فقد اهتمَّت الصَّوتيات التَّقليديَّة بالتَّركيب الفيزيائي لأصوات الكلام، حيث بدأ يظهر للعلماء دور السَّمع وأهميته في دراسة أصوات اللُّغة، إلى أن جاء العصر الحديث وانصبَّ اهتمام علماء الأصوات على عمليَّة إدراك إشارات الكلام، وخاصة فيزيولوجية السَّمع، التي أصبحت تشكل فرعا هامًّا في البحث الصَّوتي.

وبناء على كل ما سبق يمكن القول "أن معطيات علم الأصوات هي أوصاف للحركة العضويَّة التي يقوم بها الجهاز النُّطقي أثناء النّطق وكذلك الآثار السَّمعية المصاحبة لهذه الحركات، ويقوم هذا الوصف على الملاحظات الذَّاتية والخارجيَّة من قبل الباحث، وقد تدعَّم هذه الملاحظات بوسائل آلية في معمل الأصوات اللُّغوية مثل الحنك الصِّناعي والكيموغراف والاسبكتروغراف والأوسيلوغراف وصور الأشعة الثَّابتة أو المتحرِّكة وغيرها، ويستعين الباحث على تسجيل مادَّته تسجيلا مسموعا بالشَّطر والأسطوانات وعلى تسجيلها تسجيلا متطوِّرًا بواسطة الكتابة الصَّوتيَّة العالميَّة International phonétique alphabet

وهكذا فإنَّ التَّطوُّرات التي عرفها علم الأصوات أرحب من أن يشملها هذا الدَّخل إلَّا أنّنا نعتقد بأنّ هذه النَّظرة المختصرة تعيننا على الوصول إلى هدفنا المنشود، وما بقي لنا إلَّا أن نقول بأنّ تطوُّر علم الأصوات هذا يعود الفضل فيه إلى تضافر جهود علماء مختلف الاختصاصات الّذين تعمّق إيمانهم بجدوى الدِّراسة الصَّوتيَّة يوما بعد يوم، حتّى بدا هذا النَّوع من الدِّراسة العلميَّة مُتعدِّد الجوانب، وأصبح تطوُّره يتوقَّف على نتائجها المتباينة.

أوّلا : لفظة المعجم لغة واصطلاحا

1. لُغـةً

ترد مادّة (عجم) في اللُّغة للدَّلالة على الإبهام، والإخفاء وعدم

البيان، والإفصاح[1] فمنها الأعجم: الَّذي لا يُفْصَح، والأعجم أيضا: كلُّ كلام ليس بعربية، وباب الأمير مُعجم: أي مُبهم مُقفل، ونظرت في الكتاب فعجمته: أي لم أقف حق الوقوف[2] على حروفه، وصلاة النَّهار عجماء: لأنه لا يُجهر فيها بالقراءة، وقد عجم العود، إذا عَضَّه ليعلم صلابته من خوره[3].

وهكذا تنصرف صيغة (فَعَل) من هذه المادَّة إلى معاني الإبهام وعدم الإيضاح.

أما صيغتا (فَعَّل) بالتَّضعيف، و(أفْعَل) بالهمز، فإنهما تأتيان لتدلَّا على عكس ذلك، والعجم النّقط بالسَّواد مثل التَّاء عليه نقطتان، يقال: أعجمت الحرف وعجَّمه أيضا تعجيما، ولا يقال عجمه، ومنه حروف المعجم "وهي الحروف المقطَّعة التي يختص أكثرها بالنُّقط من بين سائر حروف الاسم، ومعناه حروف الخط المعجم... وناس يجعلون المعجم بمعنى الإعجام مصدرًا، مثل المخرج والمدخل، أي من شأن هذه الحروف أن تُعجم"[4].

يقول ابن جني: "ثم إنَّهم لمَّا قالوا: أعجمت الكتاب إذا نسبته وأوضحته، فهو إذن لسلب معنى الاستبهام لا إثباته"[5]، ويشرح فكرة السَّلب هذه ويمثِّل لها فيقول: "قولهم: أعجمت وزنه أفعلت وأفعلت هذه

---

(1) سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق مصطفى السقا وجماعة، البابي الحلبي، القاهرة، 1954م، ج40/1.

(2) أساس البلاغة، الزمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمد، مطبعة أولاد أورشاند القاهرة، 1953م، ص41.

(3) المحيط في اللغة، الصّاحب بن عباد، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد 1946م ج 1/ 305 - 306.

(4) الصّحاح، الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط2 بيروت، 1967م 1981/5 - 1982.

(5) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النّجار، المكتبة العلمية، بيروت، ج3، ص 75.

وإن كانت في غالب أمرها إنما تأتي للإثبات والإيجاب، نحو أكرمت زيدا، أي أوجَبت له الكرامة، فقد تأتي أفعلت أيضا يُراد بها السّلب والنَّفي، وذلك نحو: أشكيت زيدا إذا أزلت عنه عجمته ونظيره أيضا قولنا: أعجمت الكتاب: أي أزلت عنه عجمته ونظيره أيضا أشكلت الكتاب: أي أزلت إشكاله.

وقالوا أيضا: عجّمت الكتاب، فجاءت فعلت للسّلب أيضا"[1].

ومن معنى السّلب هذا أطلقت لفظة (معجم) على الكتاب الّذي يراعي في ترتيب مادَّته ترتيب الحروف، فكأنَّ هذا الكتاب يُزيل إبهام هذه المادَّة المُرتَّبة على حروف المعجم ويُبيِّنها ويوضِّحها بما يجمعه من موادٍّ لغويَّة وغير لغويَّة مُنسِّقا لها، ومرتِّبا إياها على حروف المعجم وقد مَرَّ إطلاق المعجم على مثل هذا الكتاب بمراحل قبل أن يستقرَّ مصطلحًا على كتب اللُّغة الَّتي عُرفت بعدئذ بالمعجمات جاء في لسان العرب:

"العُجْم والعَجَم خِلاف العُرْب والعَرَب، والعُجْم جميع الأعجم الذي لا يفصح ولا يتبيَّن كلامه، وإن كان عربي النَّسب كزياد الأعجم، والأنثى عجماء وكذلك الأعجمي، فأما العجمي فالَّذي من جنس العجم أفصح أو لم يفصح، الأعجم الَّذي في لسانة عُجْمَة، وأعجمت الكتاب: ذهبت به إلى العجمة، وأعجمت: أبهمت... وأعجمت الكتاب: خلاف قولك أعربته، قال رؤبة:

الشِّعر صعب وطويل سُلَّمه
إذا ارتوى فيه الَّذي لا يَعلَمُه
زَلَّت به إلى الحضيض قدَمُه
والشِّعر لا يُطيعهُ مَنْ يَظْلمُه

يريد أن يعربه فيعجمه.

---

(1) سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، ص39.

معناه يريد أن يُبيّنه فيجعله مشكلا لا بيان له، والأعجم الأخرس، والعجماء والمستعجم كلّ بهيمة، سُمّيت عجماء لأنها لا تتكلم، وكلُّ من لا يقدر على الكلام فهو أعجم ومُستعجم. واستعجم الرجل، سكت، واستعجمت عليه قراءته: انقطعت فلم يقدر على القراءة، ورجل صلب المَعْجَم والمَعْجَمَة: عزيز النَّفس"[1].

وقيّد الفيومي في المصباح المنير:

"وعَجُم فلان عُجْمَةً: كان في لسانه لُكنة، ويُقال كذلك: عَجُم الكلام: إذا لم يكن فصيحًا، فهو أَعْجَمُ، وهي عَجْمَاء جمع عُجْمٌ"[2].

وقد وردت لفظة (عجم) في القرآن الكريم مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾[3].

أما ابن جني (312هـ) فيسجّل القول:

"اعلم أن عجم إنّما وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفاء وضدَّ البيان والإفصاح"[4].

ويورد الجوهري أيضا:

"وناس يجعلون المعجم بمعنى الإعجام، مصدر مثل المُخرج والمُدخل أي من شأن هذه الحروف أن تُعجم"[5].

---

(1) لسان العرب، ابن منظور، الدار المصرية للتأليف والتَّرجمة، القاهرة، (د، ت)، (د، ط)، مادة (ع ج م).

(2) المصباح المنير، أحمد بن محمد، الفيومي، تحقيق، عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، مصر، 394/2.

(3) سورة النحل / 103.

(4) سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، ج1،دار العلم، دمشق، ط1413/2هـ، ص39 - 40.

(5) الصّحاح، الجوهري، مادة (ع ج م).

ويقول الفيروز آبادي:

"أعجم فلان الكلام ذهب به إلى العُجْمَة، والكتاب نَقَطَه كعَجَمَهُ"[1] و"أعجمت الكتاب: نَقَطْتُه وشَكَلْتُه".

ويُصرِّح ابن جني في الخصائص:

"ألا ترى أن تصريف (ع ج م) أين وقعت في كلامهم إنما هو للإبهام وضد البيان"[2].

وبناء على هذا يمكن أن نستخلص ما يلي:

1. الوحدة اللُّغوية، على ما طُرح، تذهب إلى دلالة الإبهام والخفاء وعدم البيان في أصلها الثُّلاثي المجرد.

2. إنهَّا بدلالة هذا الأصل لا تمسّ الغرض من المعجم الَّذي أُريدَ به كشف الغموض واللَّبس والإيضاح عن الوحدات اللُّغوية وبيان مدلولاتها، وأوجه نطقها، ورسمها.

3. إنَّ عين الأصل الثُّلاثي المجرّد تتّجه تارة إلى الكسر وأخرى إلى الضَّم.

وفي الأولى دلالة مغايرة إلى الثَّانية، وهو تحوُّل من الخفاء في الكسر إلى البيان والوضوح في الضّمّ هذا التَّباين الَّذي سببه الصَّائت القصير، يُؤكد ضرورة القَصْر والتَّحدِّيد، وليس الشمول والعموم.

4. تُؤكِّد دلالة الثُّلاثي المزيد بالهمزة أو المضَعَّف العين إثبات أمرين: السّلب والإيجاب في المتّجه الدَّلالي، وتبدو القيمة التَّمييزيَّة لصوت الهمزة ذات مرتكز وظيفي تقابلي مركزي، لأن الأصل في أفعلت الإثبات، تقول، أكرمت أخي وأحببت أُمّي، أي أوجبت لهما الإكرام والحبَّ، ولكنّها تجيء للسّلب. تقولهم: أشكيت زيدا، أي أزلت له عمّا يشكوه، وفي قوله

---

(1) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مادة (عجم).

(2) الخصائص ابن جني، تحقيق محمد علي النّجار، بيروت، 1962م، ص (75/3).

تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى﴾[1]، أي أكاد أظهرها، أزيل خفاءها أي سرَّها.

وقالوا: عَجَّمْتَ الكتاب، فجاءت فعَّلْتُ للسّلب، أي سلب الإبهام والغموض بالتَّنقيط وبيان الشَّكل.

5. في النَّص الَّذي أورده ابن جنِّي والفيروز آبادي، إن هذه الهمزة بدخولها على الأصل الثُّلاثي (عجم) أفادت معنى سلب الاستبهام لا إثباته، وهو إزالة العجمة بالنّقط.

6. الإعجام هو تنقيط الحروف، فكأنَّ بنقطها يزال اللَّبس والغموض بين ما تماثل، وما لم يتماثل منها في الرَّسم: ب ت ث /ج ح خ/ د ذ/ ر ز/س ش/ ص ض/ط ظ/ع غ/ف ق، ومن هذا المنحنى الدَّلالي جاءت كلمة "معجم"، التي تزيل غموض وإبهام معاني الوحدات اللُّغوية.

7. كلمة مُعجم، اسم مفعول، ومصدر ميمي، واسم مكان في الفعل الرُّباعي (أعجم)، ويذهب نفر من الصَّرفيِّين إلى أنَّ المعجم مصدر بمنزلة الإعجام كما تقول أدخلتُه مُدْخَلَ صدق، وأخرجته مُخْرَجَ خير، أي إدخالا وإخراجا"[2].

8. ترد تسمية (حروف الهجاء) بـ(حروف المعجم)، وما أحسبها إلَّا من باب الإضافة المبني على الصِّلة والمناسبة.

9. تحمل لفظة معجم بدلالتها، الَّتي تقف لتؤلّف بين وحدات اللُّغة شرحًا، وتفسيرًا، وبيانا قيميًّا، ووظيفيًّا، وهي تراعي في ترتيب مادَّتها ترتيب هذه الحروف ويرى الدُّكتور حسين نصّار أن عبارة حروف المعجم تذهب

---

(1) سورة طه، الآية 15.

(2) المدارس المعجميّة (دارسة في البنية المعجمية)، عبد القادر عبد الجليل، دار الصّفاء للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ط1 (1420 هـ/1999م)، ص 34.

لبيان الوصف في الكتب الَّتي التزمت في تبويبها حروف الهجاء[1].

2. اصطلاحا

مرجع يشتمل على ضروب ثلاثة:

الأول: وحدات اللُّغة مفردة أو مركبة.

الثَّاني: النِّظام التَّبويبي.

الثَّالث: الشَّرح الدَّلالي.

وعلى هذه المرتكزات الثَّلاثة يقوم المعجم بشكله العام من حيث كونه وعاء يحفظ متن اللُّغة، وليس نظاما من أنظمتها، ذلك لأنَّ المعنى المعجمي Lexicalement هو جزء من النِّظام الدَّلالي العام للُّغة، والمرجع في التَّزوُّد وإغناء الذِّهن الإنساني، حينما تستجدُّ الحاجة، وتمليها متطلَّبات الفكر.

ومن هذه الوحدات - النّظام - الشَّرح - تتفرَّع وجود المعالجة وتتباين.

فمن الوحدات، قد تكون ألفاظ مُفردة أو مُركّبة في هيئات تبعًا للحاجة، على أساس اللَّفظ أو المعنى، وفي هذين اتجاهات تخدم أغراضا ومقاصد مُتعدِّدة، مصطلحات وترجمات، وتعاريف وفنوناً أدبيّة وتشكيليّة وغيرها.

ومن النِّظام، صوتيًّا وهجائيا على أساس التَّقليبات أو على أساس التِّقنية باعتماد الباب والفصل أو التَّرتيب الأبجدي العادي.

ومن الشَّرح ما يعتمد علميَّة مؤلّفه ومنهجه في بيان الإفادة مما هو ثابت أصيل وتدرُّج مدروس إلى غير اللَّازم، وتأثير صفة الدّلالة مركزيّة كانت أو هامشيَّة، مع مراعاة الفهم، والرَّغبة في إيصال المعنى المعجمي

---

(1) المعجم العربي (نشأته وتطوره)، حسين نصّار، دار مصر للطباعة، ط4 (1408/1988هـ) ج1، ص13.

إلى درجة واضحة في الأداء.

وتبقى الوحدة اللُّغوية، محور المعجم، ونشاطه وهمّته تدوران حولها، اشتقاقا، واستخداما، وتدرُّجا زمنيًّا.

من هذه الضُّروب الثَّلاثة يتألَّف المعجم بهيئته العامَّة، ويسير وفق اتِّجاهات الصُّنَّاع، وكما يلي:

1. المعاجم الأحادية اللُّغة، كالمعاجم المجنَّسة العربيَّة والإنكليزيَّة والفرنسيَّة والألمانيَّة وغيرها من اللُّغات الأوروبيَّة والشَّرقيَّة.

2. المعاجم الثُّنائية اللُّغة كالمعاجم ذات المدخل الواحد والمعالجة الإنكليزيَّة أو غيرها من اللُّغات.

3. المعاجم المُتعدِّدة اللُّغات، كالمعاجم ذات المدخل الواحد والمعالجة لأكثر من لغة.

ويكاد هذا اللَّون من المعجمات ينحصر في الصَّنيع المحدث من المعاجم التي تعالج دلالة اللَّفظة عبر لغتين أو ثلاث لغات فقد يكون المعجم عربي المدخل إنكليزي التَّفسير أو العكس[1].

وقد يكون عربي المدخل إنكليزياً فرنسياً ألمانياً أو روسياً أو غيرها من اللُّغات الأخرى، وغالبا ما تكون مثل هذه المعاجم تعليميَّة، تتميز بدقَّة الصِّناعة والشَّرح بالصُّور والرُّسوم البيانيَّة.

4. المعاجم التأصيليَّة Ethymological lexical وهدفها بيان أصول المفردات وإيضاح دلالاتها، واللُّغة العربيَّة حوت بنيتها التَّركيبيَّة، الكثير من الموروث السَّامي، واليوناني، والفارسي، والتُّركي، والإيطالي والفرنسي والإنكليزي، وتمثِّل هذا النَّوع معاجم المعرّب والدّخيل.

5. المعاجم المفهرسة (المصطلحيّة) lexical Concordance : وهي تربط بفهرسة نصوص ذات حجم كبير، كالقرآن الكريم، أو الإنجيل أو

---

(1) المدارس المعجميّة، عبد القادر عبد الجليل، ص 39.

الجاهلي أو الإسلامي أو الأموي أو العبّاسي أو الحديث، وذلك يذكر المفردة من جميع مواضع استخدامها في النُّصوص.

وتعتبر أداة جَيِّدة المسلك من أدوات البحث الدّلالي، كما في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، والحديث النّبوي الشّريف، وتندرج تحتها معاجم المصطلحات العلميّة، والفروق اللُّغوية، وقد يُطلق عليها معاجم المترادفات.

6. المعاجم المعياريّة :Educational lexical وهي الَّتي تعالج الوحدة اللُّغوية من منظور تعليمي، والوقوف على مستوياتها، ومن أمثلتها المعاجم التَّثقيفيَّة.

7. المعاجم التّدرّجيّة (المراحل) Perdiccas lexicalوهي الّتي تهدف إلى بيان الألفاظ المستعملة في مرحلة من تاريخ اللُّغة وبين أوجهها الدَّلاليَّة وأصولها[1].

8. المعاجم الصّيغيّة: Structure lexical وهي الّتي تهدف إلى بيان صيغ الألفاظ الاسميَّة، والفعليَّة في بنية اللُّغة التَّركيبيَّة.

- وهناك أنواع أخرى كقوائم الألفاظ Glossaires أو معاجم سياقيّة Contexte أو معاجم النُّطق Prononciation lexical وهي الَّتي تعني بيان النُّطق الصَّحيح للوحدات النَّحويَّة، وهو مُتَّجه يعتمد النَّبر، والتَّنغيم وقوانينهما بُغية الوقوف على نطق سليم وواضح تتقبّله جماعة الوسط المثقَّف، على نحو موحّد، ويشمل الألفاظ الدَّخيلة وطرائق نطقها[2].

والمعاجم الإملائيّة Orthographique lexical وغايتها ضبط وتحديد الشَّكل المكتوب للمفردة وأصواتها. وفي العربيَّة قضايا إملائيَّة كثيرة تتعلّق بالهمز، والضَّاد والظَّاء والقاف، والكاف والعين، والجيم، وغيرها ممّن أثّرت اللهجات المحليَّة في توجيه صورها.

فأطلقت أوّل مرَّة على سبيل الإشارة في عنوان الكتاب إلى أن مادّته مرتَّبة على الحروف، ككتاب "الأغاني على حروف المعجم"

(1) المدارس المعجمية،عبد القادر عبد الجليل، ص 39.

(2) نفسه، ص 40.

لحبيش بن موس الضَّبي[1]، وكتاب "معاني العروض على حروف المعجم" لبزرج بن محمد العروضي[2]، وذلك بإضافة لفظة (حروف) إلى (المعجم)، وكلا الكتابين من كُتب القرن الثَّالث، ثم تخفَّف الناس من هذه الإضافة، مُكتفين بكلمة (الحروف) للدَّلالة على حروف المعجم، ككتاب "صناعة الغناء وأخبار المغنيِّين وذكر الأصوات الَّتي غنّى فيها على الحروف" لقريض المغني (ت 324هـ)[3] وغيره.

وظهرت ملامح المصطلح بعد ذلك على يد رجال الحديث الَّذين سبقوا اللُّغويين في استخدام (المعجم) في عناوين كتبهم، فنجد (معجم الصَّحابة) لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التَّميمي الموصلي الحافظ مُحدِّث الجزيرة (ت 307هـ)، و(المعجم الكبير) و(المعجم الصغير) في أسماء الصَّحابة لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي المحدث المعروف بابن بنت منيع (ت 315هـ)، و(المعجم الكبير) و(الأوسط) و(الصغير) في قراءات القرآن وأسمائه لأبي بكر محمد بن الحسن النقاش الموصلي (ت 351هـ)، و(معجم الشُّيوخ) لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي (ت 351هـ) و(المعجم الكبير) و(الأوسط) و(الصّغير) لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت 360هـ)، و(معجم الشّيوخ) لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت 371هـ)، ومعجم (الشّيوخ) لعمر بن عثمان البغدادي المعروف بابن شاهين (ت 385هـ)، و(معجم الصَّحابة) لأحمد بن علي المهراني المعروف بابن لال (ت 398هـ)[4].

---

(1) معجم الآدباء، ياقوت الحموي، مطبعة السعادة، ط1، 1324 هـ/1906م ج7، ص 220 - 221.

(2) الفهرست، ابن النّديم، طبعة المطبعة الرّحمانية، القاهرة (د،ت)، وطبعة دانشكاه، طهران، تحقيق رضا تجدد،طهران 1971، ص 72.

(3) الفهرست، ابن النّديم، ص 156.

(4) الدّراسات اللّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، منشورات =

على أنَّ هؤلاء المؤلِّفين لم يخرجوا في هذه الاستعمال عن الدَّلالة السابقة، وأعني بها دلالة (حروف المعجم)، إذ قصدوا من ذكر لفظة المعجم الترتيب على الحروف لا غير، ولكنهم طَوَّرُوا استخدامها بتقديمها في العنوان، ممهدين لاستخدامها مصطلحًا لمعجمات اللُّغة.

ولكننا لا نستطيع أن نقطع بشيء في أوّل استخدام للمصطلح في المعجمات اللُّغوية، فليس بين أيدينا ما يُشير إلى هذه الأوَّليَّة، غير أنَّه لا يبعد أن يكون استخدام المصطلح في اللُّغة قد رافق استخدامه في معجمات الصَّحابة والشُّيوخ السَّابق ذكرها، لاشتراك معجمات اللُّغة مع تلك، في ترتيب موادِّها على الحروف، ثم أخذت كلمة (معجم) تقترب شيئا فشيئا من دلالتها المعروفة الآن، فإذا قيل معجم فلا يتبادر إلى الذِّهن إلَّا الكتاب الَّذي يجمع ألفاظ اللُّغة ومعانيها وشواهدها مراعيًا ترتيب الحروف أيّ ترتيب، وإذا صَحَّ ما افترض من بدء استخدام لفظة (معجم) في كتب اللُّغة، فيكون ذلك في حدود أوائل القرن الرَّابع، أي في زمن ظهور معجم الصَّحابة لأبي يعلى التّميمي (ت 307هـ) والمعجمين الكبير والصَّغير لأبي القاسم البغوي (ت 315هـ)[1].

وقد ذهب الدُّكتور السَّمرائي إلى أنّه "لم يطلق على المعجم اسم المعجم إلَّا في أواخر القرن الرَّابع الهجري، أمّا قبل ذلك فهو كتاب وأوَّل معجم بهذا الاسم فهو معجم مقاييس اللُّغة"[2] وليس في المصادر ما يدلُّ على تأخُّر إطلاق المعجم إلى أواخر القرن الرَّابع، كما أنَّه ليس في مقاييس اللُّغة لابن فارس (ت 395هـ) ما يشير إلى إطلاق المصطلح لأوَّل مرة. وكل ما يمكن أن نستفيده من مذهب السَّمرائي أنّه يعضد افتراضنا المتقدّم، في

=

دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط1، (1400 هـ/ 1980م)، ص 221.

(1) الدّراسات اللغوية عند العرب، محمد حسين آل ياسين، ص 222.

(2) نفسه، ص 222.

أنّ استعمال المعجم مصطلحًا على معجمات اللُّغة، تَمّ خلال القرن الرّابع، وهو القرن الَّذي شهد ميلاد الجمهرة لابن دريد (321هـ)، و(تهذيب اللُّغة) للأزهري (370هـ) والمحيط في اللُّغة للصَّاحب بن عبَّاد (385هـ)، و(المجمل) و(مقاييس اللُّغة) لابن فارس (395هـ) و(الصِّحاح) للجوهري (398هـ)، وليس في أيّ من هذه المعجمات ما يُثير إشارة واضحة إلى استخدامه المصطلح في العنوان وغير العنوان. على أنَّه لا يبعد أن يكون معروفا لدى أصحاب هذه المعجمات والمشتغلين باللُّغة بدلالته على المعجم، دون أن يُقيّد ذلك في المعجمات نفسها، أمَّا إطلاق (القاموس) على المعجم فهو إطلاق مُتأخِّر سببه شُيوع (القاموس المحيط) للفيروز آبادي (816هـ)، إذا أصبحت كلمة (القاموس) تقابل في الاستعمال كلمة (المعجم)، فصار كلُّ معجم قاموسا، والأصل ذاك.

ثانيًا: المعجم والقاموس

يُورد صاحب القاموس في مادَّة "قمس" أنها تعني "الغوص"، وأن "القاموس" هي (بئر تغيب فيها الدِّلاء من كثير مائها)، أمَّا القاموس فهو "مُعظم ماء البحر"[(1)].

ويُترجم "جوزيف نعوم حجار"، في المنجد العربي الفرنسي للطُّلَّاب كلمة "قاموس" بالمقابل الفرنسي "Dictionnaire" دون الإشارة إلى معنى البحر وعليه فمن المنطق الفصل بين "قاموس" و"معجم"، فَيُستعمل المصطلح الأوّل للدَّلالة على كل كتاب أو تأليف له هدف تربوي وثقافي يجمع بين دُفَّتيه قائمة من الوحدات المعجميَّة (المداخل) التي تحقَّق وجودها بالفعل في لسان من الألسنة ويخضعها لترتيب وشرح مُعيّنين ويُقابله في الفرنسيَّة كلمة (Dictionnaire)، أمَّا مصطلح (مُعجم) فهو

(1) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، طبعة مصوّرة عن طبعة بولاق بمصر، 1301هـ، مادة (قمس).

أنسب للدَّلالة على المجموع المفترض واللَّامحدود من الوحدات المعجميَّة الَّتي تمتلكها جماعة لُغويَّة معنيَّة بكامل أفرادها، بفعل القُدرة التَّوليديَّة الهائلة للُّغة. ويُقابله في اللُّغة الفرنسيَّة (Lexique)، ويسير كلّ من الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري وليلى المسعودي في نفس الاتجّاه الّذي يدعو إلى التَّمييز بين المصطلحين، يقول الفاسي الفهري عن اصطلاح "القاموس" إنه "الصِّناعة التي تُتَوِّق إلى حصر لائحة المفردات ومعانيها" أمّا "المعجم" «فهو المخزون المفرداتي الَّذي يُمثِّل جزءاً من قدرة المتكلّم/المستمع اللُّغوية»[1].

وتَقترح ليلى المسعودي بدورها مصطلح (قاموس) كمقابل لـ(Dictionnaire) لأنَّه يُقدِّم المداخل المعجميَّة مصحوبة بمعلومات تخصُّ النُّطق والاشتقاق والمرادفات والأضداد والتَّعاريف إلخ والمعجم للدَّلالة على (LEXIQUE) لأنّه (يقتصر على إدراج مجموعة محصورة من المصطلحات تنتمي إلى حقل معرفي مُحدّد ولا تكون مصحوبة بالمعلومات الّتي نجدها في القواميس)[2] في حين لا يُميّز أصحاب "القاموس الموسوعي لعلوم اللُّغة" مثلا، بين المصطلحين فهما يعنيان عندهم نفس الشَّيء كما يتجلَّى في تعريفهم التَّالي «القاموس أو المعجم يشير إلى المعنى أو المعاني التي تتضمَّن الكلمات... ولأسباب تبسيطية يمنح القاموس معلومات عن أشكال التَّغيرات الصَّرفية الخاصَّة بكل كلمة»[3].

وتُلاحظ J. Rey - Debore في موسوعة "Le langage"، حول مادَّة (مُعجم وقاموس) أنَّ الباحثين الأمريكيّين يستعملون مصطلح "قاموس" حيث يستعمل

---

(1) تعريب اللّغة وتعريب الثّقافة، عبد القادر الفاسي الفهري، المجلّة العربية للدّراسات اللّغوية، معهد الخرطوم الدّولي للّغة العربية، عدد أغسطس 1985، ص 73.

(2) ملاحظات حول معجم اللّسانيات، ليلى المسعودي، اللّسان العربي، العدد 1991/3، ص 209.

(3) O. Ducrot T. Todors: Dictionnaire encyclopédique des sciences de langahe suil, Paris 1972, P 71.

الباحثون الفرنسيُّون مصطلح "معجم".

وترى أنّ (القاموس يُعدّ من أهم الأدوات الثَّقافيَّة المحاطة بالإبهام) لأنّه في نظرها يتداخل مع عِدَّة مراجع كثيرة الرُّواج بين الباحثين، وتحدِّد مجالاته كالتَّالي "القاموس نص مزدوج البناء، هناك متوالية من المداخل العموديَّة تكون مُرتَّبة حسب النِّظام الألفبائي، في مقابلها برنامج من المعلومات حول هذه المداخل يُؤلف مجموعها جملة من المقابلات... هذا البناء المزدوج يجعل من القاموس كتابا مرجعيًّا، وليس نصًّا يقرأ من أوّل صفحة إلى آخرها[1]، فهذه المجالات تقتضي (صناعة) خاصة تقوم (الأغراض عملية) كما يرى ذلك الدكتور علي القاسمي، وأنّ لهذه الصِّناعة مُتخصِّصين لا يَتقيَّدون بما يَتقيَّد به علماء اللُّغة في دراستهم اللِّسانيَّة، فهم يتَّبعون الخطوات الآتية (جمع المعلومات والحقائق واختيار المداخل وترتيبها طبقا لنظام مُعيّن، كتابة المواد ثُمّ نشر النّتاج النِّهائي)[2].

ثالثاً: المعنى اللُّغوي للمعجم

1. شرح المعنى

تطرح قضيّة تفسير المعنى عِدَّة صعوبات تنبثق عن الشُّروط الّتي يَتمُّ فيها استعمال المفردات، فهي تدخل في تراكيب متنوعة تجعل معناها يتخصّص حسب كلّ تركيب، ومعنى هذا أنّ المفردة الواحدة تدلّ على أكثر من معنى ثم إنَّ هناك مفردات لا تَستقرُّ على نفس المعنى، فالمعنى قد يتَّسع أو يَتحوَّلُ بفعل المجاز، وهكذا تبرز مشكلة المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، والمعنى الأوَّل والمعنى الثَّاني، مما يُؤدِّي إلى انتظار الوحدة الدَّلاليّة للَّفظ تنشأ عنه فروع تكون بدورها وحدات دلاليَّة مُستقلّة[3].

---

(1) J. Rey. debove: Im: le langage, édition CEPM, Paris 1973 P82.

(2) علم اللّغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، جامعة الملك سعود الرّياض، 1411هـ، ص 4.

(3) Encyclopédie de la pléiade (le langage) Graillemard, Paris 1968, P296.

وبناء على هذا الأساس فإنّ المعنى اللُّغوي هو الَّذي يشمل كلَّ ما يمكن أن تدلَّ به الأصول اللُّغويَّة والتَّركيب اللُّغوي على المعنى:

1. فالمعنى يُحدَّد بالأصوات اللُّغويَّة ويَتغيَّر بتَغيُّر طفيف فيها فالمعنى مختلف في رَاحَ، بَاحَ، فَاحَ، نَاحَ، لاختلاف، ر، ب، ف، ن، بعضها عن بعض.

كما يَتغَيَّر المعنى بِتغيُّر النَّغم، ومن ذلك أيضا محمد، محمد، فالنَّغَم مختلف في كلِّ من اللَّفظين.

2. واختلاف الصِّيغ له أثر على المعنى "كاتب" غير "كتاب".

3. واختلاف النُّظم يُؤثِّر على المعنى، ولنأخذ هنا مثال النُّحاة المشهور ضرب عيسى موسى، ضرب موسى عيسى، فالأوَّل هو الفاعل في كُلِّ من المثالين[1].

2. علاقة المعنى بالنَّحو والصَّرف

إنَّ الدِّراسة الَّتي تُعنى بمعاني المفردات وعلاقتها بالنَّحو والصَّرف من حيث اشتقاق ألفاظها وأبنيتها ودلالاتها المعنويَّة والإعرابيَّة والتَّعابير الاصطلاحيَّة والمترادفات وتَعدُّد المعاني، تُسمَّى بالمعجميَّات، وهي تختلف عن معنى "القاموسيَّة" الَّتي تهتمُّ بصناعة المعاجم لأغراض عمليَّة مثل الاستعانة بها في شرح ما غمض من ألفاظ النُّصوص الَّتي نُطالعها وما استعصى فهمه من تعابيرها، خصوصا إذا كان الأمر يتعلَّق بنصوص تُراثيَّة يصطدم القارئ في تناولها بغرابة ألفاظها واختلاف مدلولاتها، بسبب تباعد زمان استعمالاتها، فتكون الحاجة هنا مَاسَّة إلى المعاجم القديمة لضبط المعنى ودلالة الاستعمال.

فعندما نتصفَّح القاموس لاستجلاء معنى غامض لكلمة مُعيَّنة نصادف عِدَّة

(1) المعاجم اللّغوية في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث، محمد أحمد أبو الفرج، دار النّهضة العربية للطّباعة والنّشر، مصر، ط 1966، ص 12.

عناصر تَشُوب مادَّتها وتكون هذه العناصر هي الَّتي تُوجِّه معناها، فالأسماء مثلا لا ترد معزولة عن أداة التَّعريف، والأفعال لا يمكن فصلها من أحرف الزِّيادة أو أحرف المضارعة، فاختلاف الصِّيغ وتغيير الأصوات يُؤثِّران على المعنى مثل اختلاف نُظُم المفردات مع بعضها أو تغيير السِّياق، كُلُّ ذلك يُؤَدِّي إلى تغيير المعنى، لهذا نجد الباحثة (J. R. Debove) في موسوعة (Le langage)، تُعَرِّف "المعجم"، أنه: «مجموعة الوحدات الَّتي تخضع لقواعد النَّحو وأنّ اقتران النَّحو بالمعجم شرط ضروري وكاف لإنتاج جمل اللُّغة وفهمها»[1].

فهي ترى القاموس يحمل إشارات لجنس المفردات وكيفيّة مطابقتها وموقعها في الجملة، ويدخل هذا في نطاق النَّحو، إنَّ هذا التَّقاطع بين مظهر المادَّة المعجمي ومظهرها النَّحوي والصَّرفي يجعل الدَّارس يعتقد أنَّه أمام موضوع واحد، يعالج من وجهتين مختلفين، فإذا كان الأمر يَتعلَّق بالنَّحو فهو يُعَالج من الكُلِّ إلى الجزء، وإذا كان يَتعلَّق بالقاموس فهو يعالج من الجزء إلى الكُلِّ[2]، وقد سبق للعلّامة ديسوسير أن نَبَّه إلى أنَّه (ليس من المعقول أن نفصل المعجم عن النَّحو)[3].

كما نجد مجموعة من الباحثين يصفون المعجم أنَّه نظام، له قواعد تحكمه، ولا يقصدون به محدوديّة هذه القواعد على غرار النَّحو، فالتَّقابلات في المعجم، - مثلا - لها مدلول مختلف، فنحن إذا أخذنا موضوع: "السَّكن"، فإنه يحتوي على عدة مفردات تشكِّل حقله الدَّلالي (لكن كلمة منزل مثلا لا تقابل كلمة عمارة. ومعاني المفردات في المعجم تتَّسم نسبيا بالخصوصيَّة أي أنَّ لكلٍّ منها معنى خارجيًّا معيَّنًا، بينما معاني النَّحو تكون عَامَّة ومُجرَّدة وبما أنَّ المعجم «يَهتمُّ تَبَعًا في

---

(1) موسوعة "Le langage"، J. R. D.، ص 82.

(2) نفسه، ص 82.

(3) المعاجم اللّغوية في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث، محمد أبو الفرج، ص 13.

المفردات الَّتي لا يمكن أن تجمعها قاعدة واحدة على غرار القواعد النَّحويَّة»[1]، الَّتي تتَّصف بالنِّظاميَّة والاطِّراد، فقد جعله بلومفيلد مجرّد ذيل للنَّحو يتضمَّن قائمة من الاستثناءات الأساسيَّة[2] الَّتي تشتمل عليها اللُّغة أمَّا عند التَّوليديّين فهو يُشكِّل المكوِّن الدَّلالي الَّذي بواسطته تؤول مفردات الجملة أي إمكانيَّة تفسير مختلف القراءات المناسبة لكلِّ مفردة يُراد تأويلها.

فكثير من اللُّغويّين يعقدون صلة، بين دراسة النَّحو، وبين المعنى، ويجعلون دراسة اللُّغة في النَّحو، وتبيَّن كيفيَّة تأدية اللُّغة وظيفتها موضِّحا للمعنى، لا غنى لنا عنه.

ومما لا شكَّ فيه، أنّ المعجم لا يستغني عن النَّحو، فهو يعرض الصِّيغ في صور نحويَّة، عادة الاسم مع أداة التَّعريف في العربيَّة مثلا، والفعل مع حرف المضارعة[3]، وتتعمَّد المعاجم العربيَّة، هذا التَّمييز بين النَّوعين بل إنَّ كثيرا من اللُّغويّين يوصون بأن تكون للمعجم، مُقدِّمة موجزة في نحو اللُّغة الَّتي يعرضها، حتّى تساعد القارئ في الاستفادة من المعجم، وفي هذا يقول ديسوسير: «ليس من المعقول أن نَفْصِل المعجم عن النَّحو، فالكلمات، كما هي مُسجَّلَة في القاموس، تبدو لأوّل وهلة غير خاضعة للدِّراسة النَّحويَّة، الَّتي تقتصر عادة على العلامات بين الوحدات، ولكنَّنا سريعا ما نُدرك، أنّ علاقات لا حصر لها، يُمكن أن تُعرض بِدِقَّة، بواسطة الكلمات، كما تعرض بواسطة النَّحو»[4].

هذا عن الصِّلة بين النَّحو والمعجم أمّا الفرق بينهما فينحصر في أمرين أحدهما يتناول التَّجريدات الّتي يُطلقها الدَّارس على صيغ اللُّغة "جملة اسميَّة"، و"جملة فعليَّة"، "مفرد"، "مثنى"، "جمع"، "مذكر"، "مؤنث".

---

(1) علم اللّغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص 06.

(2) علم اللّغة وصناعة المعجم، ص 06.

(3) المعاجم اللّغوية في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث، محمد أبو الفرج، ص 13.

(4) محاضرات في الألسنية، دي سوسير، ترجمة، يوسف غازي، مجيد النصر، المطبعة البوليسية، بيروت، 1984، ص130.

أمَّا المعجم فهو يتناول صيغ اللُّغة ذاتها، قمر، شمس، يعرف، صفح. ولكننا يجب أن نذكر أنّ الاصطلاحات في النَّحو أساسها الأوَّل الصِّيغ ذاتها مثل المعجم فكلٌّ يتناول الصِّيغ بطريقته الخاصَّة.

والفرق الثَّاني يتّضح إذا نظرنا إلى جملة مثل (هذا الكتاب) فهذا النَّمط من النَّاحية النَّحويَّة جملة اسميَّة (اسم إشارة + اسم) في الإفراد والتَّذكير فإذا تذكَّرنا أنَّ ما يصنع اللُّغة هو صيغها المستعملة وما يحتمل من صيغ فإنّ مجال الاحتمال في هذا النَّمط يكون بين اسم الإشارة للقريب (هذا) واسم الإشارة للبعيد (ذاك). فإذا نظرنا من زاوية العدد فإنَّ مجال الاحتمال الإفراد والتَّثنية والجمع وإذا نظرنا من ناحية الجنس كان مجال الاحتمال المذكَّر والمؤنَّث، أمَّا مجال الاحتمالات المعجميَّة فهو واسع جدًّا هذا... كتاب، قلم، كرسيٌّ، حائط... فالنَّحو مختصٌّ بعدد قليل من الاحتمالات ويُمكن أن يوضع فاصل دقيق بين ما هو محتمل وبين غير المحتمل، والنَّوع الثَّاني من الاحتمالات هو مجال المعجم، وهو كثير ويعرف هذان النَّوعان باسم "مغلق" أو "مفتوح" على التَّوالي، ومجال الاحتمالات في اختيار مغلق يُسمَّى نظاما، أما المجال في الاختيار المفتوح فيسمى مجموعة ويكون الحديث عن نظام مغلق، و"مجموعة مفتوحة" للتَّميز بين الاثنين والأوَّل خاص بالنَّحو والثَّاني خاص بالمعجم[1].

معنى هذا أن تركيب الجملة عندهم يتمُّ على مستويين: تركيب نحوي مُجرَّد ينبني عليه تركيب دلاليٌّ يُعطي للجملة معناها، أو كما يقول أحد الباحثين: «إن بنية الجملة العميقة هي تركيب نحوي مجرَّد، وإنَّها ليست صورة دلاليَّة للجملة أو بنية دلاليَّة لها»[2].

(1) المعاجم اللّغوية في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث، محمد أحمد أبو الفرج، ص 15.

(2) مفهوم البنية العميقة، مرتضى جواد باقر، اللّسان العربي، العدد 1990/34، ص 12.

المبحث الثّاني
المعجم والمتن اللّغوي

أوّلا: المعجم والسِّياق الاجتماعي

المعجم لا يطرح مُشكل المعنى وعلاقته بالنَّحو والصَّرف فقط وإنما يطرح أيضا انعكاس هذا المعنى على مستوى الحياة الاجتماعية والبراغماتية وبالتَّالي العلاقة بين المعنى اللُّغوي والمعنى الاجتماعي، ويؤخذ على اللِّسانيات أنَّها «منهج داخلي يعتمد، في تفسير المتغيّرات اللُّغويَّة، على ظواهر لغويَّة محضة»[1] أي أنَّه يُغفل السِّياق أو الموقف أو المقام.

وعليه ينظر ج. **ماطوري** إلى المفردات باعتبارها أفعالا اجتماعيَّة وهي تُصنَّف في مجموعات تسمى (حقولا)، وتُصنَّف هذه الحقول «حسب التَّصوُّرات والمفاهيم الخاصَّة بكلِّ مجمع والخاصَّة بكلِّ حقبة زمنية»[2] ومعنى هذا أنَّ اللُّغات يمكن أن تلتقي في أمور عامَّة لكنَّها تختلف في تصوُّراتها ومفاهيمها الخاصَّة، والَّذي يَهُمُّ في اختلاف اللُّغات، وكما تختلف المجتمعات في رُؤَاها وتتغيَّر هذه الرُّؤى حسب الزَّمان والمكان كذلك تحصل الاختلافات في لغاتها، فالتَّغيُّرات الاجتماعيَّة هي أساس التَّغيُّرات اللُّغويَّة والدَّافع لها.

ومن اللُّغويِّين من يجعل المعنى المعجمي محصورا في المعنى اللُّغوي ولكن العادة جرت على أن يُوَضِّح المعجم المعنى الاجتماعي وأن يجعله الأساس فيه، وهو يُوَضِّح بعض المعنى اللُّغوي وخاصَّة **ما** يتركه النَّحو ممَّا يكون شاذًّا، وقد

---

(1) نحو اللّسانيات الاجتماعية في اللغة العربية، نهاد الموسى، المجلّة العربية للدّراسات اللّغوية معهد الخرطوم، عدد أغسطس 1989، ص 11.

(2) منهج المعجمية، جورج ساطوري، ترجمة عبد العلي الودغيري، منشورات كلّية الآداب، جامعة محمد الخامس، طبعة المعارف الجديدة، 1993، المقدمة، ص 76.

يُثار فيه ما يُوَضِّح المعنى السِّياقي، ولا يتَّفِق كلُّ اللُّغويّين على هذه الطَّريقة في تقسيم المعنى ونورد هنا ثلاثاً من النَّظريَّات في المعنى الَّتي جاءت في أحد المقالات عن المعاجم:

1. "المعنى اللُّغوي" للَّفظ هو احتمال وقوعه، محسوبا على أساس سياق صيغ أخرى في الكلام.

ويُعلِّق صاحب المقال على هذا التَّعريف بأن القاموس لا يهتم بما يُسمَّى المعنى اللُّغوي معزولا عن المعنى الحضاري(1).

2. المعاني كحالات نفسيَّة لا يمكن ملاحظتها، وعلم الدَّلالة الوصفي لا بد أن ينتظر إلى أن يحدث تَقَدُّمٌ في علم دراسة الأعصاب حتّى يتمكَّن من هذه الدِّراسة.

ولكن هذا التَّعريف غريب على أصحاب المعاجم.

3. معنى اللَّفظ هو استعماله في الكلام.

ولكن هذا الأخير يدعو إلى هجران المعاجم والاكتفاء بالفهرسة.

وبناء على هذا وذاك يمكن القول بأنّ التَّعريف الّذي تعتمده المعاجم يبدو أنّه مُؤَسَّس على نموذج يفترض تمييزا بين المعنى الحق النَّحوي، المفهوم، المقصود باصطلاحات مختلفة والأشياء التي تعنيها أي علامة (القيمة، الإشارة...).

ويُقَسِّم الأستاذ الدُّكتور، إبراهيم أنيس أنواع الدَّلالات إلى أربعة أقسام:

أ. الدَّلالة الصَّوتيَّة.

ب. الدَّلالة الصَّرفيَّة.

ج. الدَّلالة النَّحويَّة.

د. الدَّلالة المعجميَّة أو الاجتماعيَّة(2).

---

(1) المعاجم اللّغوية في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث، محمد أبو الفرج، ص 20.

(2) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة أنيس، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط2، 1972، ص 40.

كُلُّ كلمة من كلمات اللُّغة لها دلالة مُعجميَّة اجتماعيَّة، تَستقلُّ عمَّا يمكن أن تُوحيه أصوات هذه الكلمة أو صيغتها من دلالات زائدة على تلك الدَّلالة السِّياسيَّة التي يطلق عليها الاجتماعيَّة، فكلمة (الكذَّاب) تَدلُّ على شخص يَتَّصف بالكذب وتلك دلالتها الاجتماعيَّة[1].

ويبدو أنّ بعض اللُّغويِّين من المحُدِثين يميلون إلى التَّفرقة بين الدَّلالة المعجميَّة والدَّلالة الاجتماعيَّة إذا أنَّ المعاجم وإن كانت مَهمَّتها الأساسيَّة هي توضيح تلك الدَّلالة الاجتماعيَّة، غير أنَّها قد تَعْرِض لبحث مسائل من النَّحو والصَّرف، ولكن المعاجم قديمها وحديثها تَتَّخذ من الدَّلالة الاجتماعيَّة للكلمات هدفا أساسيًّا، وتكاد تُوجِّه إليها كلَّ عنايتها.

فلا غرابة إذن حين يُفرِّق بعض اللُّغويِّين بين الدَّلالة المعجميَّة والدَّلالة الاجتماعيَّة.

ثانيا: المعجم والموسوعة

إنَّ المعجم عمل مرجعي[2] كالموسوعة، ولكنَّه يختلف عنها في ثلاثة ملامح هي:

1. أنَّ الموسوعة معجم ضخم يشغل مجلَّدات كثيرة في حين أنَّ المعجم يتفاوت حجمه تبعا للغاية المنشودة ولنوعية مُستعمله.

2. أنَّ المعجم لا يهتمُّ كثيرا بالموادِّ غير اللُّغويَّة، وإذا ذكرها فبصورة مختصرة جدًّا لأنَّه يترك تفصيلاتها للموسوعات، ومن أمثلة الموادِّ غير اللُّغويَّة التي لا يهتمُّ بها المعجم أسماء الأعلام، والأسماء الجغرافيَّة مثل الأقطار والمُدن والأنهار والجبال والبحار والمحيطات... والأحداث والعصور التَّاريخيَّة،

---

(1) نفسه، ص 44.

(2) يتميز العمل المرجعي عن غيره من الأعمال من خلال طريقة الاستخدام، إن العمل المرجعي يقصد إليه من أجل الاستشارة المحددة، وليس من أجل القراءة والتتبع من بدايته، ومن أجل هذا يجب أن تصنف معلوماته بوسائل تنظيمية معينة حتى يثبت الوصول إلى المعلومة بأيسر الطرق.

والتّنظيمات الحكوميّة، وغير الحكوميّة والمؤسّسات.

3. أنَّ المعجم يَهتمُّ بالوحدات المعجميّة لِلُّغة وبالمعلومات اللُّغويّة الخاصّة بها في حين أنَّ الموسوعة إلى جانب اهتمامها بالمعاني الأساسيّة للوحدات المُعجميّة تعطي معلومات عن العالم الخارجي غير اللُّغوي، فالمعجم اللُّغوي يشرح الكلمات أمّا الموسوعة فتشرح الأشياء[1].

(1) صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، نشر وتوزيع عالم الكتب، مصر، ط1، 1418هـ 1998م، ص 22.

المبحث الثالث
المعجم والكلمة

تفرض الكلمة المنطوقة نفسها على أسماعنا آناء اللَّيل وأطراف النَّهار، سواء في الشَّارع أم البيت، أم في قاعات الدَّرس، أم عن طريق الإذاعة المسموعة والمرئيَّة، كذلك تُلحُّ الكلمة المكتوبة على أعيننا أينما ذهبنا، في الكتب والصُّحف والمجلَّات، وفي الشَّارع على شكل إعلانات ولافتات.

وللكلمة كيان مُستقلٌّ في الكتابة والطِّباعة، كما تتمتَّع بذاتيَّة واستقلال في المعجم، وهي بعد هذا وذاك تخضع في استعمالها لعدد لا يحصى من القيود والعادات، بل كانت في كثير من الأحيان موضوع العبادة والتَّقديس كما أحاطت بها أساطير وعادات فراغية.

يقول ابن منظور (ت 711هـ): «إنَّ للكلمات أعمالا عظيمة تتعلَّق بأبواب جليلة من أنواع المعالجات، وأَوضَاع الطِّلِّسْمَات، ولها نفع شريف بطبائعها، ولها خصوصيَّة بالأفلاك المُقدَّسة، وملائمة لها، ومنافع لا يحصيها من يصفها»[1]، لهذا كلِّه لم يكن من الغريب أن تتفرَّد الكلمات باهتمام خاصٍّ من علماء اللُّغة قديما وحديثا.

فقد نجد الكثير من النَّاس وبعض علماء اللُّغة والمعاجم يتصوَّرون الكلمة في صورتها المكتوبة أكثر من المنطوقة، ولعلَّ ذلك يرجع إلى تأثير ملايين الكلمات، الَّتي نراها، ولكن من الحقِّ أيضا أن نقول إنَّ علماء المعاجم ظَلّوا لفترة طويلة ينظرون إلى الكلمة في شكلها المكتوب، وخاصة فيما يُدَرِّسونه من نصوص

---

(1) لسان العرب، ابن منظور، ج1، ص 9.

لُغويَّة فيما يعرف بفقه اللُّغة عند الغربيِّين Philologie[1].

وقد حاول بعض علماء اللُّغة المحدثين وَضْعَ تعريف عامٍّ للكلمة بحيث ينطبق هذا التَّعريف على كل اللُّغات، آخذين في الحسبان وجهات النَّظر المختلفة الصَّوتيَّة والصَّرفيَّة والنَّحويَّة والمعجميَّة، ومن ثم تَعَدَّدت التَّعريفات، وواجه كلُّ تعريف منها نقدا من علماء اللُّغة على اختلاف مدارسهم[2].

ولعلَّ أشهر من عرَّف الكلمة من علماء اللُّغة المحدثين، العالم اللُّغوي **بلومفيلد** Bloomfield الَّذي قال: «الكلمة هي أصغر صيغة حُرَّة»[3].

ومعنى هذا أنَّ الكلمة عنده هي أصغر وحدة لغويَّة يمكن النُّطق بها معزولة كما يمكن أن تستعمل أو تدخل في ترتيب جملة أو كلام، ومع ذلك فإنَّنا، قد نجد في بعض اللُّغات كلمات لا ينطبق عليها هذا التَّعريف، ففي اللُّغة الإنكليزيَّة مثلا نجد عناصر لُغويَّة مثل: "a" أداة التَّعريف "the" لا تستعمل بمفردها، ومثل ذلك في اللُّغة الفرنسيَّة وكذلك حروف الجرِّ وبعض الضَّمائر في اللُّغة العربيَّة.

أمَّا عالم اللُّغة الإنكليزي "فيرث" Farth، فقد اعتمد في تحديد الكلمة على الاستبدال التَّقابلي في الوحدات الصَّوتيَّة للكلمة أي أن حدود الكلمة وماهيَّتها تُحَقّق عنده بواسطة هذه العمليَّات الاستبداليَّة، فكلمة مثل Pin قد تصبح طبقا لذلك Bin أو Pan أو Pit، فإذا أضفنا إليها صوتا جديدا قد تصبح Spin، وأمَّا الحذف فيحولها إلى in[4].

فإذا مضينا في تَتَبُّع التَّعريفات الَّتي وُضِعت للكلمة وجدنا عددا من التَّعريفات أثارت عاصفة من الجدل حولها فمن ذلك:

---

(1) مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1997م، ص34.

(2) The wala asa linguistic Nuit, Paris, Mouton the hagere, 1959, P17.

(3) مقدمة لدراسة التراث المعجمي، حلمي خليل، ص 35.

(4) دور الكلمة في اللّغة، أولمان ستيفن، ترجمة كمال بشر، القاهرة، مكتبة الشباب، 1957م، ص 45.

1. تعريف "ترنكا" Tranka الَّذي يقول: "الكلمة وحدة يمكن إدراكها عن طريق الفونيمات وهي قابلة للإبدال ولها وظيفة دلاليَّة[1].

2. وعرَّف "ماتيسيوس" Mathesins الكلمة بأنَّها "أصغر وحدة صوتيَّة لا يمكن أن ترتبط بوحدات أخرى"[2].

3. وقال "فاشيك" Vachek، إن الكلمة "هي جزء من الحدث الكلامي له صلة بالواقع الخارج عن اللُّغة، ويمكن عَدُّها وحدة غير قابلة للتَّقسيم، ويتغير موضوعها بالنِّسبة لبقيَّة الحدث الكلامي"[3].

4. وعرّفها "أنطوان مييه"، بقوله: "تحدث الكلمة من ارتباط معنى ما بمجموع ما من الأصوات قابل لأن يستعمل استعمالا نحويا"[4].

وبالرَّغم من تَعدُّد التَّعريفات على هذا النَّحو، فقد وجد علماء اللُّغة أن كلَّ تعريف منها غالبا ما يُهمل بعض الخصائص اللُّغويَّة أو الوظيفيَّة للكلمة، كما لا ينطبق على كلِّ اللُّغات على اختلاف عائلاتها وخصائصها.

وقد حُصرت هذه الأخطاء التي تضمَّنتها هذه التَّعريفات، من طرف بعض العلماء فوجدوا أن هذه الأخطاء غالبا ما تكون واحدا من الأربعة الآتية أو كلَّها مَعًا وهي:

1. إضفاء أهمية مُبالغ فيها أحيانا على الملامح الدَّلاليَّة وحدها دون النَّظر في طبيعة العلاقة المُعقَّدة بين الصَّوت والمعنى.

2. عدم تقدير أهميَّة علاقة الكلمة بالجملة وعلاقة الجملة بالكلمة.

3. عدم الفصل بين خصائص الكلمة من النَّاحية اللُّغويَّة وبين أهمِّيتها الدَّلاليَّة.

---

(1) مقدمة لدراسة التراث المعجمي، حلمي خليل، ص 35.

(2) مقدمة لدراسة التراث المعجمي، حلمي خليل، ص 35.

(3) نفسه، ص 36.

(4) اللّغة، فندريس، ترجمة الدواخلي والقصّاص، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1950، ص 129.

4. الخلط في تعريف الكلمة، واللُّغة في حالة التَّطور، وتعريفها واللُّغة في حالة الثَّبات.

وبناء على ذلك أخذت فكرة وضع تعريف جامع مانع للكلمة تتراجع وحلَّت محلَّها فكرة وضع معايير عامَّة يتوخَّاها كل من يتصدَّى لتحديد ماهيَّة هذا الصَّوت المُعَقَّد الَّذي يُسَمَّى الكلمة، وهذه المعايير هي:

1. الإدراج Insertion
2. الإبدال Substitution
3. التَّعاقب séquence
4. الاستقلال indépendance
5. التَّركيب الصّوئي Phonemic structure
6. الجانب غير الفونيمي Nom Phonemic[1]

غير أنَّ هذه المعايير قد لا تستجيب لها بعض اللُّغات، بل تظلُّ تحمل في طيَّاتها ملامح لغة مُعيَّنة، ومن المسلَّم به أن الاختلاف في تركيب لغة ما ينعكس أيضا على الوحدات اللُّغويَّة لهذه اللُّغة.

وعلى هذا الأساس فعلماء اللُّغة عندما وصلوا إلى التَّحليل المورفولوجي لِلُّغة والكلام استوحوا من مصطلح الكلمة الغامض شديد التَّعقيد، فهل شاركهم في ذلك علماء المعاجم وأصحاب فَنِّ الصِّناعة المعجميَّة، خاصَّة بأَنَّ التَّحليل المورفولوجي لِلُّغة قد يضع حدًّا لفكرة أن يتضمَّن معجم أي لغة الوظائف الصَّرفية والنَّحوية للكلمات إذ هي جزء من دلالة الكلمة الَّتي يضعها المعجمي في مقام رفيع، ومن ثَمَّ هل يمكن وضع معجم تُصنَّف مداخله على أساس من المورفيمات دون الكلمات؟

وقبل الإجابة عن ذلك يجدر بنا أن ننظر إلى علماء العربيّة القدماء ومن حيث اهتمامهم بمصطلح الكلمة وتعريفه ومفهومه.

---

(1) مقدمة لدراسة التراث المعجمي، حلمي خليل، ص 37.

أمّا سيبويه (ت 180هـ) فلم يحاول وضع تعريف للكلمة ويبدو أنه أحسَّ بما يَعْتَور هذا المصطلح من غموض وإبهام، فبدأ كتابه بتقسيم أجزاء الكلام مباشرة دون الخوض في تعريف الكلمة، فالكلام عنده «اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[1].

واقتفى أثره في ذلك المبرّد (ت 285هـ)، «فالكلام عنده اسم وفعل وحرف جاء لمعنى»[2].

غير أنّه يستخدم مصطلح "الكلمة"، فيما بعد، ويحاول تحديده مُستندا إلى بنيتها واستقلالها يقول: «فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد ولا يجوز لحرف واحد أن ينفصل بنفسه لأنّه مستحيل»[3].

وهو يقصد بالحرف الواحد، الحرف الّذي يمكن النُّطق به، أي الّذي يتألّف من صوتين، صائت وصامت مثل حرف الجرّ، الباء واللام.

أمّا الزّمخشري (ت 538هـ) فيعرف الكلمة بقوله: «هي اللّفظة الدَّالة على معنى مفرد بالوضع»[4].

ويتناول ابن يعيش (ت 643هـ) هذا التَّعريف بالشَّرح والتَّحليل حيث يرى أنَّ مصطلح لفظة في هذا التَّعريف يَدلُّ على جنس الكلمة، وهو يقصد باللَّفظ النُّطق وذلك لأنَّ الإنسان قد ينطق بالمهمل، أي الَّذي لا معنى له، والمستعمل أي الَّذي له معنى.

الكلمة إذن عند الزَّمخشري كما شرح ابن يعيش هي ما توافرت فيها شروط ثلاثة:

1. اللَّفظ أو الصَّوت.
2. الوضع أو قصد المعنى.

---

(1) الكتاب، سيبويه، شرح وتحقيق عبد السّلام هارون، ج1، القاهرة، دار القلم، 1976، ص 12.

(2) المقتضب، المبرد، تحقيق، عبد الخالق عضيمية، ج1، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1389هـ، ص3.

(3) نفسه، 36/1.

(4) المفصل في العربية، الزمخشري، بيروت، دار الجيل، ط2، (د، ت)، ص 6.

3.الاستقلال بدلالة مُحدَّدة.

أما جلال الدّين السّيوطي (ت 911هـ) فيُعرِّف الكلمة بقوله: «كلمة لُغةً تُطلق على الجمل المفيدة وهذا الإطلاق منكر في اصطلاح النَّحويّين وهو من أمراضها الَّتي لا دواء لها، كما يقال، ثم يرى أن أفضل تعريف للكلمة هو أنَّها: "قول مفرد أو مَنْوي معه»[1].

ويرى أنَّ حروف المضارعة وياء النَّسب وتاء التَّأنيث ليست بكلمات لعدم استقلالها أي أنها تستعمل دائما مُتَّصلة بغيرها وهو بذلك يحوم حول فكرة المورفيمات المُقيَّدة والمورفيمات الحُرَّة، لأن العناصر اللُّغوية الَّتي أشار إليها تستدرج جميعا تحت المورفيمات المعتمدة وأمَّا قوله: "مَنْوي معه" فهو يُشير به إلى الضَّمائر المستكنة أو المستترة وجوبا مثل (أنت) في فعل الأمر (قم) أو جوازا في الفعل الماضي (ذهب) ويُلَخِّص لنا ابن مالك (ت 672هـ) في ألفيته موقف النُّحاة من مفهوم الكلمة حين يقول.

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقم * اسْمٌ وفعْلٌ ثُم حَرْفٌ الكَلِمْ

وَاحِدةٌ كَلمَةٌ والقَولُ عَمٌّ * وكَلمَةٌ بهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمْ

وهو هنا يُفرِّق بين مصطلحات أربعة شغلت النُّحاة وهي: الكلمة والكلم والكلام والقول.

من هذا كلّه نستطيع القول بأنَّ الكلمة كما يُصوِّرها نُحاة العربية عبارة عن صوت منطوق، وتتألَّف من صامت وصائت على الأقلِّ، وتَدُلُّ على معنى مُسْتقلٍّ مفرد، ولها وظيفة نحويَّة، أو بعبارة أخرى، أنَّ تصوُّرهم يقوم على المعايير الآتية:

1. الصَّوت.
2. البنية.
3. الدَّلالة المفردة أو الجزئيَّة كما يقولون.
4. الاستقلال.

---

(1) همع الهوامع، جلال الدّين السّيوطي، ج1، بيروت، دار المعرفة، (د، ت)، ص3.

5. الوظيفة النَّحوية، هي اسم أو فعل أو حرف جاء لمعنى.

فالكلمة عندهم من حيث هي دَالَّة على معنى، قد تتميَّز عن غيرها ومن حيث هي صوت فهي ذات قيمة تَعبيريَّة وجماليَّة، لأنها إذا كانت غير متنافرة الأصوات أحدثت عند سماعها متعة وساعدت على تذوُّق المعنى وتوصيله، ولها علاوة على ذلك طاقة تعبيريَّة، خاصَّة إذا كان جرسهم يتَّفق مع ما توحي به من دلالة، وكانت أصواتها سهلة المخرج سلسة اللفظ مطابقة لما تَدُلُّ عليه.

ولعلَّ ابن سنان الخفاجي (ت 466هـ) من أوائل علماء البلاغة العربيَّة، الَّذين اهتمُّوا بالجانب الصَّوتي والجانب الدَّلالي للكلمة بما لها من صلة بمفهوم الفصاحة والبلاغة، وذلك إذ يقول: «والفرق بين الفصاحة والبلاغة أَنَّ الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ والبلاغة لا تكون إلَّا وصفا للألفاظ مع المعاني، ولا يقال في كلمة واحدة لا تدلُّ على معنى يَفْضُل عن مثلها بليغة، وإن قيل فصيحة»[1] أي أنّ الفصاحة وصف للألفاظ المفردة أو الكلمات في حين أنَّ البلاغة وصف للتَّراكيب أو الجمل.

وعليه فقد حاول ابن سنان أن يُحدِّد بطريقة منهجيَّة المفهوم الدَّقيق لفصاحة الكلمة كما يراه فقال: «إنَّ الفصاحة على ما قَدَّمناه نَعْتٌ للألفاظ إذ أوجدت على شروط عدَّة ومتى تكاملت تلك الشُّروط، فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ، يحسب الموجود منها، تأخذ القسط من الوصف، وبوجود أضدادها، تستحق الإطراح والذَّم وتلك الشُّروط تنقسم إلى قسمين:

فالأوَّل منها يوجد في اللَّفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينضمّ إليها شيء من الألفاظ وتؤلّف معه.

والقسم الثَّاني يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض»[2].

- أمَّا فيما يتصل بفصاحة اللَّفظة المفردة فثمانية أشياء:

---

(1) سرّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، تحقيق علي فودة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1350هـ - 1932م، ص 59/56.

(2) سرّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، ص 4.

1. أن يكون تأليف اللَّفظة من حروف متباعدة.
2. أن نجد لتأليف اللَّفظة في السَّمع حُسْنًا ومِزْية على غيرها.
3. أن تكون الكلمة غير متوعِّرة أو وحشية.
4. أن تكون الكلمة غير ساقطة أو عامية.
5. أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصَّحيح، غير شاذَّة ويدخل في هذا القسم كل ما ينكره أهل اللُّغة، ويَرُدُّه علماء النَّحو والتَّصريف.
6. ألَّا تكون الكلمة قد عبَّر بها عن أمر آخر يكره ذكره، فإذا وردت وهي غير مقصود بها ذلك المعنى قَبُحَت وإن كَمُلتْ فيها الصِّفات التي تبنَّاها.
7. أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف فإنَّها متى زادت على الأمثلة المعتادة قَبُحَتْ وخرجت عن وجه من وجوه الفصاحة.
8. أن تكون الكلمة مُصَغَّرة في موضوع يُعبّر بها فيه عن شيء لطيف أو خفي أو قليل أو ما يجري مجرى ذلك، فإِمَّا أراها تحسن به.

ثمَّ يختم حديثه عن شروط الفصاحة بعد أن يفصل في كل واحد منها ويمثل له قائلا: «وهذه الأقسام الثَّمانية هي جملة ما يحتاج إلى معرفته في اللَّفظة المفردة بغير تأليف، فَتَأَمَّلْها، وقس عليها ما يَرِدُ عليك من الألفاظ، فإنَّك تعلم الفصيح من غيره»[1].

تلك هي شروط فصاحة الكلمة كما تصوَّرها ابن سنان، فإذا استبعدنا من هذه الشُّروط كلّ ما له صلة بتقييم الكلمة من النَّاحية التَّعبيريَّة والجماليَّة، لأن المعجمي لا يلتفت عادة إلى هذا الجانب من الكلمة، وجدنا أن تصوُّر ابن سنان للكلمة يصل بجوانب أساسيَّة من ماهية الكلمة وحقيقتها وهي:

1. الصَّوت
2. الصِّيغة
3. الدَّلالة.
4. الاستقلال.

(1) سرّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، ص 60 - 84.

ومثل هذا التَّصوُّر للكلمة تجده أيضا عند عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) على الرّغم من هجومه الشَّديد على فكرة فصاحة اللَّفظة المفردة كما نادى بها ابن سنان وغيره من علماء البلاغة.

فالكلمة المفردة عنده من حيث هي صوت لا وزن ولا قيمة لها في فصاحة أو بيان أو بلاغة[1] وعليه فالكلمة عنده أصوات ودلالة، بل هي رمز أو صورة ذهنيَّة نتعرَّف بواسطتها عن الوجود خارج اللُّغة[2].

الكلمة إذن عند البلاغيِّين لها وجود واضح بعيدا عن اللُّغة المكتوبة، فهي أصوات ذات دلالات وصيغ، بل هي كما قال عبد القاهر الجرجاني رمز لما في خارج اللُّغة، غير أنَّهم لم يحاولوا وضع تعاريف نظريَّة عَامَّة للكلمة، كما لم يحاولوا النَّظر إليها خارج إطار اللُّغة العربيَّة، ولعل السَّبب في ذلك أنهم رأوا أنَّ اللُّغة العربيَّة لها خُصوصيَّة تنفرد بها عن كل اللُّغات الأخرى، وهذا غير صحيح من النَّاحيَّة اللُّغويَّة الخالصة.

أمَّا علماء العربيَّة المحدثون فلم يحاول أحد وضع تعريف للكلمة فيما نشروه من دراسات أو أبحاث، في علم اللُّغة، والتَّعريف الوحيد، - فيما يعلم - للكلمة، هو ما قَدَّمه تمام حَسَّان في كتابه مناهج البحث في اللُّغة، وهو تعريف خاصّ بالكلمة العربيَّة، وليس تعريفا عامًّا للكلمة بشكل عامّ، يقول: «إنَّ الكلمة صيغة ذات وَظيفة لغويَّة مُعيَّنة في تركيب الجملة وتقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح أن تفرد أو تحذف أو تحشى أو يتغير موضوعها أو تُستبدل في السِّياق، وترجع مادتُّها إلى أصول ثلاثة وقد تلحق بها زوائد»[3].

---

(1) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، شرح وتعليق، أحمد مصطفى المراغي، القاهرة، المكتبة العربية، ط1، 1369هـ - 1950م، ص (37، 42، 68، 232، 259، 262).

(2) نفسه، ص 337.

(3) مناهج البحث في اللّغة، تمام حسان القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1956م، ص 226.

وعلى الرّغم من خصوصية التَّعريف على هذا النَّحو فإن المعايير المُتَقدِّمة فيه يمكن رصدها في ما يلي:

1. وحدة من وحدات المعجم.
2. السِّياق سواء بالحذف أم بالاستبدال أم بالإفراغ.
3. الدَّلالة من حيث هي وحدة من وحدات المعجم.
4. الوظيفة الصَّرفية.
5. الوظيفة النَّحويَّة.

أمَّا المعيار الصَّوتي فلا يكاد يُذكر عنه شيء، كأنَّما تتمثل الكلمة المكتوبة أكثر من المنطوقة[1].

ليس إذن للكلمة حدٌّ عامٌّ يصدق عليها في كل اللُّغات، ومع ذلك فهناك لغات، كما يقول فندريس vandryes يَسْهُل فيها تحديد الكلمة من حيث هي وحدة لا تتجزَّأ بينما هناك لغات أخرى تذوب فيها الكلمة في الجملة على نحو ما، بحيث لا يمكن تحديدها مثل اللُّغة الفرنسيَّة والتُّركيَّة وبعض اللغات الإفريقية. أما اللغات السامية واللغات الهندية الأوروبية القديمة مثل السّنسكريتية أو اليونانيَّة القديمة، فالكلمة فيها استقلال واضح يظهر في كثير من جوانبها الصَّوتيَّة والصَّرفيَّة والدَّلاليَّة"[2].

فالعنصر الأساس للنُّظم هو "الكلمة" باعتبارها المادَّة الخام الَّتي يمكن تحديد ملامحها وشحنها بالمعاني، سواء من النَّاحيَّة المعجميّة كدلالتها على معنى ما، أم من النَّاحيَّة النّحويّة كالانتماء إلى أحد أقسام الكلم، بالإضافة إلى اكتساب الدَّلالة على المقولات النّحويَّة من فاعليَّة ومفعوليّة وإضافة، ومن جنس ونوع وعدد وتعريف وتنكير وغير ذلك[3]. وبذلك «أصبحت عنصرا له سماته يحمل في نفسه ما

---

(1) مقدمة لدراسة التّراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص 49.

(2) اللغة، فندريس، ص 122 - 124.

(3) الخفّة والسّهولة في الحدث اللّساني، (دراسة تركيبية للبنية اللّغوية)، عبد الحليم بن عيسى، =

يدلّ على دوره في جهاز المعنى»[1] والبديل الحقيقي لمصطلح الكلمة، على الأقل على مستوى التَّحليل اللُّغوي هو المورفيم بأنواعه الثَّلاثة، ومع ذلك يستعمل علماء اللُّغة بالإضافة إلى ذلك مصطلحات يرون أنها أكثر دِقَّة من مصطلح الكلمة، مثل، المفردات أو الوحدات اللُّغويَّة، أو الوحدات المعجميَّة.

غير أنَّ دراستهم تلك حول الكلمة كشفت عن أهميَّة المعلومات الصَّوتيَّة والصَّرفيَّة والنَّحويَّة فيما يتَّصل بفن صناعة المعجم من حيث ضرورة إضافة مثل هذه المعلومات في المعجم، لأنَّها تتَّصل بأهمِّ جانبين في جوانب المادَّة المعجميَّة وهما، النُّطق والدَّلالة.

ولعلَّ هذا هو السَّبب وراء تمسُّك علماء المعاجم بالمفهوم التَّقليدي للكلمة حتَّى الآن ومن ثَمَّ ينطلقون في صناعة المعجم من وجهة نظر مخالفة لوجهة نظر علماء اللُّغة لأن مهمَّة المعجم الأولى كما ينظرون إليها هي بيان وشرح معاني الكلمات وطريقة نطقها، لذلك فإنَّ فَنَّ صناعة المعجم Lexicographie يولي أهميَّة خاصة للكلمة سواء من ناحية المبنى أم المعنى نظرا لأهميتها في هذه الصِّناعة، من ناحية تحديد المداخل.

1. الكلمة في القرآن والحديث الشريف

إنَّ الغموض الَّذي يكتنف الكلام في كلِّ مجالات الحياة قد وجد دافعا قويًّا من التَّعاليم الدِّينيَّة، ويظهر ذلك بوجه خاصّ من السُّطور الافتتاحية لإنجيل يُوحَنَّا "في البدء كان الكلمة، والكلمة عند الله، وكان الكلمة الله"، ومن الملاحظ أن **جُوته** عندما ترجم هذا الإنجيل نفسه على لسان **فاوست** كان مُتردِّدا في قبول هذه النَّظرة التَّقليديَّة، وفي إعطاء الكلمة مثل هذه الأهميَّة البالغة، وقد ترجمها بالكلمتين

=

دكتوراه في اللّغة، جامعة تلمسان، 2004، ص34.

(1) نظرات في التّراث اللّغوي العربي، عبد القادر المهيري، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993، ص 14.

"معنى" و"قُوّة" يلجأ في النِّهاية إلى تفسيرها "بالعمل"[1].

وقد ورد لفظ الكلمة في الحديث الشَّريف عن أبي بكر وعلي بن محمد قالا حدّثنا محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم {كلمتان خفيفتان على اللِّسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرَّحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم}[2]،حديث صحيح، أخرجه البخاري ومسلم.

كما وردت الكلمة في القرآن الكريم بِعدَّة معانٍ وعِدَّة صيغ سواء مفردة أم جمعا أم مُثَنى أم بصيغة الأمر فسوف نورد وقوع هذه اللَّفظة حسب صيغتها في المتن القرآني:

أ - كَلِمَةُ:

- قال الله تعالى: ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[3] يُخبر تعالى أنه قد سبق في قضائه وقدره لعلمه التَّام وحكمته النَّافذة أن ممن خلقه من يستحق الجنة ومنهم من يستحق النار وأنه لا بد أن يملأ جهنم من هذين الثقلين[4].
- قال عزّ وجلّ: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ﴾[5]، أفمن كتب الله أنه شَقيٌّ هل تقدر أن تنقذه ممَّا هو فيه من الضَّلال والهلاك؟
- وقال أيضا: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاء شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللهُ

---

(1) دور الكلمة في اللّغة، ستيفن أولمان، ترجمة كمال بشر، القاهرة، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط12، ص57.

(2) صحيح سنن ابن ماجة باختصار السند، محمد ناصر الدّين الألباني، مكتبة التّربية العربي لدول الخليج العربي، الرياض، ط3 (1408هـ، 1988م)، رقم الحديث 3068، ص 319.

(3) سورة هود / 119.

(4) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج3، دار الثّقافة، الجزائر، ط1(1410هـ، 1990م)، ص 374.

(5) سورة الزمر / 19.

وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، أي لَعوجلوا بالعقوبة لولا ما تقدَّم من الانتظار إلى يوم الميعاد[1].

ب - كَلِمَةٌ:

- يقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُواْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[2] لولا ما تَقدَّم من الله تعالى أنَّه لا يعذب أحدا إلا بعد قيام الحُجَّة عليه.
- وقال جَلَّ ثناؤه: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَاخْتُلِفَ فِيهِ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾[3] يقول ابن جرير في هذا الشَّأن، لولا ما تقدم من تأجيله العذاب إلى أجل معلوم لقضي بينهم ويحتمل أن يكون المراد بالكلمة أنه لا يعذب أحدا إلا بعد قيام الحجة عليه.
- ويقول الله تعالى أيضا: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾[4] أي لولا الكلمة السَّابقة من الله وهو أنَّه لا يُعذّب أحدا إلا بعد قيام الحجَّة عليه.
- ويقول الله عزّ وجَلَّ: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾[5] كلّا حرف ردع وزجر، أي لا نجيبه إلا ما طلب ولا نقبل منه، وقوله تعالى: {إنها كلمة هو قائلها} قال عبد الرَّحمن بن زيد بن أسلم: أي لا بد أن يقولها لا محالة كل محتضر ظالم، ويحتمل أن يكون ذلك علة لقوله كلَّا، أي لأنَّها كلمة، أي سؤاله الرُّجوع ليعمل

---

(1) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج6، ص117.

(2) سورة يونس / 19.

(3) سورة هود / 110.

(4) سورة طه / 129.

(5) سورة المؤمنون / 100.

صالحا هو كلام منه وقول لا عمل معه[1].

• ويقول الله تعالى أيضا: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَاخْتُلِفَ فِيهِ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾[2] أي بتأخير الحساب إلى يوم الميعاد {لقضي بينهم}أي لعجَّل لهم العذاب بل لهم موعد لن يجدوا من دونه موئلا.

• ويقول جلَّ وعلا: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى لَّقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكِتَابَ مِن بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾[3] أي لولا الكلمة السَّابقة من الله تعالى بإنظار العباد بإقامة حسابه إلى يوم الميعاد لعجَّل عليهم العقوبة في الدُّنيا سريعا[4].

ج - كَلِمَةَ:

• يقول الله تعالى في محكم تنزيله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُواْ السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[5] قال ابن عبَّاس يعني بكلمة الَّذين كفروا الشِّرك وكلمة الله هي لا إله إلا الله، وفي الصَّحيحين عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: سُئِلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يُقاتل شجاعة ويُقاتل حميَّة ويقاتل رياء أي ذلك في سبيل الله فقال «من

(1) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج5، ص 22 - 23.
(2) سورة فصلت / 45.
(3) سورة الشورى / 14.
(4) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج6، ص 205.
(5) سورة التوبة / 40.

قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»[1].

- ويقول الله تعالى أيضا: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾[2] كلمة التَّقوى ويعني بها قال "لا إله إلا الله" وكذا رواه الترمذي عن الحسن بن قزعة، وقال غريب لا نعرفه إلا من حديثه، وقال مجاهد: كلمة التقوى الإخلاص وقال سعيد بن جبير هي "لا إله إلا الله والجهاد في سبيله" وقال عطاء الخرساني هي "لا إله إلا الله محمد رسول الله" وقد تعددت آراء العلماء في هذه الآية[3].

د - كَلِمَةً:

- يقول الله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾[4] قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قوله {مثلا كلمة طيبة}شهادة أن لا إله إلا الله.

- ويقول جل ثناؤه: ﴿مَّا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[5] نصبٌ على التمييز تقديره كبرت كلمتهم هذه كَلِمَةً، وقيل: على التعجب تقديره أعظم بكلمتهم كلمة، كما تقول: أكرم يزيد رجلا، قال بعض البصريين، وقرأ ذلك بعض قراء مكة: كبرت كلمة، كما يقال عظم قولك والمعنى على قراءة الجمهور أظهر، فإن هذا تبشيع لمقالتهم واستعظام لإفكهم، ولهذا قال {كبرت كلمة تخرج من أفواههم} أي ليس لها مستند سوى قولهم، ولا دليل لهم عليها إلا كذبهم وافتراؤهم[6].

---

(1) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير،ج6، ص 205.

(2) سورة الفتح / 26.

(3) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج6، ص 205.

(4) سورة إبراهيم / 24.

(5) سورة الكهف / 05.

(6) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج4، ص 135.

• ويقول الله أيضا: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[1] قال عكرمة ومجاهد والضحاك وقتادة والسدي وغيرهم في قوله عزّ وجل {وجعلها كلمة باقية في عقبه} يعني لا إله إلا الله لايزال في ذريته من يقولها، وروي نحوه عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقال ابن زيد: كلمة الإسلام، وهو يرجع إلى ما قاله الجماعة.

هـ - كَلِمَةٍ:

• يقول الله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللهِ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾[2] هذا الخطاب يعم أهل الكتاب من اليهود والنصارى ومن جرى مجراهم.{قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة} والكلمة تُطلق على الجملة المفيدة.

• ويقول الله تعالى أيضا: ﴿وَمَثلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ الأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾[3] هذا مثل الكافر لا أصل له ولا ثبات، مشبه بشجرة الحنظل، ويقال لها الشريان، ولا يصعد للكافر عمل، ولا يتقبل منه شيء.

و - كَلِمَةُ:

• يقول الله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً لَّا مُبَدِّلِ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[4] قال قتادة: صدقا فيما قال وعدلا فيما حكم، يقول صدقا في الأخبار، وعدلا في الطلب، فكل ما أخبر به فحق لا مرية فيه ولا شك، وكل ما أمر به فهو العدل الذي لا عدل سواه، وكل ما نهى عنه فباطل

(1) سورة الزخرف / 28.
(2) سورة آل عمران / 64.
(3) سورة إبراهيم / 26.
(4) سورة الأنعام / 115.

فإنه لا ينهى إلا عن مفسدة.

- ويقول أيضا: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُواْ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُواْ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ﴾[1].

- ويقول أيضا: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُواْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[2]؛ أي كما كفر هؤلاء المشركون واستمروا على شركهم وعبادتهم مع الله غيره مع أنهم يعترفون بأنه الخالق الرزاق المتصرف في الملك وحده الذي بعث رسله بتوحيده، فلهذا حقت عليهم كلمة الله أنهم أشقياء من ساكني النار.

- ويقول جل وعلا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[3].

- ويقول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾[4] أي حُقّت كلمة العذاب على الذين كفروا من الأمم السالفة كذلك حقت على المكذبين من هؤلاء الّذين كذّبوك وخالفوك يا محمد بطريق الأولى والأخرى لأن من كذلك فلا وشوق له بتصديق غيرك.

ز - كَلِمَات:

- يقول الله عزّ وجل: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾[5] الكلمات وتعني هنا الرّجاء وطلب المغفرة، وقد نقل ابن أبي نجيح عن مجاهد أنّه قال الكلمات وهي: اللهم لا إله إلّا أنت سبحانك وبحمدك، ربّ إنّي ظلمت نفسي فاغفر لي إنّك خير الغافرين.

---

(1) سورة الأعراف / 137.
(2) سورة يونس /33.
(3) سورة يونس / 96.
(4) سورة غافر / 06.
(5) سورة البقرة /37.

ح - كَلِمَتُنَا:

• يقول الله عزّ وجل: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾[1] أي تقدم في الكتاب الأوّل أنّ العاقبة للرسل وأتباعه في الدنيا والآخرة.

ط - كَلّمَهُ:

• يقول الله تعالى أيضا: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مِكِينٌ أَمِينٌ﴾[2] أي خاطبه الملك، وعرفه، ورأى فضله وبراعته، وعلم ما هو عليه من خلق وخلق وكمال، قال له إنك عندنا قد بقيت ذا مكانة وأمانة.

وخلاصة القول من هذه الشّواهد القرآنية أنّ مفردة كلمة قد تعدّدت معانيها ومواضعها بحسب مقتضى الحال، وموقعها في الآية القرآنية وملازمتها للأحداث، ومهما يكن فإنّ الحدث اللّغوي (كلمة كانت أو عبارة أو جملة) وحدة متكاملة لا انفصام بين جانبيها ومن ثَمّ وجب تحليلها على هذا الأساس.

وبناء على ذلك سلّم علماء المعاجم بوجود شيء اسمه الكلمة من حيث هي جزء من النِّظام اللُّغوي لأيِّ لغة، ولكن كما يستعملها ويُدركها المتكلِّم بهذه اللُّغة سواء في النُّطق أم الكتابة، ولذلك قالوا إنَّنا لا نستطيع أن نتجاهل وجود شيء اسمه الكلمة سواء، عن علم المعاجم أم فن صناعة المعجم أم حتى علم اللُّغة، لسبب بسيط وهو أنَّ كلَّ متكلِّم بلغة ما لديه فكرة واضحة ومُحدَّدة عن الكلمة، يستوي في ذلك مع من يعرف القراءة والكتابة أو الَّذي لا يعرفها[3].

ومن ثَمَّ انطلق علماء المعاجم في التَّعامل مع الكلمة وما يتَّصل بها في العمل المعجمي، خاصَّة فيما يتَّصل بعلاقة الكلمات بعضها ببعض من حيث الأصل والاشتقاق أو السَّوابق Pré Fixes أو اللَّواحق Suffixes أو الدَّواخل (المُقْحَمات)

---

(1) سورة الصفات / 171.

(2) سورة يوسف / 54.

(3) مقدمة لدراسة التّراث المعجمي، حلمي خليل، ص 52 - 53.

infixes ولذلك فإنَّ الرُّجوع إلى الجذر Root للكلمات يساعد إلى حدٍّ كبير في الكشف عن معالمها ولذلك يُعد الجذر ركنا أساسيا في العمل المعجمي، إذ هو الوسيلة التي تتحقق بها الصِّلة بين الكلمات، وهذه الصِّلة قِوامها اشتراك الكلمات في جِذر واحد ثابت لا يتغيَّر، وهو ما يُعبِّر عنه المعجميُّون بالاشتراك في المادَّة Basicform حيث يجعلون حروف هذا الجذر مدخلا Entryform إلى شرح أو تعريف دلالات الكلمات التي ترجع إلى جذر أو أصل واحد ثابت وهو يشكِّل - في الحقيقة - البنية الأساسيَّة للكلمة والمعجم معاً وتختلف اللُّغات فيما بينها في طريقة صَوغ الكلمات من هذا الجذر[1] ولكن معظمها تشترك في شيء واحد، وهو ثبات هذا الجذر في معظم الكلمات المشتقَّة بحيث يمكن الاعتماد عليه في تحديد العناصر اللُّغويَّة الطَّارئة على الكلمة وبالتّالي التَّثبيت في بنيتها الأصلية.

ففي بعض اللُّغات يقوم نظام الاشتقاق على السَّوابق واللَّواحق والدَّواخل كما في معظم لغات العائلة الهنديَّة الأوروبيَّة، أما في اللُّغة العربيَّة واللُّغات السَّاميَّة بشكل عامٍّ فإنَّ الاشتقاق في هذه اللُّغات يقوم على حركات الجذر من حيث التَّبديل والتَّغيير ويتكوَّن الجذر فيها غالبا من ثلاثة أصوات صامتة Consonant ويحدث التَّغير بواسطة تغيُّر حركاته Vowelsأو صوائته، فإذا تغيَّرت تكون كلَّما زادت دلالات مختلفة، فكل تغيُّر في الأصل يعقبه تغيُّر في الدَّلالة، وهكذا.

ومنذ أن أصبحت الدِّراسة اللُّغويَّة دراسة علميَّة موضوعيَّة تقوم على دراسة اللُّغة المنطوقة Poxone Language فقد وجد علماء اللُّغة أنّ هناك فروقا واضحة بين اللُّغة المنطوقة واللُّغة المكتوبة Written Language وقد فطن كثير من علماء اللُّغة العربيَّة القدماء إلى هذه الفروق ونبّهوا عليها واستخدموا مصطلحات للدَّلالة عليها مثل: التَّصحيف والتَّحريف وغيرهما[2].

وليس العربيَّة بدعا في ذلك، إذ لا يوجد شعب يشكو من مشكلة الفرق بين

(1) مقدمة لدراسة التّراث المعجمي، حلمي خليل، ص 53.

(2) أدب الكاتب، ابن قتيبة تحقيق، محمد محيي عبد الحميد، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ط4، 1382هـ/1963م، ص 182.

النُّطق والكتابة، إنْ قليلا وإنْ كثيرا، وما تعانيه اللُّغتان الإنكليزيَّة والفرنسيَّة من ذلك قد يفوق ما في غيرهما، حتّى إنَّ بعض علماء اللُّغة الفرنسيِّين يَعدُّون طريقة الكتابة في اللُّغة الفرنسيَّة كارثة وطنيَّة[1].

ومعنى هذا أنّ الكتابة في أيَّة لغة لا تعكس طريقة النُّطق بشكل دقيق إذ هي وسيلة عاجزة عن تصوير كل الخصائص الصَّوتيَّة للُّغة الّتي تحتفظ بها اللُّغة المنطوقة وخاصَّة من ناحية اختلاف النُّطق بين الأفراد واللهجات ومن ثمَّ فإنَّه عندما يتحوَّل الصَّوت المنطوق إلى حرف مكتوب lettre يُصبح رمزا وتسقط كل الاختلافات.

ونتيجة لمثل هذه الاختلافات بين النُّطق والكتابة في اللُّغات المختلفة واجه المعجميُّون مشاكل جمَّة عند وضع المعاجم خاصَّة فيما يتعلَّق بنطق الكلمات والمشتقَّات سواء في العربيَّة أو غير العربيَّة كذا نطق المداخل في غير العربيَّة لأن المدخل في المعاجم العربيَّة القديمة وبعض المعاجم الحديثة يعتمد على جذر الكلمة، وجذر الكلمة لا ينطق إلا صوتا.

ولذلك نجد أغلب المعاجم الآن تقدم معلومات صوتيَّة تتصل بطريقة النُّطق، بل لقد بلغ الاهتمام بطريقة النُّطق أن وضعت بعض المعاجم على أساس بيان النُّطق وحده دون التَّطرُّق للشَّرح أو التَّعريفات.

ومن أشهر المعاجم الأمريكية المتخصِّصة في النُّطق معجم:

Kenyonand knott, Apronoun cing Dictionary of American English[2].

ولكن هذا النَّوع من المعاجم لم يعد مفيدا الآن، نظرا لأنَّ المعاجم عامَّة أخذت تُسَجِّل طريقة النُّطق بواسطة استخدام قائمة من الرُّموز الصَّوتيَّة توضع في صدر المعجم لمساعدة القارئ على النُّطق الصَّحيح. ويَتَّفِقُ علماء المعاجم

(1) اللّغة، فندريس، ص 405.

(2) علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1411هـ، ص 52.

المعاصرون على مبدأين أساسيين يجب تطبيقهما في كتابة الكلمات وهما:

1. ضرورة تمثيل كل صوت في اللُّغة برمز خاص.
2. عدم تمثيل أي صوت بأكثر من صورة كتابيَّة.

أي بعبارة أخرى ينبغي أن يتوفَّر في الكتابة الصَّوتيَّة عنصر البساطة والدِّقَّة بالإضافة إلى عنصر الكمال الَّذي يجب توافره في أيِّ نظام.

أمَّا نظام الكتابة في المعاجم وفق الكتابة الفونيميَّة فيشيرون به إلى طريقة في كتابة رموز للأصوات في لغة ما، بصرف النَّظر عن التَّغيرات الَّتي تطرأ على نطق هذه الأصوات، على مستوى لغوي مُعيَّن، خاصَّة في المعاجم اللُّغويَّة الوصفيَّة، أمَّا في المعاجم التَّاريخيَّة فإنَّ الأمر يختلف.

وأمَّا نظام الكتابة الألفونيَّة فإنَّ المعجمي يلتزم بجميع التَّغيُّرات الصَّوتيَّة أو المشهور منها وغالبا ما لا يحدث هذه إلَّا على مستوى كلمات مُعيَّنة في المعجم.

وعلى ذلك فإنَّ الكتابة الفونيميَّة أكثر تداولا في المعجم عن الكتابة الألفونيَّة رغم الخلاف الواسع بين علماء المعاجم حول أيِّ الطَّريقتين أولى وأدقّ من الأخرى، غير أنَّ معظم المُعجميّين يُرجِّحُون الآن مزيجا من الاتجاهين حيث تقتصر الكتابة الفونيميَّة على التَّمييز بين نُطق الكلمتين [Pin] و[bin] في اللُّغة الإنكليزيَّة، أما الكتابة الألفونيَّة فتسجّل بالإضافة إلى تلك الفروق غير المميَّزة مثل: [pi] الَّتي تُنطق انفجارية "Plosive" كما في كلمة: [Pin] في مقابل الـ[p] الَّتي تُنطق دون انفجار كما في كلمة [Spin]، والـ[P] الوقفيَّة "Stops" في كلمة [Napkin][1].

أمَّا الطَّريقة التي دَرَجَتْ عليها المعاجم العربيَّة القديمة للوصول إلى إيضاح طريقة النُّطق الصَّحيح فهي وصف حركات الكلمة ومَدِّها وإعجام الحروف الكتابيَّة أو إهمالها، ففي المدخل (ع م ق) يقول الفيروز آبادي (ت 816هـ) صاحب القاموس المحيط: "«العَمُق بالفتح والضَّم: قعر البئر ونحوها، عمق ككرم، وبئر

(1) علم اللّغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص 56.

عميقة وبئار عمق بضمَّتين»[1] وفي المدخل (ت ب ع) نجد: «تبعه كفرح تبعا، مشى خلفه، والتّبع محركة التّابع يكون واحدا وجمعا وتجمع على أتباع، والتُّبَّع بضمتين مشددة الباء، الظّل»[2].

بهذه الطريقة اعتمد أصحاب المعاجم العربيّة القديمة على وصف الحركات أو ذكر كلمة مشهورة تكون بمثابة الوزن الصَّرفي للكلمة المراد نطقها نطقا صحيحا دون الاعتماد على الكتابة وحدها أو الضَّبط وحده وهو شعور منهم بقصور الكتابة عن تصوير طريقة النُّطق وخوفا من اللَّبس أيضا.

الكلمة إذن تُمَثِّل اللُّبنات الأولى التي يوضع المعجم على أساس من وجودها لذلك نجد المعجميّين يَغُضُّون الطَّرف عمَّا يخوض فيه اللُّغويون حول مفهوم الكلمة خاصَّة في اللُّغة غير أنَّ ثَمَّة مشكلات أخرى انبثقت عن ذلك، تتَّصل بجوانب أخرى من الكلمة لا يستطيع المعجم أن يَغُضَّ الطَّرف عنها أو يتجاهلها مثل المعلومات النَّحوية والصَّرفية المتَّصلة بوظائف الكلمات وكذلك طرائق النُّطق والكتابة، وغير ذلك من المشكلات الَّتي أصبح على المعجميّ أن يعدَّ لها إعدادا جيّدا، فهي جزء من المادَّة المعجميَّة التي يتعامل معها بما لها من صلة بالكلمات، ولذلك أصبح من المُسَلَّم به أن تحتوي المادَّة المعجميَّة على معلومات صوتيَّة وصرفيَّة ونحويَّة، تُمَكِّن مُستعمل المعجم من معرفة بعض الوظائف الصَّرفيَّة والنَّحويَّة البارزة للكلمات بالإضافة إلى نطق الكلمات نطقا صحيحا.

---

(1) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، المدخل مادة (ع م ق).

(2) نفسه، مادة (ت ب ع).

المبحث الرابع
المعجم العربي وجمع المادة اللُّغوية

أوّلا: التّأليف اللُّغوي والتّدوين المعجمي

في مطلع القرن الثّاني الهجري ظهرت رغبة اللُّغويّين والنُّحاة في تدوين لغتهم ورصد مُؤلّفات لها، تَضمُّ بين دفَّتيها موروثهم اللُّغوي من مفردات وألفاظ واشتقاقات، مُردِفين ذلك بشواهد من القرآن الكريم، والحديث الشّريف، وكلام العرب، شعرا ونثرا، بالإضافة إلى حكَمهم وأمثالهم، غير مفرقين بين اللُّغة الفصحى المشتركة واللهجات العربيَّة التي تعدَّدت سماتها وتنوَّعت خصائصها إلَّا أنَّ هذا التَّدوين لم يتَّخذ شكله الَّذي عرفناه به أوَّل الأمر، وإنَّما اتَّخذ أشكالا مُتعدِّدة حسب التَّطوُّر الزَّمنيّ وسنن النُّشوء والارتقاء.

ولا شكَّ أنّ اهتمام العرب باللُّغة وتدوينها، كان دافعا من دوافع الاهتمام بالقرآن ولغته، ولا نكون مبالغين إذا قلنا إن جميع المؤلَّفات التي صدرت عن العرب قديما كان أساسها الاهتمام بالقرآن الكريم، ولذلك يمكن أن نَعُدَّ دور "ابن عبَّاس" - رضي الله عنه - في تفسير القرآن الكريم خطوة أولى من مراحل التَّأليف المعجمي، فكان أعلم الصَّحابة بالقرآن ومعانيه.

ولذلك فكثيرا ما كان الصَّحابة يسأمون بين العباس، عمَّا غمض عليهم من معانيه، وذلك أنّه وقف على لغات العرب ونوادرها وفصيحها ودلالات مفرداتها، وأعانه رسوخه في اللُّغة وعلمه بها على أن يفسّر للنَّاس معنى الألفاظ تفسيراً لغويا[1].

---

(1) قضايا في الدّرس اللّغوي، نادية رمضان النجار، تقديم طاهر سليمان حمودة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ط 2001 - 2002، ص 162.

وكانت هناك عدَّة وقائع أدَّت إلى تأليف المعاجم يمكن حصرها فيما يلي:

1. الاحتكاك بين الأجناس المختلفة التي دخلت الإسلام من فرس ويونان وأحباش، وكان لهذا الاحتكاك أثره في حرص العرب على فصاحة لغتهم ونقائها من أثر الدَّخيل والمُولَّد من الألفاظ غير العربية، فنتج عن ذلك تدوين العربيَّة وجمعها في مُدَوَّنات حتى لا تتأثَّر بلغات الأعاجم.

2. هناك ألفاظ غريبة داخل اللُّغة نفسها، وتحتاج إلى من يكشف النِّقاب عنها، ويُوَضِّح معناها ويُزيل غموضها ويُبيِّن ما فيها من غرابة، ولذلك وُجد ما يُسمّى بـ(معاجم الغريب)، منها غريب القرآن، وغريب الحديث[1].

3. حاجة كثير من الشُّعراء والخطباء والحكماء إلى ثروة لُغويَّة، ومفردات مُتَعَدِّدَة من موروثهم الَّذي تراكم عبر الأزمنة والَّذي يجمع لغات جميع القبائل دعا ذلك كلّه الأفذاذ من الرِّجال إلى وضع معجمات مَوضوعيَّة وغير موضوعيَّة جمع تلك الألفاظ[2].

4. حرص العرب الأوائل على حفظ القرآن وفهم معانيه، لأنَّه لم يكن كتابا يُتلى في الصَّلوات فحسب، وإنما كتابا يصلح لجميع شؤون حياتهم من خلال أحكامه وأصوله، ومن ثَمَّ وضعوا المعجمات الَّتي تساعد على تفسيره والإحاطة بمعانيه[3].

وقد مرَّ تأليف المعاجم وتدوين اللُّغة بطرق ثلاث مختلفة فيما بينها في المنهجيَّة المُتَّبعة وهي:

1. الطَّريقة الأولى: طريقة التَّقليب الصَّوتي والهجائي:

ويقصد بها جمع الكلمات المكوَّنة من حروف واحدة في نطاق واحد،

(1) فقه اللّغة وعلم اللّغة، محمود سليمان ياقوت، دار المعرف الجامعية، الإسكندرية، 1994م، ص 325.

(2) كلام العرب، حسن ظاظا، دار القلم، دمشق، الدار الحصية، بيروت، ط2، 1410هـ، 1990م، ص 123.

(3) فقه اللّغة في الكتب العربية، عبده الرّاجحي، دار النّهضة، بيروت، 1971، ص 33.

نحو: ضرب، ضبر، ربض، رضب، بضر، فهذه الكلمات يبحث عنها في باب واحد، وقد انقسمت هذه الطَّريقة إلى:

أ. التَّقليبات الصَّوتية: وهي تجمع الكلمات المتَّحدة الحروف، وتجعلها في نطاق واحد مع ملاحظة النَّاحيَّة الصَّوتيَّة، فيبدأ بأبعد الحروف مخرجا. وقد سار على هذه الطَّريقة الخليل والأزهري والزُّبيدي أبو علي القالي وابن سيده في المعاجم التي وضعوها.

ب. التَّقليبات الهجائيَّة: وهي تجمع الكلمات على النسق الواحد، مع ملاحظة أوَّل الحروف ترتيبا، وقد سار على أساس منها "ابن دريد" في الجمهرة[1].

2. الطَّريقة الثَّانية، طريقة القافية:

وهي تعني ترتيب الكلمات في المعجم على حسب أواخرها فكلمة (ضرب) نبحث عنها في باب الباء، فصل الضَّاد مع الرَّاء، وقد ابتدع هذه الطَّريقة "الفارسي" (ت 350هـ) في كتابه (ديوان الأدب)، وتابعه فيها الجوهري في (الصِّحاح) ثم "ابن منظور" في (لسان العرب).

3. الطَّريقة الثَّالثة: الطَّريقة الهجائيَّة:

ويقصد بها ترتيب المعجم حسب ترتيب الحروف الأبجديَّة العربيَّة، بأن يبدأ بباب الألف فصل الألف مع الباء وهكذا وقد انتهج هذه الطَّريقة أبو عمرو الشَّيباني في كتابه الجيم ثم تابعه "ابن فارس" (ت 375هـ) في كتابه المجمل والمقاييس والَّذي سار فيه على طريقة خاصَّة تختلف عمّا رأيناه عند من سبقه من اللُّغويين، وذلك بُغية الكشف عن مزيد من خصائص اللُّغة العربيَّة التي تتجلّى في استنباط المعنى المشترك، أو الأصل الواحد بين صيغ المادَّة اللُّغويَّة في الثُّنائي والثُّلاثي. ويُعبّر المؤلِّف عن طريقته هذه في مقدّمة كتابه بقوله: «إن لِلُغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولا تتفرّع منها فروع، وقد ألّف النَّاس من تلك المقاييس، ولا أصل من تلك الأصول، والّذي أومأنا إليه باب من العلم جليل، وله خطر

---

(1) فقه اللّغة وعلم اللغة، محمود سليمان ياقوت، ص 326 - 327.

عظيم، وقد صدّرنا كل فصل بأصله الَّذي تتفرّع منه مسائله»[1] ومن بعده الزَّمخشري (ت 538هـ) في كتابه (أساس البلاغة)[2].

ثانيا: جمع المادَّة اللُّغويَّة ونظريَّة الاحتجاج

تنحصر نظريَّة الاحتجاج أو الاستشهاد في اللُّغة في أن علماء العربيَّة القدماء عندما أفزعهم تسرُّب اللَّحن إلى نصِّ القرآن الكريم وحاجة النَّاس إلى فهم هذا الكتاب المجيد وتلاوته تلاوة صحيحة بريئة من اللَّحن تبرأ التَّفكير في استنباط قواعد اللُّغة لكي تكون هاديا للنَّاس بعدما اختلط العربيّ بغير العربيّ ووقع الخلل في الكلام، فاتّجهت أنظار هؤلاء العلماء إلى الجزيرة العربيَّة إذ هي موطن العربيَّة ومهدها الأوَّل ولأنَّ القرآن الكريم نزل على طريقة العرب في الكلام فكان لا بد لهم من الذَّهاب إلى هذا الموطن الأوَّل لِلُّغة أو بعبارة أخرى أن يأخذوا اللُّغة من أبناء اللُّغة، وكانوا في ذلك على جادَّة العلم والصَّواب من حيث هذا المبدأ أو الأصل من أصول الدِّراسة العلميَّة للُّغة.

غير أنّهم حينما أخذوا في تطبيق هذا المبدأ عند جمع اللُّغة قَسَّمُوا الشِّعر والشُّعراء، باعتبار أن الشِّعر هو المصدر الأساسي للمَادَّة اللُّغويَّة، إلى طبقات أربع:

1. الطَّبقة الأولى: وتتمثَّل في شعراء الجاهليَّة كامرئ القيس والأعشى والنَّابغة وغيرهم.
2. الطَّبقة الثَّانية: وهم المخضرمون الَّذين أدركوا الجاهليَّة والإسلام مثل: لبيد وحَسَّان بن ثابت وغيرهما.
3. الطَّبقة الثَّالثة: هم المتقدِّمون ويقال لهم الإسلاميُّون مثل جرير،

(1) مقاييس اللّغة، ابن فارس أبو الحسين أحمد، تحقيق عبد السّلام هارون، القاهرة، دار إحياء الكتاب العربي، 1946، المقدمة، ص3.

(2) أساس البلاغة، الزّمخشري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985م، ص 327.

والفرزدق والأخطل وغيرهم.

4. الطَّبقة الرابعة: وهم المولَّدون: ويقال لهم المحدثون مثل: بَشَّار وأبي نواس وغيرهما إلى ما شاء الله حتى زماننا هذا.

وأجمعوا كما يقول البغدادي (ت 1043هـ) على صِحَّة الاحتجاج في اللُّغة والنَّحو والصَّرف بشعراء الطَّبقتين الأولى والثَّانية[1].

ومع ذلك نجد داخل هذا الإجماع بعض الاستثناءات مثل اعتراض بعضهم على شاعر جاهلي مثل عُدِي بن زيد والعبَّادي، قال أبو عمر بن العلاء (ت 154هـ): «إن الرُّواة لا يروون شعر عُدي لأن ألفاظه ليست بنجديَّة وكان نصرانيا من عباد الحيرة يقرأ الكتب»[2].

أمّا الطَّبقة الثَّالثة فقد اختلفوا في صِحَّة الاحتجاج بها، فبعض العلماء كان يعدّ جريرا والفرزدق والأخطل من المحدثين الَّذين لا يصحّ بكلامهم وشعرهم حتّى قال أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ) لقد كثر هذا المحدث حتّى هممت بروايته[3] يقصد شعر جرير والفرزدق والأخطل، أمّا الطَّبقة الرَّابعة فالصَّحيح عندهم أن لا يستشهد بها البَتَّة، وهي طبقة المولَّدين والمحدثين مثل: بشار بن برد (ت 167هـ) وأبي نواس (ت 198هـ)، ومع ذلك فقد قالت بعض الرِّوايات إن سيبويه (ت 180هـ) استشهد بشعر بَشَّار خوفا من لسانه[4].

وهكذا لم يسلم هذا التَّقسيم من نقد الشُّعراء وكذلك بعض العلماء، ومن الغريب أن نجد محافظا مثل ابن قتيبة (ت 276هـ) من أوائل العلماء الَّذين نقدوا هذا التَّقسيم وحاولوا خرق الحصار الَّذي أقامه العلماء وَرُواة اللُّغة حول كلام العرب فقال: «ولم يُقَصِّر الله العلم والشِّعر والبلاغة

---

(1) خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، البغدادي، القاهرة، المطبعة السلفية، 1347هـ، ج3/1.

(2) الشّعر والشعراء، ابن قتيبة تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار المعارف، 1967م، 288/1.

(3) الشّعر والشعراء، ابن قتيبة، 63/1.

(4) مقدمة لدراسة التراث المعجمي، حلمي خليل، ص 113.

على زمن دون زمن، ولا خَصَّ به قوما دون قوم، بل جعل ذلك مشتركا مقسوما بين عباده في كُلِّ دهر، وجعل كلَّ قديم حديثا في عصره وكُلِّ شرف خارجية في أوَّله، فقد كان جرير والفرزدق والأخطل وأمثالهم يُعَدُّون محدثين ثم صار هؤلاء وقدماء عندنا ببعد العهد عنهم، وكذلك يكون من بعدهم لمن بعدنا».

قائلا: «كل قديم من الشُّعراء فهو محدث في زمانه بالإضافة إلى ما كان قبله»[1].

أمّا الزّمخشري (ت 538هـ) فقد كان أكثر صراحة واتّخذ خطوة عملية في هذا السبيل فاستشهد بشعر أبي تمام (ت 283هـ) في تفسير أوائل سورة البقرة قائلا: «وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللّغة فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء الدّليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك لثقتهم بروايته وإتقانه»[2].

وقبل هؤلاء، جميعا حاول الخليل بن أحمد (ت 175هـ) كسر هذا الحصار الّذي أقامته نظريّة الاحتجاج على مادّة المعجم العربي حين استّشهد بشعراء الطّبقة الثّالثة مثل: الفرزدق والكميت والطِّرماح، ثم بالشَّعراء من طبقة المولدين مثل: حفص الأموي وبشّار وذلك في معجمه العين.

وفي صدد هذا يقول د.حسين نصّار: «إنّ هذا الاستشهاد لا يرضى عنه أكثر اللّغويين حتّى إن بعض المعاجم أوردت التّفاسير التي أوردها الخّليل ولكنّها حذفت الأبيات الشّواهد عليها ولذلك صارت ضحية حول

---

(1) العمدة في صناعة الشعر ونقده، ابن رشيق القاهرة، مطبعة أمين هندية، طبعة رابعة، 1344هـ/ 1925هـ، 56/1.

(2) الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، الزّمخشري ج1، بولاق، دار الطباعة المصرية، 1281هـ، ص 30.

شواهد معجم العين ورمى أبو بكر الزبيدي (ت 379هـ) الخليل بالاستشهاد بالمرذول من أشعار المحدثين»[1].

وكل هذا يؤكّد أن فكرة تقسيم الشّعراء إلى طبقات لم تكن تلقى القبول التّام سواء في بيئة الشّعراء أنفسهم أم عند بعض العلماء، ولكن هذا لا ينفي أنّ عددا كبيرا من علماء العربية سلّم بهذا التَّقسيم واتّخذ منه معيارا في جمع المادة اللّغوية ممّا أثّر على مادة المعجم العربي تأثيرا لا يمكن تجاهله.

وكما اختلفوا حول تقسيم الشّعراء إلى طبقات اختلفوا أيضا حول صّحة الاستشهاد بالحديث النّبوي الشريف، فجوّزه بعضهم ومنعه آخرون، وأدلى كلّ فريق بحججه فاستند المعارضون إلى صنيع الرَّعيل الأوَّل من العلماء والنُّحاة مثل سيبويه (ت 180هـ) الّذي لم يستشهد بالحديث النّبوي وقال آخرون تدعيما لذلك إنَّ الأحاديث النَّبويَّة لم تنقل كلّها كما سمعت من النّبي عليه الصّلاة والسّلام، وإنّما كانت تروى بالمعنى أحيانا والشَّاهد يحتاج إلى اللّفظ، بينما ذهب المؤيّدون إلى أنّ ذلك لا يُقَلِّل من القيمة اللُّغوية للأحاديث النّبويَّة، إذ أنّ الرُّواة والمحدثين كانوا يعيشون في عصر الاحتجاج، ولم تكن اللُّغة قد فسدت بعد فَيُعَدُّ كلامهم حُجّة حتّى ولو كان بالمعنى دون اللّفظ[2].

ولعل السّؤال الّذي يطرح نفسه الآن هو: إلى أيّ مدى أثّرت نظريَّة الاحتجاج من خلال تلك الحدود والقيود الزّمانيّة والمكانيَّة والجنسيَّة على المادَّة اللّغوية للمعجم العربي؟

فالإجابة عن هذا السُّؤال قد تنحصر في مصطلح واحد هو (المولَّد) والقدماء يقصدون به كل خروج على استعمال العربي الَّذين يحتجُّ بكلامهم طبقا لمعايير الزّمان والمكان والجنس الَّتي كرَّستها نظريَّة الاحتجاج سواء

(1) المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصّار، 241/1 - 243.

(2) خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، البغدادي، ج1، ص 4 - 7.

كان هذا الخروج في اللَّفظ أم المعنى أم النَّحو أم التَّصريف أم فيها جميعا فإنَّه يوصم بأنه من المولّد، وقد تَرَتَّبت على هذه النَّظرة نتائج حَدَّدت موقف القدماء بعامَّة، وأصحاب المعاجم بخاصَّة، فالمولَّد، نجملها بمالها من صلة بالمادَّة اللُّغوية للمعجم العربي، فيما يأتي:

1. إنَّ علماء المعاجم مثل غيرهم من علماء اللُّغة القدماء ربطوا بين التَّوليد في اللُّغة والمولَّدين من حيث هم جنس، وهو ربط لأساس علمنا له، إذ أنَّ التَّوليد اللُّغوي nealogism يحدث في كل اللُّغات، وفي أي مرحلة من مراحل حياتها بِغَضِّ النَّظر عن عنصر بشري مُعيَّن يقوم به، أو زمان محدَّد يحدث فيه، حقًّا قد يكثر التَّوليد في فترات التَّغيُّر الحضاري بشكل خاص ولكنَّه في النِّهاية يحدث بصورة مُطردة.

2. إنَّ القدماء بذلك أخرجوا جميع الألفاظ والكلمات والمصطلحات العلميَّة كمصطلحات الفقه وعلوم العربيَّة وغيرها من العلوم والفنون والصِّناعات والحرف التي وُجدت في حياة اللُّغة العربيَّة بعد الإسلام.

وتبعهم في ذلك أصحاب المعاجم فخلت المعاجم العربيَّة أو كادت من مثل هذه الألفاظ والمصطلحات إلا من المعاجم الخاصَّة التي وضعت من أجلها.

3. أنَّهم فَصَلوا بين ظاهرتين في الحقيقة شيء واحد، فقالوا أمام بعض الألفاظ المولَّدة، "عرَّبه المولَّدون" لأنَّ هذه التَّعريب لبعض الألفاظ الأجنبيَّة وقع عصر الاحتجاج.

4. إنَّهم عَدُّوا المولَّد خارج حرم الفصاحة وأغلقوا دونه أبواب الاستعمال والمعاجم على السَّواء، رغم أنَّه يجري على القياس الفصيح من حيث هو ألفاظ عربيَّة الأصل والصِّيغة، أُعطيت دلالة جديدة، إما عن طريق

نقل الدَّلالة أو الاشتقاق أو النَّحت أو المجاز، وذلك لأنهم لم يجدوا لهذه الاستعمالات شواهد فيما جمعوه من أفواه عرب البادية[1].

5. شعر بعض القدماء رغم ذلك أنَّ هناك فرقا بين اللَّحن والتَّوليد وأنَّ موقفهم من المولَّد غير دقيق فأباحوا الاستشهاد بشعر المولَّدين في المعاني كما يستشهد بشعر العرب في الألفاظ كأنما من الممكن فصل المعنى عن اللَّفظ.

وقد استمرَّت هذه النَّتائج التي جاءت من نظرة القدماء للمولَّد تعمل عملها حتَّى بداية العصر الحديث ومن ثَمَّ ألقت بظلالها على مادَّة المعجم العربي فلم يستطع أحد من علماء المعاجم أن يفلت منها صراحة، وبالتَّالي أثر ذلك على المادَّة اللُّغويَّة للمعجم العربي فكان بعض المعجميّين، إذا أثبتوا بعض الألفاظ المولَّدة في معاجمهم مثل، الأزهري (ت 370هـ) والجوهري (ت 393هـ) فإنَّهم كانوا يحرصون على إثبات كلمة "مولَّد" أمام تلك الألفاظ حرصا منهم على تلك الحدود والقيود التي وضعها القدماء للاحتجاج.

ولكن معجميًّا كالفيروز آبادي (ت 817هـ) حاول في القرن التَّاسع الهجري كسر القيود، كما حاول من قبل، في القرن الثَّاني، الخليل بن أحمد (ت 175هـ) فأثبت الفيروز آبادي في معجمه الكثير من الألفاظ المولَّدة، وكذا بعض مصطلحات العلوم خاصَّة الفقه والعروض حتى أخذ عليه النقاد ذلك[2].

يقول أحمد فارس الشَّدياق (ت 1887): «وأمَّا إيراده للألفاظ الفقهيَّة والاصطلاحيَّة والعروضيَّة خاصَّة فقد أوعز عليه صدر المحُشيّ غير مرَّة»[3] فقال: «هذا ليس من اللُّغة في شيء بل هو من الاصطلاحات الفقهيَّة

(1) مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص 117.
(2) مقدمة لدراسة التراث المعجمي، حلمي خليل، ص 281 - 282.
(3) المحشّي: صاحب الحاشية أي الشرح والتعليق والنقد.

ككثير من الألفاظ المستعملة في الفتوى يُدَوِّنُهَا على أنَّها من لغة العرب»[1].

وعليه فإنّ إثبات الفيروز آبادي لمثل هذه الألفاظ المولَّدة وخاصّة مصطلحات العلوم والفنون وعَدَّها جديرة بالانتماء وإلى الثَّروة اللُّغويَّة هو خروج بالمعجم العربي عن حدوده الضَّيِّقة التي وضعها له القدماء ولذلك كان مبدأ الجمع محكوما بمبدأ الحفظ في إطار نظريَّة الاحتجاج الَّتي تسبَّبت في إهدار جانب كبير من الثَّروة اللَّفظيَّة التي جَدَّت في حياة اللُّغة العربيَّة بعد الفتح، وخاصّة فيما يتّصل بالألفاظ الدِّينيَّة والتَّشريعيَّة والسِّياسيَّة والعلميَّة والأدبيَّة والحضاريَّة الَّتي لم تكن العربيَّة قبل الإسلام تعرفها[2].

ثالثا: المعاجم العربيّة ومبدأ الوضع

لقد كان مبدأ الجمع الخطوة الأولى في فنّ صناعة المعجم فإنّ مبدأ الوضع يمثِّل الخطوة الحاسمة في هذا الفَنِّ، ويتَّصل الوضع بأمرين هما:

1. اختيار المداخل وترتيبها وفق نظام مُعين.
2. ترتيب الكلمات والمشتقات تحت المدخل.

وقد عرفت المعاجم العربيَّة التُّراثيَّة طرقا مختلفة في الوضع، بحيث تصلح هذه الطُّرق معيارا في تقسيم هذه المعاجم إلى مدارس مختلفة وذلك بناء على ترتيب المداخل وفق نظام مُعَيَّن دون ترتيب الكلمات والمشتقَّات تحت المدخل، إذ أن لهذا الجانب الأوَّل من الوضع أكثر ثباتا واطِّرادًا من الجانب الثَّاني على الأقل بالنِّسبة لهذه المعاجم التُّراثيَّة فقد نقول، "مدرسة البصرة" في تاريخ التَّفكير النَّحوي عند العرب ونعني بذلك النُّحاة وعلماء اللُّغة الَّذين تتلمذوا على يد الخليل (ت 175هـ)

(1) مقدمة لدراسة التراث المعجمي، حلمي خليل، ص 118.
(2) مقدمة لدراسة التّراث المعجمي، حلمي خليل، ص 118.

مثل سيبويه (ت 180هـ) أو غيره من علماء العربيَّة الَّذين آمنوا بهذه المدرسة خلال القرون.

وعادة ما يُطلق مُصطلح نظريَّة على تَصوُّر علميّ له أصول وقواعد عامَّة تحكم هذا التَّصور، بالإضافة إلى مبادئ وأسس تحليليَّة تدلُّ عليها مصطلحات دقيقة ومحددَّة، ومعنى هذا أنَّنا إذا استعملنا مصطلح "مدرسة" في تصنيف المعاجم العربية طبقا لمبدأ الوضع، نكون قد تجاوزنا المفهوم العلمي لهذا المصطلح فيما عدا الخليل ومعجم العين، ذلك لأن الخليل انطلق في وضع معجمه من تصوُّر نظري مبتكر يقوم على مبادئ وأصول عامَّة مزج فيها من التَّحليل اللُّغوي والرِّياضي، كما استخدم "طَاقمًا" من المصطلحات الصَّوتيَّة واللُّغوية عبّر بها عن هذا التَّصور العلمي وبناء على ذلك كان مبدأ الوضع عنده مُبرَّرا تبريرا علميا وفق نظريَّة واضحة.

أمَّا المعاجم الَّتي خالفت منهج الخليل في الوضع فلم تُقدِّم مثل هذا الإطار النَّظري أو التَّحليلي الَّذي استند إليه الخليل في وضع معجمه، ولذلك فنحن عندما نستخدم مصطلح مدرسة، في الإشارة إلى عمل الخليل ومن تبعه من العلماء، فنحن نعني مدرسة بالمفهوم العلمي الَّذي نشير إليه، أما بقية المدارس المعجميَّة الأخرى فإن هذا المصطلح يستعمل بشيء من التَّجوُّز والتَّرخص.

المبحث الخامس
المدارس المعجميَّة

بناء على ما سبق فإنَّنا نستطيع طبقا لمبدأ الوضع بهذا التَّحديد أن نميِّز خمس مدارس مختلفة في تاريخ المعاجم العربيَّة القديمة هي:

أوّلا: مدرسة التَّرتيب الصَّوتي

وتضمّ المعاجم الآتية:

1. "العين" الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ).
2. "البارع": القالي، إسماعيل بن القاسم (ت 356هـ).
3. "تهذيب اللُّغة": الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت 370هـ).
4. "المحيط": الصَّاحب بن عبَّاد (ت 385هـ).
5. "المحكم": ابن سيِّده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت 358هـ).

ثانيا: مدرسة التَّرتيب الألفبائي مع الأبنية

وتضمّ المعاجم الآتية:

1. "الجمهرة": ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت 321هـ).
2. "المجمل" و"المقاييس" ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن زكريا (ت 395هـ).

ثالثا: مدرسة التَّقفية

وهي من أشهر المدارس المعجميَّة في تاريخ المعجم العربي ومازالت معاجم هذه المدرسة أوسع انتشارا وأكثر تداولا، وتضم المعاجم الآتية:

1. "الصِّحاح": الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد (ت 393هـ).
2. "العُباب" الصاغاني، الحسين بن محمد العمري (ت 650هـ).

3. "لسان العرب" ابن منظور أبو الفضل جمال الدِّين محمد بن مكرم (ت 711هـ).

4. "القاموس المحيط" الفيروز آبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب بن محمد (ت 817هـ).

5. "تاج العروس" الزُّبيدي، السَّيد محمد مرتضى الحسيني (ت 1205هـ).

رابعا: مدرسة المعاجم الموضوعيَّة

وهي مدرسة تختلف من حيث مبدأ الوضع عن المدارس السَّابقة إذ رُتِّبَت ألفاظها حسب الموضوعات، ومن أشهر معاجمها:

1. "الغريب المُصَنَّف": ابن سلام: أبو عبيد القاسم (ت 224هـ).

2. "الألفاظ" ابن السِّكِّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت 244هـ).

3. "المُخَصَّص" ابن سيِّده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت 458هـ)[1].

وقد يُضاف إلى هذه المدارس الأربع مدرسة خامسة هي مدرسة المعاجم المتخصِّصة ليس طبقا لمبدأ الوضع من حيث ترتيب المداخل، وإنَّما طبقا للمادَّة اللُّغويَّة التي تضمُّها مثل هذه المعاجم، فهي تعتمد على نوع خاصّ من الألفاظ والكلمات مثل كُتُب التَّرادف والمشترك اللَّفظي والأضداد ومصطلحات العلوم والفنون.

وقد التفت العلماء إلى هذا النَّوع من الثَّروة اللَّفظيَّة في العربيَّة في وقت مُبكِّر انطلاقا من دراسة القرآن الكريم والحديث النَّبويِّ الشَّريف، ولعلَّ من أشهر هذه المعاجم المتخصّصة الَّتي وصلت إلينا المعاجم الآتية:

1. "المفردات في غريب القرآن": الرَّاغب الأصفهاني، أبو القاسم حسين بن محمد (ت 502هـ).

2. "النِّهاية في غريب الحديث والأثر": ابن الأثير، مجد الدِّين مبارك بن محمد (ت 606هـ).

(1) مقدمة لدراسة التّراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص 120.

3. "المعرب من الكلام الأعجمي": الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد (ت 540).

4. "مفاتيح العلوم": الخوارزمي، محمد بن أحمد (ت 387هـ).

5. "التَّعريفات" الجرجاني، السَّيِّد الشَّريف علي بن محمد (ت 819هـ).

6. "المصباح المنير" الفيومي، أحمد بن محمد (ت 772هـ).

7. "الكلِّيات": أبو البقاء الكفوي أَيُّوب بن موسى (ت 1095هـ).

8. "كشَّاف اصطلاحات الفنون": التِّهانوي، محمد بن علي بن محمد (ت 1158هـ).

ويُمكن أن نُضيف إليها معجم:" أساس البلاغة، للزَّمخشري (ت 538هـ) ولعلَّ الملاحظة التي تلفت النَّظر هي أسماء المعاجم في المدارس الثَّلاث الأولى إذ هي جميعا أسماء ذات دلالات "تقويميَّة" فيما خلا كتاب العين، حيث تَدُلُّ هذه الأسماء على الإحاطة والشُّمول مثل: العُباب ولسان العرب والقاموس المحيط أو تدلُّ على نوعية المادَّة اللُّغويَّة التي احتوى عليها مثل: تهذيب اللُّغة والجمهرة والصِّحاح أو تدلُّ على الدِّقَّة والإحكام مع الشُّمول مثل: المحكم والمقاييس، مما يؤكد أن فكرة الاستعمال لم تكن من أهداف المعجم العربي قديما وإنما كان هدفه الأوَّل حفظ اللُّغة.

ولكن وبعد جرد هذه المعلومات يجب أن نتساءل لماذا تُصنَع المعاجم؟

لعل السَّبَبُ الأوَّل هو البحث عن معنى لفظ في لغة أجنبيَّة، بعد ذلك يأتي سبب آخر للتَّفكير في تأليف المعاجم، وهو البحث عن معاني الألفاظ النَّادرة الاستعمال أو الغريبة في داخل اللُّغة نفسها، ذلك أنَّ اللُّغة أصبحت تورث من جيل لآخر مع بقيَّة التُّراث الفكري، وخلال تلك المسيرة الطَّويلة كان كثير من الكلمات يختفي من ذاكرة المتحدِّثين، لأن المظهر الحضاري الّذي تُعَبِّر عنه هذه الكلمات قد تضاءل أو اختفى وفي أثناء اطلاع الأبناء على مخلَّفات الآباء، يجدون ألفاظا من

هذا النَّوع، لا يفهمونها تماما، ولذلك دعت الحاجة إلى مُعجم شرح هذا الغريب"[1]. يُضاف إلى ذلك على ضوء النَّماذج الإحصائية كون المتحدِّث لا يعي في ذاكرته إلا الجزء الأقل من الثَّروة اللُّغويَّة القوميَّة العامة، فليس غريبا أن يصادف عند السَّماع أو القراءة كلمات مُستعملة في أمَّته لا يعرف معناها بدقَّةٍ ووضوح.

كذلك قد يخطر بالفكر معنى لا يجد الإنسان له لفظا فيما وعته ذاكرته من كلمات، فيشعر بالحاجة إلى البحث عن هذا اللَّفظ في كنوز لغته التي تراكمت فيها ثروات ضخمة من الألفاظ مع الزَّمن، وهكذا تظهر المعاجم الموضوعيَّة، أي المرتَّبة على حسب الأفكار، أي الموضوعات، أو المعاني.

وحسب ما تقدَّم نستطيع تقسيم المعاجم إلى ثلاثة أنواع:

1. معاجم التَّرجمة، أو المعاجم الزَّوجيَّة أو الثُّنائيَّة اللُّغة: الَّتي تحدِّد المفاهيم بين ألفاظ اللُّغة القوميَّة ولغة أجنبيَّة، ويلحق بهذا النَّوع معاجم ظهرت بعد ذلك تعطي المعنى بألفاظ أكثر من لغة واحدة أمام لفظ اللُّغة القوميَّة نفسها، وهي المعاجم المُتعدِّدة اللُّغات.

2. المعاجم اللُّغويَّة أو الأبجديَّة: وهي الَّتي تشرح ألفاظ اللُّغة، حتى يستعين بها الباحث على معرفة معنى ما يصادفه من الغريب.

3. المعاجم الموضوعيَّة أو التَّجانسيَّة، أو معاجم المعاني: وهي الَّتي تُرتِّب الثَّروة اللُّغويَّة في مجموعات من الألفاظ تدرج تحت فكرة واحدة، فمثلا يجد الباحث فيها في مَادَّة "أسرة" جميع الألفاظ الدَّالة على الأبوين[2]. والأقارب بحسب درجاتهم في القرابة، سلفا كانوا أم أندادا أم خلفا ومن المعاجم اللغوية، الأبجدية تفرعت فروع حديثة في فن تأليف المعاجم أهمُّها:

أ. المعاجم الاشتقاقيَّة أو التَّأصيليَّة أو يُسَمِّيها بعضهم التَّأثيليَّة:
وهي الَّتي تبحث في أصول ألفاظ اللُّغة.

ب. المعاجم التَّطوريَّة أو التَّاريخيَّة: وهي معاجم تهتمُّ بأصل المعنى، بعكس

---

(1) كلام العرب، حسن ظاظا، ص 102.

(2) كلام العرب، حسن ظاظا، ص 103.

سابقتها الَّتي تهتمُّ بأصل اللَّفظ وهي تَتَبع استعمال اللَّفظ عبر العصور والنُّصوص، وما طرأ على معناه من تَطوُّر، فتُثَبِت ذلك وتُؤَرِّخ له.

ج. المعاجم الموسوعات، يُسمَّى المعجم منها أحيانا " مَعْلَمَة":

وهي سجلَّات أبجديَّة لمعارف البشر عامَّة، أو في فرع من الفروع، يُسْتَوْفى شرحه من النَّاحيَّة العلميَّة، وباختصار هو(دائرة المعارف).

د. المعاجم الخاصَّة أو التِقنيَّة، أو معاجم المصطلحات: وهي الَّتي تهتمُّ بحصر مصطلحات علم مُعيَّن وقائم بذاته وتشرح مدلول كل مصطلح حسب استعمال أهله والمختصِّين به.

وبناء على هذا التَّقييم نحاول توضيح كل نوع على حِدة:

هـ. المعاجم الزَّوجيَّة أو المُتعدِّدة اللُّغات:

ينبغي الإشارة هنا إلى أن حاجة المترجمين قد مَسَّت أيضا إلى أنواع عكسيَّة من هذه المعاجم، أي لا تبدأ بترتيب الألفاظ في اللُّغة الأجنبيَّة بإعطاء مقابلها باللُّغة العربيَّة، بل بالعكس، فكما أن عندنا معاجم إنكليزيَّة - عربيَّة مثلا، نجد كذلك معاجم عربيَّة - إنكليزيَّة وهذه المعاجم الَّتي تُسمَّى معاجم التَّرجمة تزداد الحاجة إليها يوما بعد يوم مع اتِّساع مجال الاتِّصال بين الشُّعوب والأمم، وضرورة اطِّلاع كلُّ أُمَّة على علوم الأمم الأخرى وفنونها"[1].

المعاجم اللُّغويَّة الأبجديَّة أو معاجم الغريب:

وهي معاجم ظهرت منذ العصور القديمة أيضا لتكون خزائن تحيط بمادة اللُّغة كلُّها، ويذكرون أنَّ الشَّرق الأقصى، - وبخاصة الصِّين -، أعطى مؤلَّفات من هذا النَّوع منها معجم يرجع إلى سنة 150 قبل الميلاد، اسمه "شوو - أوان" من تأليف "هو - شن"، ومعجم آخر من سنة 530 بعد الميلاد، ألفه "كو - يي - وانج" واسمه "بو - بيين"[2].

(1) كلام العرب، حسن ظاظا، ص 105.

(2) نفسه، ص 106.

كذلك وضع اليونان والرومان معاجم من هذا النَّوع منها معجم هلاديوس السكندري، في القرن الرابع الميلادي، ومعجم يوليوس بولوكس، وهو مُرتَّب بحسب الموضوعات، وهذان المعجمات يونانيان[1].

وفي عهد الإمبراطور الرُّوماني أغسطس، حوالي ميلاد المسيح، ظهر مُعجم فاليريوس فلاكوس، وعنوانه: "معاني الألفاظ"، كما ألَّف هزيشيوش السكندري في القرن الرَّابع الميلادي معجما للهجات والتَّعبيرات، وألَّف أمونيوس السكندري معجما لمعاني المشترك[2].

أما في لغتنا العربيَّة فقد بدأ اللُّغويُّون بحصر مادَّة اللُّغة في مجاميع على شكل رسائل تحتوي كلّ منها على الألفاظ الخاصَّة بموضوع مُعيَّن: ككتاب أبي حنيفة الدِّينوري، أحمد بن داود بن ونـد (ت 290هـ)، في النَّبات، وكتابه في الأنواء، وأستاذه أبو يوسف يعقوب بن اسحق بن السِّكيت، (ت 244هـ)، كما اشتهر من هذه الطَّبقة الأصمعي وأبو حاتم السِّجستاني وابن خالويه وغيرهم.

وظهرت كتب جامعة لمادّة اللُّغة مرتّبة بحسب الموضوعات، منها: كتاب الألفاظ لابن السِّكِّيت، ومبادئ اللغة للإسكافي (ت 421هـ) وفقه اللّغة وسرّ العربية، لأبي منصور الثّعالبي النيّسابوري (ت 429هـ)، ثمّ المعجم الموضوعي الجامع المسمَّى بالمخصَّص لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المشهور بابن سيّده (ت 458 هـ). ثمّ كتاب الألفاظ الكتابية للهمذاني (ت 327هـ).

أمّا المعجمات الأبجديَّة: فإنّ أوَّل من فكَّر في التَّأليف فيها هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (100 - 174هـ) وقد وضع معجم العين وظهرت أقدم نسخ هذا الكتاب سنة (250هـ)، ويرى الباحثون الأوروبيُّون أنّ كتاب "العين" يتبع نمط الهند في المعاجم السُّنسكريتية من حيث التَّرتيب على مخارج الحروف ابتداء من أقصى الحلق إلى الشَّفتين.

(1) كلام العرب، حسن ظاظا، ص 106.

(2) مقدمة الصّحاح للجوهري، أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر، 1956، ص 42/41.

ثُمَّ ظهر بعد هذا التَّاريخ كتاب الجمهرة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (223 - 321هـ)، والظَّاهر أن الكتاب كان شديد الشَّبه بكتاب العين لدرجة أن بعض معاصري ابن دريد قال في هجائه[1]:

ابـــنُ دُرَيـــد بَقَـــرَه وفـــيه عـــيٌّ وشَـــرَه

ويَدَّعـــي مـــن حُمقـــه وَضـــعُ كـــتَاب الجَمهـــرَه

وهـــو كـــتابُ العَـــين إلَّا أنَّـــه قَـــد غَيَّـــرَه

ويقال: إنّ الَّذي هجاه بهذا الشِّعر هو (نفطويه) النَّحوي البصري المعاصر له، إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن حبيب بن المهلَّب بن أبي صفرة (ت 323هـ)، ويقال إن ابن دريد ردَّ عليه بقوله:

لـو أُنـزل الـنَّحو علـى نفطـويه لكـان ذاك الوحـي سـخطا علـيه

وشـاعر يدعـى بنـصف اسـمه مـستأهل للـصَّفع فـي أخدعـيه

أحـرقه الله بنـصف اسـمه وصـيَّر الباقـي صـراخا علـيه

ثم توالى مُؤلِّفو المعاجم بعد ابن دريد فنجد:

- أبو علي القالي صاحب الأمالي (ت 356هـ)، واسمه إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون، البغدادي، ويُسمّى معجمه، "البارع".

- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر، (282، 370هـ) ويُسمَّى معجمه "تهذيب اللُّغة" واشتهر باسم التَّهذيب، وترتيبه يجري على منهج الخليل في كتاب العين، وهو في 10 مجلَّدات.

- الصَّاحب بن عبَّاد (226 - 385هـ)، ومعجمه المحيط باللُّغة في عشرة مجلَّدات.

(1) بُغية الوعّاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، جلال الدّين السّيوطي، (ت 911هـ)، طبع القاهرة السّعادة، (1326هـ)، ص 31.

- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهري الفارابي (323 - 393هـ) وقد اشتهر معجمه "تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة"، باسم "الصِّحاح"، وكلماته مُرتَّبة على حروف المعجم لكن على حسب الحرف الأخير من الكلمة.

- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (329 - 395هـ)، وقد ألَّف معجمين أحدهما يُسمَّى، "المجمل"، وهو مُرَتَّب بالحروف الأبجديَّة حسب أوائل الكلمات والثَّاني "مقاييس اللُّغة".

- والمعاجم الجديرة بالذِّكر أساس البلاغة" للزَّمخشري، جار الله محمد بن عمر (467 - 538هـ)، والمعجم مُرَتَّبٌ بحسب أوائل الألفاظ.

- وألَّف أبو القاسم حسين بن محمد الرّاغب الأصفهاني معجما مشهورا لألفاظ القرآن الكريم خاصَّة يدعى "المفردات".

- ثم ظهر معجم " النِّهاية في غريب الحديث والأثر"، لمجد الدِّين بن الأثير (544 - 606هـ).

- ويأتي بعد ذلك "العُباب" للصَّغاني، رضي الدِّين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري (577 - 650هـ).

- ثم ظهر أوسع المعاجم ألا وهو "لسان العرب" لابن منظور جمال الدِّين محمد بن جلال الدِّين بن مكرم الأنصاري الخزرجي الإفريقي المصري (630 - 711هـ).

وعلى النَّقيض منه كان معجم "المصباح المنير في غريب الشَّرح الكبير"، لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، (ت 770هـ).

وقريبا من هذا ألَّف الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرَّازي سنة 760هـ معجما اختصر فيه الصِّحاح للجوهري، وسمَّاه، مختار الصِّحاح"[1].

ولعلَّ أشهر معجم يُنافس لسان العرب وهو: القاموس المحيط لأبي طاهر محمد بن يعقوب مجد الدِّين الفيروز آبادي (729 - 817هـ)، وهو مُرتَّب على حسب أواخر الألفاظ.

---

(1) بُغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، جلال الدِّين السُّيوطي، ص 113.

ولانتشار "القاموس" حظي بعناية العلماء، فشرحه عدد منهم شروحا أشهرها "تاج العروس في شرح القاموس" للسَّيِّد مرتضى الزُّبيدي الحسيني (ت 1206هـ)، ثم ألَّف أحمد فارس الشِّدياق (1804 - 1888م)، كتاب سمَّاه" الجاسوس على القاموس، واعتمد عليه اللُّغوي اللُّبناني المعلم بطرس البستاني (1811 - 1883م) في تأليف معجمه المشهور، "محيط المحيط"، كما اعتمد عليه اللُّغوي الفرنسي، اليهودي البولوني الأصل، كازيمرسكي (1780 - 1865م) في تأليف معجمه العربي الفرنسي الكبير، وفي ترجمته الفرنسيَّة للقرآن الكريم.

وتكاد حركة التَّأليف تقف بعد الفيروز آبادي، برغم ما ظهر مثل " محيط المحيط" للمُعَلِّم بطرس البستاني، و"أقرب الموارد"، في نصح العربيَّة، و"الشَّوارد"، للشرتوني، (1849 - 1912م) و"المنجد" للأب اليسوعي لويس معلوف، (1867 - 1946م)، ومعجم الطَّالب للمعلم جرجس همام الشويري اللبناني والبستان، للشَّيخ عبد الله البستاني (1854 - 1930م).

كلُّ هذه المعاجم ليست إلَّا محاولة لإظهار القديم في ثوب جديد، دون أن تضيف شيئا جوهريا إلى تلك الصِّناعة، وفي ذلك يقول علي عبد الواحد وافي:"لا تكاد تمتاز عن المعجمات القديمة إلا في حسن التَّنسيق، ونظام التَّرتيب، واستخدام لبعض وسائل الإيضاح، كرسم ما تدل عليه الكلمات من حيوان أو نبات أو جماد وتعرضها أحيانا لبعض المصطلحات الحديثة في العلوم والفنون والصّناعات"[1].

أوّلا : تدوين المادَّة اللُّغويَّة في المعاجم

يحتاج المعجم الأبجدي في تأليفه إلى ما يلي:

1. مادَّة لُغويَّة مأخوذة من النُّصوص، أمَّا ما رواه اللُّغويُّون بما لم تقم عليه شواهد واضحة من الكلام المستعمل عند العرب فإنَّه - على حَدِّ قول "رينان" - ينبغي النَّظر إليه بعين الرِّيبة، لأنَّ رواة اللُّغة من الأعراب، ومن يجمعونها من

(1) فقه اللّغة، علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر، القاهرة، ص 289.

العلماء، قد بالغوا كثيرا في تضخيم المادَّة اللُّغويَّة، إمَّا تحذلقا، ورغبة في الإغراب والإطراف، وإمَّا للكسب المادِّي بكلِّ بساطة.

2. ترتيب أبجدي واضح دقيق، مع ترتيب الفروع تحت كلِّ مادَّة بنفس الطَّريقة والشَّكل دائما، فالأصول الفعليَّة تبدأ بالمجرَّد ثم بمزايدته بنسق لا يختلف، كلَّما وجد وزن من أوزان المزيد ولا بأس من الانتهاء بذكر بعض وجوه الاستعمال لألفاظ المادَّة، كلّها أو بعضها، إن كانت هذه الوجوه جديرة بشرح منفرد، كما يفعل أكثر المعاجم في اللُّغات الحيَّة الحديثة.

3. ذكر المعنى الرَّئيسي للمادَّة أولا، ثمَّ المعاني الفرعيَّة والأقلُّ عموما والخاصَّة بعد ذلك وإن كان معنى من المعاني قد حدث في دلالة اللَّفظة في تاريخ مُعيَّن ذكر ذلك صراحة.

4. إحكام ضبط نطق الألفاظ، وهجائها ورسمها في الإملاء إن كانت في ذلك مشكلة.

5. التَّنبيه على الفصيح والمعرب، والدَّخيل، والمولَّد، وما كان من الاستعمالات العاميَّة أو السُّوقيَّة، وإذا أمكن ذكر اللُّغة التي جاء منها المعرب أو الدَّخيل، وأصل اللَّفظ في هذه اللُّغة كان أوفى، كما أنَّه لو أمكن ذكر العصر الَّذي ترجع إليه اللَّفظة المولَّدة، أو المعنى المستحدث لكان ذلك أجود وأدق أيضا.

6. عدم الالتجاء إلى التَّصوير والرَّسم التَّوضيحي إلَّا إذا كان يقينيًّا وإذا كان ضروريًّا للشَّرح لا يمكن الاستغناء عنه، بحيث لا يأتي رسم أو صورة لتزيين الصَّفحات، أو لادِّعاء التَّطوُّر ومسايرة التَّقدُّم العصري.

7. أن يكون الشَّرح واضحًا، وأن يكون مع وضوحه ودقَّته غير مائل إلى الثَّرثرة، بل تكون الألفاظ محدودة معدودة على قدر التَّعريف.

8. عدم شرح لفظين في موضعين من المعاجم كلٌّ منهما بالأخرى والاكتفاء بذلك.

9. إذا كان مؤلف المعجم يريد أن يضع كلمة لمعنى، وهي غير موجودة في اللُّغة، أو أن يدخل من الألفاظ العامَّة شيئا لضرورته لمعنى مُعيَّن، وجب عليه ألَّا

يكتفي في ذلك بالرَّمز الاصطلاحي للدَّخيل أو المولَّد وإنَّما يَنصُّ على أنَّه يختار هو اللَّفظ لتلك الدَّلالة.

10. هناك مصطلحات علميَّة عالميَّة (لاتينية في الغالب)، لفصائل النَّبات والحيوان والمعادن والكواكب والأجرام السَّماوية ونحوها، ولا بأس من وضع ذلك في حاشيَّة بذيل الصَّفحة، لزيادة إيضاح كلمة عربيَّة لم تأخذ مكانها بعد في دنيا العلوم الحديثة، على أن تراعى الدِّقَّة في وضع هذه المقابلات[1].

ثانيا: المعنى المعجمي

تتَّصل دراسة المعنى المعجمي Lexicalement بثلاثة فروع انبثقت من علم اللُّغة الحديث وهي:

1. علم الدَّلالة Semantics
2. علم المفردات Vocabulaire
3. علم المعاجم Lexicologie

أمَّا علم الدَّلالة Semantics فيُعرِّفه علماء اللُّغة بأنَّه العلم الَّذي يدرس المعنى سواء على مستوى الكلمة المفردة أم التَّركيب، وتنتهي هذه الدِّراسة غالبا بوضع نظريَّات في دراسة المعنى تختلف، عادة من مدرسة لغويَّة إلى أخرى[2] ويُعرِّف علماء المعاجم علم الدَّلالة بأنه ذلك الفرع من علم اللُّغة الَّذي يدرس المعنى المعجمي، ومعنى هذا أن علماء المعاجم ينظرون إلى علم الدَّلالة على أنَّه يختصُّ بدراسة الكلمات المفردة أو الوحدات المعجميَّة lexical Items أو lexèmes وهم يستخدمون هذه المصطلحات بدلا من مصطلح الكلمة الّذي رأى فيه علماء اللُّغة غموضا.

ومع ذلك فإن علماء المعاجم يدركون أهميَّة الاطلاع على هذه النَّظريات

---

(1) كلام العرب، حسن ظاظا، ص 117.

(2) علم اللّغة (مقدمة للقارئ العربي) محمود السّعران، بيروت، دار النّهضة العربية، (د، ت)، (د، ط)، ص261.

في علم الدَّلالة بمعرفة طبيعة الدَّلالة اللُّغوية وصفاتها المختلفة، إلَّا أنّهم في الوقت نفسه يَتردَّدون كثيرا في الاعتماد على الأسس غير المُؤكّدة للدِّراسات الحديثة والمعاصرة حول طبيعة المعنى ويرى بعضهم أنّ مثل هذه الدِّراسات أوسع بكثير من الحدود الَّتي يعمل فيها أصحاب فنّ صناعة المعجم lexicographes[1].

ومعنى هذا أنّ علماء المعاجم يُضَيِّقون من دائرة علم الدَّلالة ويجعلونه مقصورا على دراسة الوحدات المُعجميَّة دون النَّظريات الأخرى المُتَّصلة بالمعنى حتّى أصبح علم الدَّلالة عندهم يَدلُّ على دراسة المعنى المعجمي لا غير.

وأمّا علم المفردات Vocabulaire فهو علم يُعرف ضمنًا بالوجود المستقل المتميّز للكلمة غير أنّ هذا العلم قد استقرَّ على عدد من الموضوعات تَتَّصل كلّها بالمفردات وحركتها وأنواعها وهي:

1. حصيلة المفردات الّتي يستخدمها المتُكلِّم أو الشَّاعر أو الكاتب.
2. مقدار الثَّروة اللَّفظيَّة في لغة معينة وإحصاؤها.
3. مجموعة المصطلحات الَّتي تستعمل في دائرة علميَّة أو فنيَّة محدودة.
4. إحصاء ومقارنة الكلمات المستعملة في عدّة لغات طبقا لاحتياجات المتكلّمين بها.
5. أنواع المعاجم المستعملة في كلّ لغة[2].

وأما علم المعاجم Lexicologie فهو علم نظري، أمّا الشَّق التَّطبيقي له فهو فَنُّ صناعة المعاجم Lexicographie وهو الَّذي يهتمُّ بصناعة المعجم والأسس الَّتي يقوم عليها وأنواع المعاجم وطباعة المعجم وغير ذلك من الأعمال التي تتّصل بهذه الصّناعة حتّى يخرج المعجم إلى الوجود.

وعلى هذا الأساس فالعلاقة التي تربط هذه العلوم الثّلاثة أعني علم الدّلالة وعلم المفردات وعلم المعاجم، أن بينها جميعا صلات وثيقة وموضوعات مشتركة كما ينفرد كلٌّ منها بموضوعات خاصّة به، غير أنّها جميعا تشترك في دراسة المعنى

(1) مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص 20.
(2) نفسه، ص 71.

المعجمي Lexicalement.

غير أنّهم فيما يتّصل بالمعنى بشكل عام يفرقون بين عنصرين أساسيين من عناصر دلالة الوحدة المعجمية وهما:

1. المعنى النّحوي .Grammatical menins
2. المعنى المعجمي .Lexical menaçant

أمّا المعنى النّحوي فهو محصّلة العلاقات القائمة بين الكلمات في الجملة أو هو ما تدلّ عليه الكلمة من وظائف نحويّة داخل التّركيب، وهذا لا ينفي بطبيعة الحال أنّ للكلمات معاني وظيفية وهي في حالة الإفراد، وقد أوضح اللّغوي الأمريكي"فريز" Fries أنّ المعنى النّحوي يتناول ثلاثة أمور:

1. دلالة الأدوات مثل حروف النفي والعطف والجرّ وغيرها.
2. دلالة الوظائف النّحوية مثل الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة.
3. دلالة الجملة مثل دلالة الجملة على الشّرط والقسم والحاليّة وغيرها.

وبتطبيق هذا في العمل المعجمي نجده يتضّمن بالضرورة أمرين:

1. إنّ المعجم،لا يجوز أن يقتصر على المعنى المعجمي وحده، أي على شرح دلالات الأسماء والأفعال والصّفات فقط بل أيضا أن يُسجّل دلالة الأدوات.

2. بيان الوظائف النّحويّة والصّرفية للوحدات المعجميّة، فالأفعال منها المتعدّي واللّازم، ومنها المتعدّي لمفعول واحد أو أكثر، وهناك أفعال تلزم البناء للمجهول، ومن الأسماء ما يُستخدم للمذكّر فقط، ومنها ما يكون للمؤنّث فقط، ومنها ما يصلح للاثنين معا.

أمّا دلالة الجملة مثل دلالة الجملة على الاستفهام أو الشَّرط أو القسم أو الحال أو غير ذلك فعادة ما يتفق ذلك مع دلالة الأداة المستخدمة في الجملة غير أنَّ الجمل بشكل عامّ قليلة الصِّلة بالعمل المعجمي ومن الأفضل وضعها في معاجم خاصّة.

ومعنى هذا أن دراسة المعنى المعجمي تُشكِّل قطاعا عريضا وأساسيًا من علم المعاجم بالمقارنة بالمعنى النَّحوي، ولذلك يَعُدُّ علماء المعاجم دراسة المعنى

المعجمي وشرحه هي الهدف الأوّل لهذا العلم يقول "زجوستا" Zgusta: «إنَّ المعنى المعجمي يأتي في مُقدِّمة الأشياء، الَّتي يهتمُّ بها علماء المعاجم، لأنَّ كثيرا من قرارات المعجمي تتوقَّف سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة على الطَّريقة الّتي يتعامل بها مع المعنى في معجمه زو»[1].

وإذا كان الفكر اللُّغوي المعاصر ينظر إلى دلالة الكلمة على أنَّها شيء مُركَّب يمكن تحليله إلى عناصره الأولى، فإنّ علماء المعاجم ينظرون أيضا تلك النظرة،ولكن في حدود العمل المعجمي ومن ثمّ يشتركون مع علماء اللّغة في أنّ المعنى المعجمي يتألّف من ثلاثة عناصر أساسية هي:

1. ما تُشير إليه الوحدة المعجمية من دلالة على شيء أو فكرة Dénotation.
2. ما تتضمّنه الوحدة المعجمية من دلالات تتلازم مع الأولى Connotation.
3. درجة التَّطابق بين العنصر الأوّل والثّاني Rang of application[2].

وقبل أن نتناول كلّ عنصر من هذه العناصر، لا بد أن نفرِّق أوَّلا بين مجموعتين من الوحدات المعجميَّة وهما:

1. المجموعة الأولى: وتتمثّل في الوحدات المعجميّة التي بينها وبين دلالتها علاقة طبيعيّة وهي مجموعة الكلمات التي يطلق عليها حكاية الصّوت Onomatopéique أو Echo - words مثل دمدم، صلصل...
2. المجموعة الثّانية: وهي التي تمثّل أكبر قدر من الكلمات أو الوحدات المعجميّة في معظم لغات الدّنيا وهي التي ترتبط بمعناها بعلاقة رمزية اصطلاحيّة عشوائيّة Arbitrations.

وهذا النّوع الثاني من الكلمات، هو ما يهتم به عالم المعاجم أكثر من غيره لأنّه يشكّل الجزء الأكبر والأول من المادة النحويّة للمعجم.

---

(1) المعجمات الحديثة، محمود فهمي حجازي، طبعة خاصة، القاهرة، 1978، ص 63.

(2) مقدّمة لدراسة التّراث المعجمي، حلمي خليل، ص 75.

المعنى المعجمي إذن هو عبارة عن هذه العناصر الأساسيّة الثّلاثة التي ترتبط برباط وثيق على الأقلّ بالنّسبة للعنصرين الأوّل والثّاني أمّا الثّالث فهو معيار دلالي أكثر منه جزء من الدّلالة الخاصّة بالوحدة المعجميّة.

وبناء على هذا يتبيّن لنا مدى صعوبة العمل المعجميّ، هذه الصّعوبة التي تدور وجودا وعدَمًا، مع تحديد المعنى المعجمّي للكلمات، على الرّغم من أنّ المعجم من النّاحية النّظرية الخالصة، يُعَدُّ من أفضل المصادر التي تحدّد المعنى إلَّا أنّ هذا النّوع من الكلمات قد يتسبّب في كثير من الحيرة والاضطراب، بل إنّ بعض الكلمات التي قد تشير إلى أشياء ماديّة في الخارج قد تسبّب ذلك أيضا والعلّة في ذلك ترجع إلى أمرين.

الأوّل: إنّ المعجم - غالبا - ما يعتمد في تحديده للمعنى المعجمي على الكلمات نفسها، أي أنّه يحاول تحديد معاني الرّموز برموز أخرى قد تكون قاصرة عن أداء مثل هذا العمل ولذلك تلجأ بعض المعاجم المعاصرة إلى استخدام الصّور بجانب الشّرح، وبمعنى آخر إحضار الشّيء أمام القارئ.

الثّاني: إنّ إعداد المعجم منذ لحظة التّفكير في وضعه وحتى ظهوره بعد طبعه ونشره يستغرق فترة زمنيّة قد تستغرق عدّة سنوات أحيانا، وأثناء ذلك قد تتغيّر فيها دلالات بعض الكلمات، وذلك بغض النظر عن الجّهد والمال المطلوبين لإعداد المعجم بحيث يستطيع واضع المعجم أن يعمل كل ما يريد في حدود الزّمان والمال.

والتّأمل في طبيعة التّغير الدّلالي Semantic Changeللوحدات المعجميّة كما رصده علماء اللّغة المحدثون، وجده يجري على قوانين مطّردة استنبطوها من علم اللّغة التّاريخي Historicalliguistis تتمثّل فيما يأتي:

1. تخصيص الدّلالة.
2. تعميم الدّلالة.
3. نقل الدّلالة[1].

(1) مقدّمة لدراسة التّراث المعجمي، حلمي خليل، ص 87.

فأمّا تخصيص الدّلالة، فهو إطلاق الكلمة ذات الدّلالة العامة على معنى خاص، كما حدث فيما أطلق عليه القدماء اسم "الألفاظ الإسلاميّة" وهو مجال دلالي اعتنى بدراسته اللّغويون وغير اللّغويين حيث بينوا أثر الإسلام في تغيّر بعض الألفاظ من الدّلالة العامّة إلى دلالات خاصّة وفي صدد هذا يقول أبو حاتم الرّازي (ت 322هـ): «إنّ أسماء كثيرة مثل الأذان والصّلاة والرّكوع والسّجود، لم تعرفها العرب إلّا على غير هذه الأصول، وقال الأعشى: فإذا ذبحت صلى عليها وزمزم أي دعا لها»[1].

وأمّا تعميم الدّلالة فهو الانتقال بدلالة الكلمة من معناها المعجمي الضّيق إلى دلالة أعمَّ وأوسع مثال ذلك كلمة "البأس" التي يدل معناها المعجمي "على الحرب" ثمّ أصبحت تطلق على كلّ شدّة ومثل ذلك كلمة الورد، عندما نطلقها على كلّ نوع من أنواع الزّهور...

أمّا نقل الدّلالة أو تحويلها، فتكون عادة بين الكلمات التي يربط بينها وبين معناها المعجمي علاقة دلاليّة معيّنة مثل: أسماء الألوان وأعضاء الجسم وغير ذلك ويشمل هذا اللّون من التغير الدّلالي نوعين:

1. انتقال الدّلالة لعلاقة المشابهة بين المدلولين.

2. انتقال الدّلالة لعلاقة غير المشابهة ويطلق عليه المجاز المرسل، مثل ذلك التّغير الدّلالي من النّوع الأول كلمة "القطار" للدّلالة على قطار السّكك الحديديّة وأصل معناها المعجمي، يسير الواحد منها وراء الآخر.

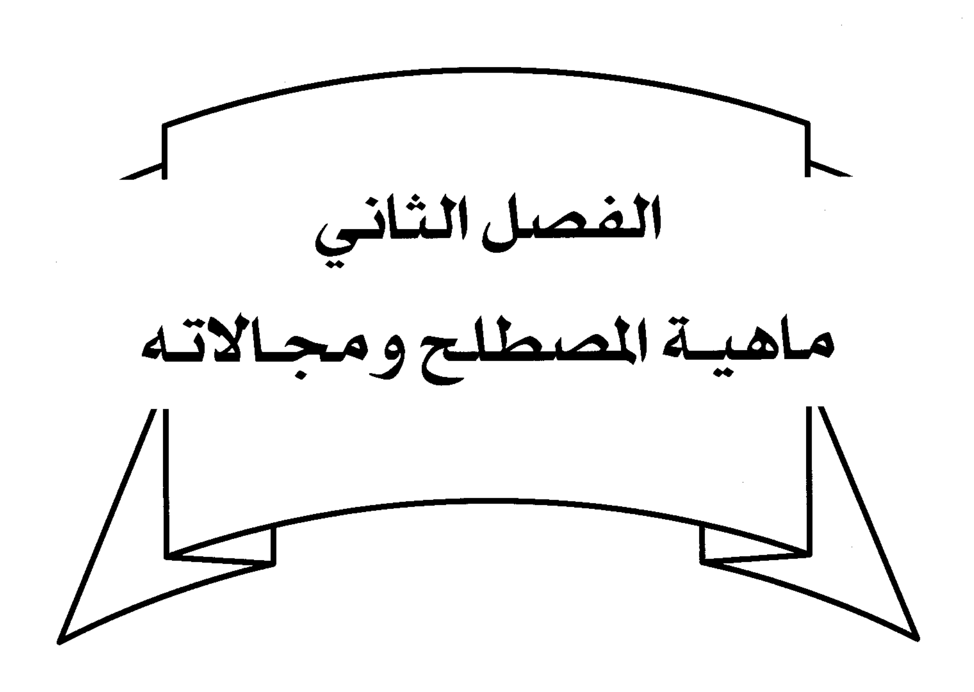
وأمّا النّوع الثّاني من التّغيّر لعلاقة غير المشابهة فيتمثّل في كلمة "مكتب" التي يدلّ معناها المعجمي على هذا النّوع من الموائد ولكن في حالات أخرى فنقول: "مكتب البريد" و"مكتب الصّحة"...

وعلى هذا النّحو نجد أن المعنى المعجمي، بالإضافة إلى عموميته وتعدُّده، فإنّه أيضا غير ثابت ويخضع للتّغير والتّطور خاصّة بالنّسبة للّغات ذات التّاريخ

---

(1) الزّينة في الكلمات العربية الإسلامية، أبوحاتم الرّازي، تحقيق فيض الله الهمداني، القاهرة، دار الكتاب العربي، ج1، 1957، ج2، 1968م، 1/146 - 147.

الطّويل مثل اللّغة العربيّة، وكلّ ذلك يؤدّي بنا إلى قضية أخرى من قضايا المعجم عامّة،والمعجم العربي خاصّة التي تواجه المعجمي وهي قضيّة العلاقات الدّلاليّة Semantics relations بين الوحدات المعجميّة وهي ظاهرة تشكّل صعوبة واضحة في العمل المعجمي سواء من ناحية المداخل واختيارها أم شرح المعنى المعجمي وتعريفه.



الفصل الثاني

ماهية المصطلح ومجالاته

المبحث الأوّل
المعنى اللُّغوي والاصطلاحي
للفظة "مصطلح"

إنّ قضيّة المصطلح من القضايا الهامّة التي أولى لها علم اللّغة الحديث في هذا القرن اهتماما بالغا، وذلك لأهمِّيتها في تيسير العلوم وتوضيح وتحديد مبادئها وأفكارها من جهة، وإيجاد التّقارب بين العلماء والباحثين من جهة أخرى، وأهمّية المصطلح العلمي ترجع إلى أنّه أساس الدّراسة والبحث والتّأليف، وهو عامّة لغة العلماء وقد بذلت فيها جهود كثيرة منذ فجر القرن العشرين واختلفت الأساليب المتّبعة من أجله فمن إحياء المصطلحات القديمة إلى استحداث مصطلحات جديدة عن طريق الاشتقاق أو التّعريب أو نقل المصطلح بعينه، وصدرت معاجم متخصّصة، إلّا أنّ التّقدم الإنساني، وسرعة العصر، كانا أسرع وأكثر بكثير من كل جهد مبذول، وصعب ذلك اختلاف المصطلح العلمي من دولة عربيّة إلى دولة أخرى[1].

لقد أَضْحَت قضيّة المصطلح عتبة الإشكال المعرفي فالمصطلح ليس إلّا جزءاً من بناء نظري في اللّغة، ولغة المصطلحات لا يستغني عنها عالم في تخصّصه ولا مفكّر في منهجه، وهي ربّما تكون وسيلة في بعض الأحيان لاختصار كثير من المعاني في قليل من الكلمات، وإن عُزل المصطلح فهمًا وتقييمًا عن الهيكل النّظري الّذي ينتمي إليه يحول بين الدّارس وبين النّظرة العلميّة للأمور، ويقف حجر عثرة بينه وبين دلالة المصطلح الّذي تتمّ عليه النظريّة، وبعبارة أخرى محيط

(1) الحضارة الإسلامية (مجلة)، المعهد الوطني للتّعليم العالي، العدد 03، نوفمبر 98، "المصطلح العلمي في اللّغة العربية"، عبد المنعم خفاجي، وهران، الجزائر، ص 103.

المعطيات المعرفيّة الّذي ينتمي إليه، وعليه فإن تداخل مفاهيم المصطلحات واختلافها يعودان أساسا إلى هذا الأمر[1].

أوّلا: مفهومه لغة

ورد من حديث معاجم اللّغة عن الجذر "ص ل ح" الّذي ترجع إليه لفظة "مصطلح" صرفيا، ما يدلّ على صلاح الشّيء وصلوحه، بمعنى أنّه مناسب ونافع، ففي المعجم الوسيط: «وصَلَحَ الشّيء: كان نافعًا أو مناسبًا، يقال هذا الشّيء يصلح لك»[2].

وقد يدلّ على المساهمة والاتّفاق إذ يرد في لسان العرب أنّ «الصُلْح، تصالح القوم بنيهم، والصُّلْحُ: السِّلْمُ، وقد اصطلحوا وصالحوا واصَّلحوا وتصالحوا واصَّالحوا، مشدّدة الصّاد، قلبوا التّاء صادا وأدغموها في الصّاد بمعنى واحد»[3] أي اتّفقوا وتوافقوا والاصطلاح، في المعجم الوسيط: « اتّفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاتُه»[4].

وقد أورده الدكتور مصطفى الشهابي بقوله: «المصطلح، هو لفظ اتّفق العلماء على اتّخاذه للتعبير عن معنى العلميّة... والاصطلاح يجعل إذن للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللّغوية أو الأصليّة»[5].

فإذا كانت دلالة هذه اللّفظة (المصطلح) هي "الصلح" و"السلم"، وهي دلالتا الوئام وجمع الشّمل، فكيف صار هذا (المصطلح) في دلالته مصدر قلق ومحلّ نزاع بين الدّارين؟ لأنّ الصلح الّذي يربط هذا المصطلح بدلالته[6] هو في

(1) الحضارة الإسلامية (مجلة)، المعهد الوطني للتّعليم العالي، العدد 03 نوفمبر 1997 "المصطلحات العلمية في الفقه وأصوله" إسماعيل يحيى رضوان، وهران، الجزائر، ص 36.

(2) المعجم الوسيط (إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار) المكتبة الإسلامية، استنبول، تركيا، مادة (ص، ل، ح).

(3) لسان العرب، ابن منظور، مادة (ص، ل، ح).

(4) المعجم الوسيط، مادة (ص، ل، ح).

(5) بحوث لغوية، أحمد مطلوب، دار الفكر، سوريا، ط1، 1987، ص 204/208.

(6) التّعريفات، الشّريف الجرجاني، الدّار التونسية للنشر، (د، ت)، (د، ط)، ص 174.

اللّغة، اسم من المصالحة، وهي المسألة بعد المنازعة، وفي الشّريعة، عقد يرفع النّزاع فإذا كان جذر الكلمة هو (صَلُحَ) ثلاثي فإنّ (الصُّلح) خماسي وهو مزيد بحرفين، ومصدره هو الاصطلاح، و"اتّفاق طائفة على شيء مخصوص ولكلّ علم اصطلاحاته"[1].

وسواء كان المصدر مُشتقّا من الفعل "صلح"، كما يقول بذلك الكوفيون[2]، أم "الفعل مشتق من المصدر" على حد تعبير البصريين، فإن العلاقة الدلاليّة ثابتة بين الأصل وهو هنا "الفعل" "صلح"، مع الفرع وهو المصدر الاصطلاح مسايرة لرأي الكوفيين، فما هو الاصطلاح؟

1. أهو "اتفاق طائفة على شيء مخصوص".
2. أم "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول.
3. أم "إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما"؟
4. أم هو "اتفاق طائفة على موضع اللفظ بإزاء المعنى"؟
5. أم "إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد"؟
6. أم هو "لفظ معين بين قوم معينين"؟

هذه تعاريف ستّة لمعرّف واحد "الاصطلاح" كل منها يستعمل صيغة خاصة للوصول إلى نفس الهدف، لكن الملاحظ أن جل هذه التّعاريف متطابقة من حيث أهم الألفاظ الّتي تضبط صياغتها، وعليه يمكن تفسير هذه التّعاريف في مجملها إلى مجموعتين:

<u>الأولى</u>: تضبطها الكلمات التّالية: 1 اتّفاق، 2 طائفة أو قوم، 3 وضع اللّفظ

---

(1) التّعريفات، الشّريف الجرجاني، ص 174.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ومن معه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، (د، ط)، (د، ت) ج1، ص 235.

بإزاء المعنى أو تسمية الشّيء باسم ما يُنقل عن موضعه الأوّل.

الثانية: تضبطها الكلمات التّالية، إخراج الشّيء أو اللّفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما (أو لبيان المراد).

وسواء أخذنا بالضّوابط الجامعة بين تعريفي المجموعة الأولى الّتي هي اتفاق طائفة، أم بضوابط الثّانية التي مدارها (إخراج اللّفظ من معنى لغوي إلى آخر...) فإنّ النّتيجة واحدة هي خدمة الاصطلاح، سواء باتّفاق مجموعة من الدّارسين على وضع اللّفظ بإزاء المعنى، ذلك الوضع الّذي يعني، إمّا التّسمية بدءاً، أو نقل اللّفظ من حقل دلالي إلى آخر، لكن العنصر الّذي يوجد فيه شيء من الاختلاف بين التّعريفين هو أنّ المجموعة الأولى تتميّز (بوضع اللّفظ بإزاء المعنى) أم (تسمية الشّيء باسم ما ينقل عن موضعه الأوّل)، في حين أنّ الثّانية تضيق عنصر (المناسبة) بين المنقول منه والمنقول إليه، لأجل (بيان المراد)، وعبارة (بيان المراد) الواردة في التّعريف الأخير تستوجب ضمان الفائدة من المصطلح بعد وضعه، تلك الفائدة التّواصليّة التي تصاحب اللّفظة من وضعها الأصلي اللّغوي.

ثانيا: مفهومه اصطلاحا

وهو كما عبّر عنه المسدّي في قاموسه "اصطلاح في صُلب الاصطلاح"[(1)].

ويضيف الشهابي: "والمصطلحات لا توجد ارتجالا، ولا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللّغوي ومدلوله الاصطلاحي[(2)] فلا بد من وجود علاقة تربط بين المعاني اللّغوية والمعاني الاصطلاحيّة، وهي تتّسع وتضيق بفعل عدّة عوامل زمانيّة، ومكانيّة وفكريّة والتخصّص، وغيرها.

وبناء على هذا فالمصطلح هو علامة لغوّية خاصّة تشكّل وحدة مركّبة من دالّ ومدلول، وتأتي خصوصيّة المصطلح قياسا إلى العلامة اللّغوية العّامة في أنّ

(1) قاموس اللّسانيات (عربي - فرنسي)، (فرنسي - عربي) مع مقدمة في علم المصطلح، عبد السّلام المسدّي، الدّار العربية للكتاب (د، ط)، (د، ت)، ص 13.

(2) بحوث لغوية، أحمد مطلوب، ص 207.

اتّساعه الدّلالي مرهون بالمدلول وليس بالدّال، فالشّيء المهمّ في المصطلح هو معرفة الشّيء اللّغوي الّذي ينبغي أن يتلاءم مع دلالة محدّدة سلفا، أي أنَّ عالمَ الاصطلاح يختلف في منهجه عن عالم اللّغة أو المعجمي بالذّات فالمعجمّي ينطلق من الدّال (اللّفظ أو الشّكل) إلى المدلول (المعنى)، فهو يبحث للشّكل عن معنى على النَّحو التّالي:

علامة لغويَّة عامَّة

الدَّال (الشكل)

↓

المدلول (المعنى)

أمّا المصطلح فيتّخذ على عكس هذا الاتّجاه أي أنّنا نبحث عن المدلول أو المفهوم عن دال أو تسمية لغويَّة، أي نبحث عن شكل خارجي لغوي، على النّحو التّالي:

علامة لغويّة اصطلاحيَّة

الدآل (الشَّكل الخارجي) — التّسمية

المدلول (المضمون المفهومي) — المفهوم

إذاً المصطلح علامة لغويّة خاصّة تتكوّن من تسمية ومفهوم وكلا المصدرين (اصطلاح) و(مصطلح) لم يرد في القرآن الكريم أو في الحديث الشّريف أو في المعجمات العربيّة القديمة العامّة[1].

ومع تَكوُّن العلوم في الحضارة العربيّة الإسلامية تخصّصت دلالة كلمة (اصطلاح) لتعني الكلمات المتّفق على استخدمها بين أصحاب التخصّص الواحد للتّعبير عن المفاهيم العلميّة لذلك التَّخصص.

ومواضع وُرود هذه الكلمات في هذا المجال الدَّلالي المحدّد كثيرة على

(1) الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، مكتبة غريب، مصر، (د، ت)، ص 8.

مدى القرون، فقد كتب الجاحظ (ت 255هـ) عن المسلمين أنَّهم «اصطلحوا على تسمية مالم يكن له في لغة العرب اسم»[1].

واهتمّ المحدثون بما سمّوه "مصطلح" الحديث، وعرفوه كذلك باسم "الاصطلاح"[2].

وثمّة مؤلّفون آخرون عبّروا عن المصطلحات بكلمة "ألفاظ" على نحو ما نجد في عنوان كتاب "المُبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلّمين" لعلي بن يوسف الآمدي.

ويفضّل كثير من الباحثين المتأخّرين والمحدّثين كلمتي (اصطلاح) و(مصطلح) على الكلمات الأخرى غير المحدّدة للدّلالة على هذا المعنى.

ويطلق على المصطلح في اللّغات الأوروبيّة المختلفة كلمات تكاد تكون متنه من حيث النّطق والإملاء، وهي الكلمات: Term في الإنكليزيّة والهولنديّة والدنماركيّة والنرويجيّة والسويديّة ولغة ويلز: Terminus أو Term في الألمانيّة Termeفي الفرنسيّة وTermine في الإيطاليّة، وTermino في الإسبانيّة... وهي الكلمة المشتركة في اللّغات الأوروبيّة تجاوزت الإطار اللّغوي القومي، وعَدَّها بعض الباحثين مثالا طيّبا للعالميّة في داخل الحضارة الأوربيّة[3].

وقد عرَّف علي بن محمد الجرجاني (ت 816هـ) الاصطلاح على النّحو التّالي: «هو عبارة عن اتّفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضوعه الأوّل لمناسبة بينهما، أو مشابهتهما في وصف أو غيرها»[4].

فالتّعريف إذن يوضح سمتين أساسيَّتين من سمات المصطلح، فالمصطلح لا يكون إلا عند اتفاق المتخصّصين المعنيّين على دلالته الدّقيقة، والمصطلح يختلف عن كلمات أخرى في اللّغة العامَّة، نتيجة تغيّر دلالي يطرأ على الكلمة

---

(1) البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبد السّلام هارون، القاهرة، 1948، 139/1.
(2) الأسس اللّغوية لعلم المصطلح محمود فهمي حجازي، ص 8.
(3) نفسه، ص 9.
(4) التّعريفات، الشّريف الجرجاني، ص 175.

العامة فيجعلها مصطلحا ذا دلالة خاصّة ومحددة.

وهناك تعريفات حديثة للمصطلح تربط المفهوم بالمصطلح الّذي يَدُلُّ عليه، منها التَّعريف التَّالي: «المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة مُتخصِّصة (علميَّة أو تقنيَّة) موروثا أو مقترضا ويستخدم للتَّعبير بدقَّة عن المفاهيم وليدلّ على أشياء ماديَّة مُحدَّدة»[1].

فالتَّعريف المقترح يجعل المصطلح غير مقصور على الكلمة المفردة فالمصطلح قد يكون كلمة أو مجموعة من الكلمات، ويُوَضِّحُ التَّعريف أيضا أنَّ المصطلح يُعبِّر عن المفاهيم والأشياء المادِّية، وهنا نجد تأثيرا واضحا للنَّظريَّة العامَّة لعلم المصطلح الَّتي تجعل المفاهيم والأشياء المادِّية منطلق البحث وتجعل المصطلحات وسيلة للتَّعبير عنها.

وبناء على هذا الأساس يتَّفق جلُّ العلماء على أنَّ أفضل تعريف أوروبِّي للمصطلح هو التَّعريف التَّالي: «الكلمة الاصطلاحيَّة أو العبارة الاصطلاحيَّة مفهوم مفرد أو عبارة مُركَّبة استقرَّ معناها أو بالأحرى استخدامها وحُدِّد في وضوح، هو تعبير خاصٌّ ضيِّق في دلالته المتخصِّصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللُّغات الأخرى ويرد دائما في سياق النِّظام الخاص بمصطلحات فرع مُحدَّد فيتحقَّق بذلك وضوحه الضَّروري»[2].

وعليه فإنَّ هذا التَّعريف لا يقصر المصطلح على الكلمة المفردة فقد يكون المصطلح عبارة مُركَّبة، يُوضِّح هذا التَّعريف أهمِّية التَّحديد الدَّقيق لمعنى المصطلح وأنَّ هذا التَّحديد ممكن في إطار وضع المصطلح بين مجموعة المصطلحات المكوّنة لنظام التَّسميات في داخل التَّخصص الواحد، وهذا منطلق أفاد من نظريَّة المجال الدّلالي في علم اللّغة ومن النّظريّة العامّة لعلم المصطلح، وتعدّ الدّلالة المحدّدة الواضحة أهمّ السمات التي تميِّز المصطلح عن باقي الكلمات في اللّغة

(1) الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، ص 11.

(2) نفسه، ص 12.

العامّة، فالمصطلح لا بد أن يكون بدلالة واضحة وواحدة في داخل التّخصّص الواحد، على العكس من الكلمات الأخرى التي يتحدّد معناها عن طريق السّياق وتتعدّد دلالات كلّ كلمة منها، المصطلح محدّد الدّلالة، ويمكن أن يفهم معناه إذا ما ذكر مفردا، ولكن تعدّد الدّلالة في الكلمات غير الاصطلاحيّة يجعل فهمها مرتبطاً بالسياق، أمّا الكلمات التي لها استخدام في اللّغة العامة ولها استخدام اصطلاحي، فإنّها تدخل في الاستخدام الاصطلاحي مجالا دلاليا جديدا، ويكون معناها ضيّقا وخاصّا فتكتسب في هذا المجال الجديد دلالة اصطلاحيّة محدّدة ومباشرة.

المبحث الثاني
السّمات العلميّة للمصطلح

إنّ المصطلح استعارة للكلمة ونقلها من حدودها اللّغوية إلى حيّزٍ جديد ودلالة جديدة، وهناك علاقة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللّغوي سهّلت هذا النقل.

فالحاجة إلى المصطلح العلمي قائمة في كل لغة وهي أبدا مطلوبة ملتمسة كلّما حدث جديد في العلوم أو الفنون، ولا ينقطع الجديد مادام الفكر الإنساني نشطا عاملا، ولذلك كان لكلّ علم أو فنّ مصطلح خاص، وإذا كان العلم متطورا حافلا بالجديد في كل عصر كان على المختصّين أن يُهيِّئوا الأدوات اللّغوية اللازمة للتّعبير عن هذا الجديد[1].

والمصطلح العلمي إمّا ينشأ نشأة أصيلة يولد ويترعرع في بيئته، وإمّا أن ينقل من لغة إلى أخرى، وفي هذه الحالة لا يوجد خلل أو قصور لأنّ الأخذ والعطاء سنّة من سنن الحياة اللّغوية لا تَشُذُّ عنها إلا لغات معزولة لم تساير ركب الحضارة فبقيت على نقائها وفقرها وما أصدق ما قيل A pure langage dis a pour langage[2].

أي: أنّ لغة لم تشبها شوائب الدّخيل لهي لغة جدّ فقيرة.

1. فأهم ما يتّسم به المصطلح هو ضرورة بنائه على الاتّفاق أو الاصطلاح بين المشتغلين به، في التّعبير أو الدّلالة على مفاهيم جديدة تخصّ مجالا محدّدا،

---

(1) مع المصادر في اللّغة والأدب، إبراهيم السّمرّائي، دار الفكر للنّشر والتوزيع، عمان، ط2، 1983م، ص 55.

(2) الدّخيل في اللّغة العربية الحديثة ولهجاتها، فاينا مباحي عبد الرحيم، جامعة أم القرى مكة المكرمة، من المقدمة.

وحتّى نتمكّن من وضع المقابلات الصّحيحة لمصطلحات لغة مُعيّنة، وقد نستطيع تسميتها "اللّغة الأم" بالنّسبة لذلك المصطلح، الّذي ظهر وفقا لخصوصيّاتها، وعلى ضوء تقنياتها، إذ إنّ المصطلح يُنتج عن طريق استقراء مسائل متعدّدة تتّحد في ضابطها، يصطلح على وضع لقب لها، وقد تحدث اصطلاحات جديدة في أزمان متعاقبة حسب المستجدّات الطّارئة كلّما حدث جديد تعيّن وضع اسم له، أو اكتشاف علم جديد تعيّن وضع اصطلاح له، وليست الاصطلاحات من اختراع المدوّن الأوّل، فليست المصطلحات النّحوية كلّها من وضع سيبويه، ولا ضوابط العروض كلّها من وضع الخليل، ولا قواعد البلاغة كلّها من وضع الجرجاني[1].

ولعلّ إهمال خصوصيّات اللّغات، هو الّذي أدّى إلى الاضطراب والفوضى في وضع المصطلحات، وعدم تناسق المقابلات المقترحة من اللّغات المختلفة، ممّا دعا الكثيرين في الوقت الحالي إلى الدعوة والسّعي إلى تحديد المصطلحات القابلة لمصطلح مُعين. وإذا تأمّلنا مقتضيات ما اعتبرناه شرط صحّة قيام المصطلح أدركنا أن هذا الشّرط يفترض في الحقيقة منطقيًّا كون العلم المعنيّ قائما سلفا بماهيات مفاهيمه وأحكام قضاياه. ويعني هذا أنّ إشكاليّة وضع المصطلح وضبطه لا يمكن فصلها عن مسألة إقامة العلم وتأسيسه، إذ بدون ذلك التّأسيس يستحيل تصوّر إقامة التّعريفات الأوليّة الضّروريّة، فلا معنى إذن للاكتفاء بطرح الوجه اللّغوي لإشكالية بناء أنظومة مصطلحيّة لعلم من العلوم في وسط معرفيٍّ تغيب فيه مفاهيم ذلك العلم وقضاياه وأحكامه، أي في وسط ينتفي فيه ذلك العلم ذاته.

2. كما يقودنا الأمر إلى مسألة الوضوح في معنى "المصطلح" وهو صفة متأتّية من الاتّفاق فالمعنى المتّفق على فهمه هو معنى واضح بالضَّرورة لدى أولئك المتَّفقين عليه، والمقصود بالوضوح هنا الخلوص من اللَّبس والاختلاط، ومن ثَمَّ كانت المصطلحات تسمية علميَّة في حقول المعرفة المختلفة، لأنها من خلال صفة الوضوح والدِّقَّة تُفضي إلى التَّحديد لمدلولها. وهو التَّحديد الَّذي تتمُّ منه عملية

(1) الحضارة الإسلامية (مجلة)، "المصطلحات في علم التدوين"، أحمد الأطرش السنوسي، ص 164.

الاتِّصال اللُّغوي لتنتقل المعلومة والمعرفة بالرَّأي بين المتعاطين لِلُّغة دون عوائق، وقد أورده الدُّكتور جبُّور عبد النُّور بقوله: «لفظ موضوعي يُؤدِّي معنًى مُعيَّنا بوضوح ودِقَّة بحيث لا يقع أي لبس في ذهن القارئ أو السَّامع، ويضيف: "وتَشيع المصطلحات ضرورة في العلوم الصَّحيحة، والفلسفة والدِّين، والحقوق حيث تُحدِّد مدلول اللَّفظة بعناية قصوى»[1].

فهذا التَّحديد الدَّقيق للمعنى في المصطلح يعني انحسار سلطة الذَّات عليه، وبروز استقلاليته بين الموضوع والذَّات، بما يجعله شغيفا عن مدلوله، ومطابقا لموضوعه، كاصطلاح" المثلث" والخط المستقيم"، في عُرف الهندسة، حيث يَتَّخذ المصطلح هنا صفة موضوعيَّة هي نتاج منظور منهجي، تتحقَّق به علمية العلم.

3. كما تَتَّسم لغات التَّخصص بصفة عامَّة بمصطلحاتها المحددة وبتراكيبها الواضحة البسيطة، ومن هذا الجانب فهي، - في رأي مدرسة براغ في علم اللُّغة[2] - أسلوب خاص من أساليب اللُّغة، وهو الأسلوب الوظيفي، والمقصود هنا بالأسلوب ذلك الأساس الَّذي يقوم عليه النَّصُّ من حيث اختيار الوسائل اللُّغويَّة وموائمها واستخدامها، وبعبارة أخرى: الأساليب هي تنظيم صور تحقِّق النِّظام اللُّغوي، وثمة تمييز بين الأسلوب الَّذي يغلب عليه الطَّابع الاتِّصالي المتمثل في اللُّغة اليوميَّة المنطوقة والأسلوب الجمالي في الفنِّ الأدبي، والأسلوب المهني العلمي في التَّعامل العام في مجالات العمل، والأسلوب العلمي في التَّعبير العلمي المتخصِّص.

4. وهناك سمات أساسية أخرى للمصطلح العلمي، فينبغي أن يكون لفظا أو تركيبا وألَّا يكون عبارة طويلة تصف الشَّيء وتوحي به. وليس من الضَّروري أن

---

(1) المصطلح الأدبي بين غناه بالمعرفة وغناه بالتاريخ، صالح غرم الله عياد، عالم الفكر، (مجلة)، المجلد الثامن والعشرون العدد الثالث، يناير/مارس2000 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص101.

(2) الأسس العلمية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، ص 15.

يحمل المصطلح كل صفات المفهوم الَّذي يدلُّ عليه، فالمصطلح يحمل صفة واحدة على الأقل من صفات ذلك المفهوم، وليس من الممكن أن يحمل المصطلح من البداية كل الصِّفات، وبمضي الوقت يتضاءل الأصل اللُّغوي لتصبح الدَّلالة العرفيَّة الاصطلاحيَّة دلالة مباشرة على المفهوم كلِّه.

وتُؤدِّي الحاجة إلى الإيجاز إلى الاختيار في بعض المصطلحات الرِّياضيَّة والكيميائيَّة والفيزيائيَّة واللُّغويَّة على نحو يجعل حرفا واحدا دالًّا على المصطلح الواحد.

المصطلح - إذن - غنيٌّ بالمعرفة المنهجيَّة لأنه جزء أساس من آلية الخطاب العلمي، وعلميته متأتِّية من موضوعيَّته التي تُحيِّد فعل الدَّلالة والصِّياغة فيه إلى درجة الشَّفافية والمطابقة، وهي أعلى مستويات الكفاءة التَّواصليَّة في فعل اللُّغة.

بَيْدَ أنَّ هذه السِّمة العلميَّة في المصطلحات لا تنفكُّ عن تجديديَّة العلم من جهة، مثلما أنها لا تنفكُّ عن نسبيَّته وتَغيُّره المستمرِّ وقد استدعى الاكتناز الدَّلالي في المصطلح، من حيث هو وسيلة المتعاطين لخطاب العلم إلى سهولة تبادل الأفكار ودِقَّة التَّحديد لها، منذ القديم آلية الحَدِّ Définition بوصفها "تعريفاً كاملاً" أو تحليلاً تامًّا، لمفهوم اللَّفظ المراد تعريفه[1].

وإذا تأمَّلنا مقتضيات ما اعتبرناه شرط صحَّة قيام المصطلح أدركنا هذا الشَّرط ويُفترض في الحقيقة منطقيًّا كون العلم المعني قائما سلفا بماهيات مفاهيم وأحكام قضاياه، ويعني هذا أن إشكالية وضع المصطلح وضبطه لا يُمكن فصلها عن مسألة إقامة العلم وتأسيسه، إذ بدون ذلك التَّأسيس يستحيل تصوُّر إقامة التَّعريفات الأوَّلية الضَّرورية،فلا معنى إذن للاكتفاء بطرح الوجه اللُّغوي لإشكاليَّة بناء أنظومة مصطلحيَّة لعلم من العلوم في وسط معرفي تغيب في مفاهيم ذلك العلم وقضاياه وأحكامه، أي في وسط ينتفي فيه ذلك العلم ذاته.

---

(1) المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللّبناني، بيروت 1982م، ج447/1.

المبحث الثالث
تاريخيَّة المصطلح

إذا كان العلم دائم التَّغيُّر والتَّقدُّم والاتِّساع كان الموقع المبني تحوليًّا، وكانت صُوَرُهُ في تَغَيُّر واتِّساع لا ينتهي على مستوى الوعي البشري به، ومن ثَمَّ كان التَّمرحل التَّاريخي تنطبع به وفيه حركة الأفكار وإنتاجها، وما يُعبِّر عنها من مصطلحات وهذا يعني أن نمو المعرفة، يستلزم نمو مصطلحاتها، ونمو المصطلحات يعني أنَّ في تكوينها المعرفي ما هو نسبي وخاصّ، هو ما عبَّر عنه زكي نجيب محمود، أي الارتباط بواقع تاريخي محدد.

فانطلاق المصطلح خارج القيود التَّاريخية هو الَّذي يمنحه الثَّبات، وهو ثبات يساوي ما فيه من تجديد، بذلك القدر الَّذي تصبح الرُّموز والأشكال الرياضيَّة نموذجية الأكمل، وهو نموذج تطمح إليه العلوم بمختلف حقولها الطَّبيعية والإنسانيَّة.

وبغض النَّظر عن مدى ما حقَّقته من نجاح، فإنه بدا ليس هيِّنا على أي حال، وهو مُعتبر وله قيمة دلاليَّة مائزة، ما دمنا ننظر إليها نظرة علمية، ونُنظِّمها (أو نطمح بالقياس) إلى بعضها الإنساني في دائرة العلوم والمعارف المنهجيَّة.

هذه التَّاريخية في المصطلحات منفذ لإدراك خصوصة الوعي فيها ونسبة القيمة،وأن نُؤرِّخ للأفكار بهذا التَّاريخ المبيِّن للجامد والنَّامي والإنساني والمحلِّي والفاعل والمتفعل والأصيل والدَّخيل... بوصفها إشارات دالَّة: من وجهة الوجود الاجتماعي وعلائقه في مكان وزمان مُعيَّنين، ومن وجهة التَّغيّر والتَّحوُّل المطلق في الوعي المعرفي دون تحديد لإطلاق هذا التَّحوُّل يقيد من صفات التَّقدم أو التَّطور أو الرُّقيّ، لأنَّ أي علم مُتقدِّم ومتطوِّر أَوْ رَاق ما هو في الحقيقة إلَّا محصول من معاناة

الأفكار والصِّيغ المختلفة للوعي ورث السَّابق ويُورِّث اللَّاحق، فهو القديم وما يجاوزه، وهو ما أخذ به من الماضي ومالم يؤخذ به في الوقت ذاته، فالمعرفة العلمية بحسب فؤاد زكريا: «متغيِّرة حقًّا، ولكن تغيُّرها يتَّخذ شكل التَّراكم، أي إضافة الجديد إلى القديم، ومن ثَمَّ فإنَّ نطاق المعرفة الَّتي تنبعث من العلم يتَّسع باستمرار»[1].

ولذلك يغدو الوعي بالسّياق الاصطلاحي المُحدَّد جزءاً من إرادة البناء لوعينا علميًّا.

وبناء الوعي بالمعرفة في تمرحلها تاريخيًّا يستصحب من خلال التَّاريخي في المصطلحات سياقها الاجتماعي، فالمجتمع المنتج لمصطلحاته الخاصَّة يستمتع حتما بقدرة على بناء أفكاره ويجهد في تركيب وعيه وبناء تاريخيته وفضاءاته الثَّقافية والرَّمزية المائزة، فالكثير من المؤلِّفين القدماء من وعى هذا المنطق الَّذي يُؤسِّس للمصطلحات مضمار الحركة، ويُتيح لها فضاء التَّشكُّل والإبداع والتَّكاثر والنُّمو بما يوازي تشكُّل العلم ونموِّه وهاهو أحدهم يقول: "وكلُّ من استخرج علما أو استنبط شيئا وأراد أن يضع له اسما من عنده، ويواطئ عليه من يخرجه إليه، على أن يفعل ذلك ومن هذا الجنس اخترع النَّحويُّون، اسم الحال، والزَّمان، والمصدر... واخترع الخليل (ت 157)، العروض، وسمَّى بعد ذلك، الطَّويل والرَّجز وبعضه الهزج وقد ذكر أرسطو طاليس (ت 322ق م) ذلك.

وذكر أنّه مطلق لكل أحد احتاج إلى تسمية شيء ليعرّفه به أن يُسمِّيه بما شاء من الأسماء، وهذا الباب ممَّا يشترك العرب وغيرهم فيه وليس ممَّا ينفردون به[2]. والعبارة هنا، تجترح من الأدلة العلميَّة، ما يُقوّي

---

(1) الفلسفة أنواعها ومشكلاتها، هنترميد، ترجمة، فؤاد زكريا، ط7، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1986م، ص 193.

(2) نقد النثر، قدامة بن جعفر، تحقيق، عبد الحميد العبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1402هـ/ 1982م، ص 74.

من حجية منطقها النَّظري كما أنها تعظّم اليقين في أطروحتها النَّظرية، بتجاوز المحليَّة وأن الخاص لدى العرب، حين تذهب للاستشهاد بقول (أرسطو) لتكتسب درجة من عموم الحقيقة واتساع دائرتها الإنسانية.

أوّلا: عناية القدامى بالمصطلح

وحقًّا نجد لدى القدامى وعيا لأهمِّية المصطلح وبِمَّا ينشئه الوعي به من انضباط علمي من جهة، ومن خصوصيَّة شيخ المؤلِّفين والمفكِّرين التَّحرك ضمن دوائر اصطلاحيَّة يضعون أسماءها، أو يقترحون مُسمَّياتها، لتضيف أفكارا، وتمدَّ أخرى، وتتَّسع بحدود المعرفة وتعمقها، وكُتُبٌ مثل الزينة في المصطلحات الإسلامية العربيَّة، لأبي حاتم الرازي، (ت 277هـ)، و(كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق) لأبي نصر الفارابي (ت 339هـ)، و(مفاتيح العلوم)، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الخوارزمي (ت 387هـ)، والبديع في نقد الشِّعر،لأسامة بن مُنقذ (ت 584هـ) و(إحصاء العلوم)، و(مفتاح العلوم)، لأبي يعقوب السِّكاكي (ت 626هـ)، و(مختصر اصطلاحات الصُّوفية لابن عربي (ت 638هـ)، و(التَّعريفات) للسَّيِّد الشَّريف الجرجاني (816هـ)، و(كشَّاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي (ت 1158هـ)... بالإضافة إلى معاجم اللُّغة، هي أمثلة واضحة على الإحساس العالي بضرورة الفقه للحدود الاصطلاحيَّة، والإبانة عن معانيها بما يخص ويخلص المتداولين لها من الاضطراب واللَّبس والاختلاط.

أمَّا إذا نحن تعمَّقنا في تقليب كتب الأقدمين فسنجد إلى جانب الاحتفال بينهم على سبيل الاستفهام أو الاعتراض والإنكار وسنجد التَّغاير بينهم في مدلول المصطلح، أو مرجعيَّته العربيَّة أو اليونانيَّة، وهو تغاير لم يكن يحلو للبعض كأبي القاسم الآمدي (ت 370هـ) حين أخذ على قُدامة بن جعفر (ت 337هـ) مخالفته بين المعتز (ت 296هـ) في بعض مصطلحات الفنون البلاغيَّة قائلا: «فإنَّه وإن كان اللَّقب يَصِحُّ لموافقته معنى الملقَّبات، وكانت الألقاب غير محظورة فإنه لم أكن أحبُّ له أن يخالف من تقدُّمه، مثل أبي العباس عبد الله بن المعتز وغيره ممَّن تكلَّم في هذه

الأنواع وألَّف فيها، إذ قد سبقوا إلى التَّقليب، وكفوه المؤرخة»[1]، ونظره الآمدي، هنا حقّية بالاتفاق الَّذي يتجسَّس في اختلاف الأسماء وتعداد المصطلحات ما يفضي إلى الفوضى والاضطراب، وبذلك تقف عبارته نقيضا لما شاع لدى القدامى من أنَّه: لا محالة في الاصطلاح، وكأنَّ الوقوف عند الاختلاف اللَّفظي فقط، وعدم التَّقدم إلى ما يضيف جديدا، أو يكشف معرفة، أو يبني تصوُّرا هو أمر غير ذي قيمة بالمقياس الموضوعي.

لكن المسألة الَّتي ينبغي أن نلتفت إليها في الرُّؤية إلى المصطلحات عند القدامى، هي انتصار تلك الوجهة التَّحديديَّة للمصطلحات الَّتي تنتهي بالفكرة إلى مصطلح واحد، أعني إغلاق فسحة الاختلاف والنَّظر إلى المصطلحات نظرة تَعميم موضوعي فقط، ولعلنا نستوضح ذلك بالرجوع إلى أمثلة المصنفات والمعاجم الَّذي ذكرناها سابقا، حيث لا نجد من يُعنى بالمصطلحات في سياقها التَّاريخي، تماما كما لا نجد للغتنا العربيَّة معجما تاريخيًّا يتناول الألفاظ والدَّلالات في تطوُّرها وتحولها وما يعتريها من تغيُّرات عبر مراحلها وبيئاتها المختلفة، وذلك هو ما يعوق الوعي بالمصطلحات العربيَّة وعيا بيانيا لتاريخيتها معرفيًّا، فمن لغو القول ألَّا نجد للمخالفة في بعض المصطلحات بين عالمين متعاصرين كقُدامة وابن المعتز معنى من سياق كلٍّ منهما، وخصوصية منظومته الاصطلاحيَّة.

ثانيا : علم المصطلح

لقد أدَّى التَّقدُّم العلمي إلى اهتمام متزايد بقضيَّة المصطلحات، وأدرك العلماء الكبار في الحضارة الأوروبية في القرن الثَّامن عشر أهمِّية توحيد المصطلحات في تخصُّصاتهم، وكثر الباحثون وزادت الحاجة إلى مصطلحات جديدة وتكوَّنت هذه المصطلحات بجهود فردية.

فعلم المصطلح هو من أحدث فروع علم اللُّغة التَّطبيقي، يتناول الأسس

(1) عالم الفكر، (مجلة) المصطلح الأدبي بين غناه بالمعرفة وغناه بالتاريخ، صالح غرم الله زياد، ص 99.

العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها وبناء على هذا:

1. فعلم "المصطلح، أو المصطلحية" مبحث لساني حديث قد أدَّى إليه النَّظر المعمَّق في المصطلحات، وخاصة المولّدة للتَّعبير عن المستحدث من المفاهيم والأشياء في مختلف العلوم والتِّقنيات، فهو إذن مبحث تَال في الظُّهور للمادَّة التي يبحث فيها، أي المصطلحات العلميَّة والفنِّية، فإنَّ هذه قديمة في الثَّقافات الإنسانيَّة، وقد أولع المحدثون بهذا البحث فبحثوا في أسسه النَّظرية والتَّطبيقيَّة وفي علاقاته بغيره من المباحث والعلوم، وفي المباحث الفروع الَّتي يتألَّف منها وخاصَّة مبادئ التَّوليد (Néologie) والمفاهيم (Couceptology) والتَّقييس (Normalisation) والتَّكنيز المصطلحي، أي وضع المكانز (Thesaurus) سواء بتأليف المعاجم العلميَّة والفنِّية المختصَّة أم بالتَّخزين في الحواسيب[1] إلا أنَّهم اختلفوا في صلته بعلم المعجم، فإنَّ منهم من يَعُدُّ المصطلحيَّة علما مستقلا بذاته لما يراه من مظاهر اختلاف بينه وبين علم المعجم، ومنهم من يرى الفصل بين الاثنين فصلا مصطنعا ويرى في المصطلحية امتدادا لعلم المعجم، لكن المذهب الأول أقوى.

2. والمصطلحية فرع من علم المعجم نُسمِّيه أيضا المعجميَّة المختصَّة، إذ أن علم المعجم يتكوَّن من فرعين كبيرين هما المعجميَّة العامَّة، - وقوامها ألفاظ اللُّغة العامَّة، و"المعجميَّة المختصَّة"، وقوامها المصطلحات وينقسم كل فرع من الفرعين على قسمين هما النَّظري والتَّطبيقي، فإن في المعجميَّة العامَّة مبحثا نظريا يوافق ما يُسمَّى Lexicologie موضوعه البحث في الوحدات المعجميَّة من حيث مكوِّناتها وأصولها واشتقاقها ودلالاتها، ومبحثا تطبيقيًّا يوافق ما يُسمَّى Lexicographie، موضوعه البحث في الوحدات المعجميَّة من حيث هي مداخل معجمية يجمع من مصادر ومستويات لُغويَّة ما، وفي المعجميَّة المختصَّة مبحث نظري يوافق ما يسمى Terminologie، موضوعه البحث في المصطلحات من حيث

(1) مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد،دار الغرب الإسلامية، بيروت، ط1، 1997، ص 30.

مُكوِّناتها ومفاهيمها ومناهج توليدها، ومبحث تطبيقي يوافق ما يُسَمَّى Terminographie، وموضوعه البحث في المصطلحات من حيث مناهج تقييسها، ومناهج تكنيزها جمعا ووضعا إذن فإنَّ علم المعجم يقوم على معجمِّية عامَّة نظريَّة وتطبيقيَّة، ومعجميَّة مختصَّة نظريَّة وتطبيقيَّة[1].

ويتناول البحث في علم المصطلح عدداً من الموضوعات المنهجيَّة الأساسيَّة التي تجد تطبيقها في وضع المصطلحات وتوحيدها فقد حَدَّدَ "قوستر" مجالات علم المصطلح العام أو النَّظريَّة العامَّة لعلم المصطلح تحديدا اتَّسعت مجالات بتقدُّم هذا العلم، فمن أهمِّها:

1 - علم المصطلح العام

يتناول هذا العلم طبيعة المفاهيم، وخصائصها وعلاقتها، ونظمها ووصفها (التَّعريف والشَّرح)، وطبيعة المصطلحات، ومُكوِّنات المصطلحات، وعلاقاتها الممكنة، واختصارات المصطلحات، والعلامات والرّموز والتَّخصيص الدَّائم والواضح للرُّموز اللُّغوية، وأنماط الكلمات والمصطلحات، وتوحيد المفاهيم والمصطلحات، ومفاتيح المصطلحات الدُّولية، وتدوين المصطلحات ومعجمات المصطلحات، والمداخل الفكريَّة ومداخل الكلمات، وتتابع المداخل، وتوسيع المداخل، وعناصر المعطيات المفردات، ومناهج إعداد معجمات المصطلحات، وهذه القضايا المنهجيَّة، عامّة لا ترتبط بلغة مفردة أو بموضوع بعينه، ولذا فهي من علم المصطلح العام.

2 - علم المصطلح الخاص

يتضمّن تلك القواعد الخاصة بالمصطلحات في لغة مفردة، مثل اللّغة العربية أو اللّغة الفرنسية أو اللّغة الألمانية وهذا التّمييز بين علم المصطلح العامّ أو النّظرية العامّة لعلم المصطلح من جانب وعلم المصطلح الخاصّ من جانب آخر يُوازي التَّمييز بين علم اللُّغة العام أو نظريَّة اللُّغة من جانب وعلم اللُّغة الخاص بلغة

(1) مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 31.

واحدة من الجانب الآخر، أو يُضاف إلى ذلك أنَّ المصطلحات العلميَّة في داخل التَّخصُّص الواحد لها سماتها وقضاياها وهو موضوع بحث يدخل في علم المصطلح الخاص متجاوزا حدود اللُّغة الواحدة[1]، ومن شأن البحث في علم المصطلح الخاص أن يُقدِّم لعلم المصطلح العام نظريات وتطبيقات تثري البحث والتَّطبيق على مستوى عالمي.

ثالثا: المُصطلح والمُصطلحيَّة

إنّ لفظة (المصطلحيَّة) تُثير الكثير من التَّساؤلات وما تطرحه من إشكال (دلالي)، فهل المصطلحيَّة تعني المصطلح؟ أم هي شيء آخر غيره؟ فإذا كانت تعني المصطلح الَّذي تعود بوادر نشأته إلى منتصف القرن الأوَّل للهجرة عند المحدثين، فإنَّنا أمام علم قديم، قائم بذاته له مناهجه وبواعثه، وخصوصياته، وإذا كانت تعني شيئا آخر فإنَّ الأمر يدعو إلى فضل تأمل معطيات هذا العلم الجديد، وموضوعه:

1. إمَّا أن تكون المصطلحيَّة هي المصطلح، وعليه يترادف اللَّفظان وتكون لهما دلالة واحدة.

2. وإمَّا أن تكون المصطلحيَّة غير المصطلح، وعليه يتباين اللَّفظان ويختصُّ كلٌّ منهما بدلالة خاصَّة، ينضوي تحتها علم خاص.

3. وإمَّا أن تكون (اللَّفظة) (المصطلحيَّة) اشتقاقا[2] خاطئا ينبغي تصحيحه فبخصوص الاحتمال الأوَّل والثَّاني يقول الدُّكتور علي القاسمي «المصطلحيَّة علم تحت الصُّنع، رأى النُّور في هذا القرن، وشهد تَطوُّرًا هائلا سريعا ومازال هذا العلم

---

(1) الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، ص 20.

(2) نفضل كلمة (اشتقاق) هنا نظرا لمناسبتها، وأصالتها على كلمة (التوليد) المستحدثة التي تتلاءم فيها الدلالة مع عملية تفريع معنى جديد عن آخر أصلي، ذلك أن التوليد: "هو أن يحصل الفعل عن فاعله بتوسط فعل آخر كحركة المفتاح بحركة اليد"، ينظر، التعريفات الجرجاني علي بن محمد المعروف بالشريف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983، ص 98.

ينمو رأسيًّا وأفقيًّا ويحظى باهتمام محافل علميّة دوليّة في الشّرق والغرب»[1].

والمصطلحية (علم) يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والمصطلحات اللُّغويّة الّتي تُعبّر عنها، وهو علم ليس كالعلوم الأخرى المُستقلّة لأنه يرتكز في مبناه ومحتواه على علوم عدّة، أبرز علوم اللُّغة والمنطق والإعلاميّة، وعلم المعرفة، ويستفيد من ثمار هذا العلم المُتخصِّصون في العلوم والتِّقنيات، والمترجمون، والمعجميُّون، إذ يقول الدُّكتور جواد حسين عبد الرَّحيم: «ليست المصطلحيَّة مجموعة المصطلحات وحدها، وإن كانت تُعبِّر عنها، ولا هي كذلك علم المصطلح ذاته، وإن كانت جزءاً منه، فالمصطلحيَّة تستثمر الأولى (أي مجموعة المصطلحات) ترفدها وتنبثق عنها، كما تصبُّ في مجرى الثَّاني (أي علم المصطلح) فتُسمِّيه بميسمها الاصطلاحي»[2].

فتكون بذلك كمن يعطي شرعيَّة أُبوَّة هذا العلم. إنَّ المصطلحيَّة بهذا التَّشبيه تعتبر الجانب المستثمر من علم المصطلح، والمُتحقِّق بقوانين هذا العلم ومبادئه.

فإذا كانت المصطلحيَّة (Terminographie) هي الجانب التَّطبيقي المعني بقوائم المصطلحات ومعاجمها المُتخصِّصة، ووحداتها المصطلحيَّة، وضعا، واستقراء، ووصفا، فإنَّ المصطلح، (Terminologie) هو الأساس المُنظِّر للمصطلحيَّة، ومُؤسِّس قوانينها ومبادئها فبين علم المصطلح ومُصطلحيَّة العلم فرق مابين المعجميَّة lexicologie وعلم المعجم، أو بين الأدبيَّة وعلم الأدب في الدِّراسات النَّقديَّة.

هذا ولكلِّ لغة مُصطلحيَّتها الخاصَّة، أي مجموعة القوانين والمبادئ والقواعد والنَّظريات الَّتي تَتحكَّم في أجهزة حقولها المصطلحيَّة تنظيرا وتطبيقا، كما أنَّ كلَّ مُصطلحيَّة من هاتيك المصطلحيات ترتبط زمانا بتاريخها الخاص، ومكانا بمصطلحيات اللُّغات المتداخلة معها بدوافع مُتعدِّدة.

---

(1) مقدمة في علم المصطلح، علي القاسمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، ص 6 - 7.

(2) المصطلحية العربية المعاصرة، التباين المنهجي وإشكالية التّوحيد، اللقاء الدراسي المغربي الأول المنعقد بكلية الآداب بمكناس في الفترة ما بين 27 - 28 يناير 1993، ص1.

من خلال هذين النّصين يتّضح أنّ لفظ (المصطلحيّة) منقول إلى العربيّة في مقابل (Terminographie) وهو حديث عهد في بيئته، ونحن - العرب - بدورنا نحاول أن نوجد له مقابلا تطبيقيًا، ولذا يُقدِّمه علي القاسمي باعتباره علما جديدا، ولكنَّه لا يُفرِّق بين مدلول المصطلحيّة، والمصطلح، فهما شيء واحد. أمّا جواد حسين فإنّه يفرد لكل مصطلح مدلوله الخاص، وإن كان بينهما تكامل.

المبحث الرابع
مجالات المصطلح وأهدافه

علم المصطلح فرع من أفرع علم اللّغة التطبيقي، ولهذا تختلف المنطلقات الأساسيّة لعلم المصطلح عن المنطلقات العامّة للبحوث اللّغوية الأساسيّة ولكنّها تتّفق في الأهداف اللّغويّة التطبيقيّة، ويتّضح ذلك من الجوانب التالية:

1. ينطلق العمل في علم المصطلح من المفاهيم بعد تحديدها تحديدا دقيقا، ولهذا فهو لا يصدر عن المصطلحات نفسها بوصفها واقعا لغويّا، ولكنّه يصدر عن المفاهيم، المحدّدة محاولا إيجاد المصطلحات الدّقيقة الدّالة عليها، ويتطلّب هذا العمل أن يحدد المفهوم الواحد بشكل دقيق يميّزه عن المفاهيم الأخرى المماثلة لأن علم المصطلح يقنّن المصطلحات في ضوء المفاهيم العلميّة التابعة من طبيعة الموضوع نفسه.

2. يقتصر علم المصطلح على بحث المفردات، وهو يركّز على المصطلحات الدّالة على مفاهيم، والتي تفيد في التّعبير عن هذه المفاهيم، أمّا علم اللّغة فيبحث، مجالات كثيرة أخرى، منها: بناء الجملة، والأصوات ولهذا يقتصر البحث في علم المصطلح على بحث المفردات التي تُعبّر عن المفاهيم الدّقيقة.

3. علم المصطلح ذو مُنطلق تزامني Synchronique ومعنى هذا أنّه لا يبحث تاريخ كلّ مفهوم أو مصطلح، بل يبحث الحالة المعاصرة لنظم المفاهيم ويحدِّد علاقاتها القائمة ويبحث لها عن مصطلحات دالة متميّزة ولعلم اللّغة مناهج متعدّدة منها المناهج الوصفيّة (التّزامنيّة) والتّاريخيّة والمقارنة والتّقابليّة.

4. تتكوّن المصطلحات عن طريق الاتّفاق ويبحث علم المصطلح الوسائل الكفيلة بتكوين هذه المصطلحات وتوحيد المصطلحات المتعدّدة للمفهوم الواحد، لا يهدف علم المصطلح إلى وصف الواقع وحسب، بل يستهدف الوصول إلى

المصطلحات الدَّالة الموحّدة، ومن هذا الجانب فهو ليس مُجرَّد دراسة لُغويَّة تسجيليَّة بل يحاول تكوين المصطلحات في إطار الاتِّفاق عليها[1].

5. يتجاوز علم المصطلح الوصفيَّة إلى المعياريَّة ومن هذا الجانب فهو يختلف عن علم اللُّغة بالمعنى الأساسي فعلم اللُّغة في مناهجه المختلفة ليس معياريًّا، وعلم المصطلح ذو هدف معياري، وهو هدف واضح في عدَّة فروع من علم اللُّغة التَّطبيقي مثل تعليم اللُّغات ولكنَّه مُختلف عن علم اللُّغة العام ولهذا السَّبب فإن الجهود الَّتي بُذلت في مجال المصطلحات في بداية القرن العشرين كانت هادفة إلى توحيد المفاهيم والمصطلحات، وأثمرت عددا من معجمات المصطلحات المُقنَّنة والتّسميات المُحدَّدة.

6. علم المصطلح جزء من التَّنمية اللُّغوية، وله من هذا الجانب أهمِّيته في تنميَّة اللُّغات الوطنيَّة الكبرى في عدَّة دُول لتُصبح وافية بمتطلبات الاتِّصال العلمي والتِّقني، وإذا كانت الدِّراسات اللُّغويَّة عن بنية اللُّغات المختلفة واللهجات المُتعدِّدة في هذه الأقطار تكتفي بوصف الواقع القائم، فإنّ علم المصطلح من شأنه أن يحاول إيجاد الوسائل للوصول باللُّغات الوطنيَّة الكبرى إلى مستوى التَّعبير الكامل عن حضارة العصر وعلومه.

7. يَهتمُّ علم المصطلح بالكلمة المكتوبة ولها عنده المكانة الأولى، في حين أنَّ البحث اللُّغوي ينطلق أساسا من الصِّيغة المنطوقة وذلك باعتبار اللُّغة في المقام الأوَّل ظاهرة مسموعة، ولكن علم المصطلح يجعل المصطلحات في شكلها المكتوب مجالا لعمله، وذلك لأنَّ هذه المصطلحات تستخدم في المقام الأوَّل في المطبوعات العلميَّة المختلفة، وتستخدم في مرحلة تالية في التَّواصل المنطوق وعلى المستوى الدَّولي هناك مجال كبير لتوحيد المصطلحات على المستوى المكتوب.

8. يقوم علم المصطلح بتحديد قيمة مُكوِّنات المصطلح، ويتضمَّن التَّوحيد

(1) الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، ص 25.

المعياري للمصطلحات اختيار المصطلح المناسب ووضع المصطلح المنشود، ويتطلّب هذا تحديد دلالة مُكوِّنات المصطلح، وهو أمر لم يكن يهتم به علم اللُّغة في اتِّجاهاته السَّائدة وكان مقصورا على صناعة المعجم[1].

9. علم المصطلح ذو أُفق علمي مثل علم اللُّغة بصفة عامَّة، يتطلَّبُ التَّوحيد المعياري للمصطلحات أسسا ونظريَّة عامَّة، ولهذا فإن التَّعاون الدَّولي الوثيق هادف إلى أن يُطوِّر أسساً شاملة لعلم المصطلح ومناهج دقيقة لصناعة معاجم المصطلحات، من أجل تقنين العمل في هذا المجال.

10. يتطلَّب علم المصطلح أن تعرض المصطلحات في مجالات محددة، وكذلك تكون مصطلحات المجال الواحد متتابعة على أساس فكري، ومن هذا الجانب يَتَّفق علم المصطلح مع اتِّجاهات في صناعة المعجم تقوم على أساس عرض المفردات في مجالات دلالية.

وأشهر مثال لهذا النَّوع من التَّأليف المعجمي كتاب المُخصَّص لابن سيّده (ت 458هـ)، وهناك اتِّجاه في الدِّراسات اللُّغوية الحديثة يقوم على أساس تحديد دلالة الكلمة في إطار مجالها الدَّلالي، ويرتبط هذا الاتِّجاه في البحث بالباحث الألماني ليوقا يسجرير Leoweisgerber والباحث الألماني ترير Trier، والباحث الأمريكي نايدا E. Nida[2].

ومعنى هذا أنّ علم المصطلح ينطلق من المفاهيم وينبغي تحديد معنى كل مصطلح للدَّلالة على مفهوم محدّد في داخل التَّخصُّص.

11. علم المصطلح له علاقات بالعلوم الأخرى، مختلف إلى حدٍّ كبير عن العلاقات بين علم اللُّغة العام وباقي فروع العلم هناك صلة بين علم اللُّغة العام وعلم النَّفس أثمرت نشوء علم اللُّغة النَّفسي وهكذا نلاحظ أن اكثر العلاقات المتبادلة قامت بين علم اللُّغة والعلوم الاجتماعية إلى جانب الصِّلة في البحث الصَّوتي مع علمي التَّشريع والفيزيولوجيا وعلم فيزياء الصَّوت.

(1) الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، ص 26.

(2) نفسه، ص 27.

أوّلا: علم المصطلح وصناعة المعجم

1. الانطلاق في التَّصنيف هو خضوع الوحدات المعجميَّة للتَّصنيف بحسب التَّعميم والتَّخصيص، لأنَّ الوحدة المعجميَّة إمَّا أن تكون عامَّة وإمَّا أن تكون مُخصَّصة، فإذا كانت عامَّة كانت لفظاً لغوياً عامًّا (Mot) مُنتمياً إلى الكلام العام (Vocabulaire générale) قابلا لاكتساب خصائص مُعيَّنة مثل الدَّلالة الإيحائيَّة (Connotation) والاشتراك (Polysémie) والوظيفة الأدبيَّة، وإذا كانت مُخصَّصة كانت مصطلحا (Terme). والمصطلح نوعان: فهو إمَّا علمي وهو ما استعمل في العلوم المحْض، وإمَّا فنيّ وهو ما استعمل في العلوم الإنسانية، وهذا النَّوع وسط بين اللَّفظ العام والمصطلح العلمي، والمصطلح - سواء كان علميًّا أم كان فنِّيا - مكتسب لخصائص مُعَينة تُميِّزه عن اللَّفظ اللُّغوي العام، أهمُّها ذاتيَّة الدَّلالة (Dénotation)، وأحاديَّتُها وخُصوصيّتها، والانتماء إلى حقل مفهومي قابل للضَّبط والتَّحديد، وقابليَّة التَّعريف المنطقي[1].

2. على أنَّ خاصِية التَّعميم في اللَّفظ وخاصِية التَّخصيص في المصطلح لا تمنعانهما من الاشتراك في جملة من الخصائص الَّتي تُوحِّد بينهما، وأهمها ستٌّ، أربع منها ضروريَّة، فهي واجبة الوجد لأنَّها هي المكوِّنات الأساسيَّة للوحدة المُعجميَّة والخامسة والسَّادسة أساسيتا الوجود، لكنهما لا تظهران في كلِّ الوحدات المُعجميَّة، والخصائص الَّتي هي:

1. الانتماء المقولي

أي الانتماء إلى إحدى المقولات المُعجميَّة (Catégories lexicales)[2] وهي صنفان: الأوَّل هو صنف "المقولات المعجميَّة التَّامَّة" وتتكوَّن من الأسماء

---

(1) مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 32.

(2) هي أقسام الكلام، والتصنيف هذا هو الغالب في اللّغات الأوروبية الآن، أمّا العربية فأقسام الكلام التّقليدية فيها ثلاثة، هي الاسم والفعل والحرف، ويتدرّج في قسم الأسماء فيها الصّفة والظرف واسم الإشارة واسم الموصول والضّمير.

"والأفعال والصِّفات والظُّروف والثَّاني يُمثِّله صنف الوحدات المعجميَّة غير التَّامة" وتتكوَّن ممَّا نُسمِّيه على التَّعميم، "الأدوات النَّحويَّة"، وتشمل الحروف بمختلف أنواعها والضَّمائر وأسماء الإشارة وأسماء الموصول والأفعال النَّاقصة.

وهذه المقولات كلُّها وحدات صرفيَّة، لكن وحدات الصِّنف الأوَّل وحدات صرفيَّة مُعجميَّة Morphèmes lexicaux ، ووحدات الصِّنف الثَّاني ووحدات صرفيَّة نحويَّة Morphèmes grammaticaux، ولا تخرج الوحدة المعجميَّة عن إحدى مقولات الصِّنفين لكن تواتر الأفعال والصِّفات والظُّروف في الوحدات المُعجميَّة العامَّة أغلب، وتواتر الأسماء في الوحدات المُخصَّص أظهر، ولذلك لقيام الكلام العام على كلِّ أنواع المقولات المعجميَّة[1] وقيام الاصطلاح على المقولة الاسميَّة، فإن الاصطلاح يحصل من الانتقال باللَّفظ من التَّعميم إلى التَّخصيص والأسماء من بين أنواع المقولات المعجميَّة أَقبلُ لذلك الانتقال، وهي على اكتساب المفاهيم أقْدَر.

وأما الأدوات فألفاظ لُغويَّة عامَّة، لكنَّها قد تستعمل في التَّسمية فيجوز أن تصبح أسماء فمصطلحات.

2. التَّأليف الصَّوتي

فإنَّ اللَّفظ والمصطلح يتألَّفان من أصوات هي الَّتي تكوّن لكل منهما شكله الفونولوجي،Forme Phonologique وتأليف كليهما الصَّوتي مخضع لقوانين التَّأليف الصَّوتي، مثل قانون التَّعاقب الصَّوتي أي تتابع الوحدات الصَّوتية في الوحدة المعجميَّة، كأن لا يتتالى في العربية ثلاثة صوامت مُتماثلة، وأن لا يتتالى فيها صامتان ساكنان.

3. البنيـة الصَّرفيـة

وهي إمَّا بنية مطلقة، كالبنية في اللُّغات الهنديَّة الأوروبيَّة، وإمَّا بنية مُقيَّدة، كالبنية في اللُّغات السَّامية، وبالنِّسبة المطلقة تقوم على أُسٍّ ثابت

(1) مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 33.

(Radical) تزادُ إلى أوله السَّوابق (Préfixes) وإلى آخره اللَّواحق (Suffixes) زيادة غير مُقيَّدة لتوليد وحدات مُعجميَّة جديدة، وكُلَّما أضفنا إلى الوحدة المعجميَّة سابقة أو لاحقة ولَّدنا وحدة مُعجميَّة جديدة ذات دلالة جديدة.

على أنَّ الغالب على اللَّفظ أن يكون وحدة معجمية بسيطة بينما المصطلح يكون وحدة معجمية مُركَّبة، ووحدة مُعجميَّة مُعقَّدة، والوحدة المُعجميَّة البسيطة هي المفردة، ذات البنية الأصلية الموحَّدة، ومثالها "كتب" و"اسْتَكْتَب" و"كتاب" و"مكتبة"[1] فالوحدة في نظرنا تكون مُركَّبة إذا تكوَّنت من عنصرين تامَّين، سواء بالتَّركيب الإضافي، ومثاله "سيف الغراب" وهو اسم نبات أو بالتَّركيب المزجي، ومثاله "شَذَرَ مَذَر" أم بالتَّركيب الإسنادي ومثاله: "اللّالوْنية الطّفيْلية"، وهو اسم مرض" وتكون معقّدة إذا تكوَّنت من أكثر من عُنصرين، أي أنَّها مُتعدِّدة الأبنية، مثالها " أُمُّ وَجَع الكَبد"، وهو اسم نبات، و" التهاب الغشاء الزلاليّ الحادّ" وهو اسم مرض.

4. الدّلالـة

الوحدات المُعجميَّة من حيث هي "صيَغٌ" رموز لُغويَّة، يستعملها المنتمي إلى جماعة لُغويَّة ما في التَّعبير عن الظَّواهر في واقعه الواقعي، أي الواقع المدرك بالحسّ، وعن البواطن في واقعه الحقيقي أي الواقع المدرك بالذهن وهذه الخاصية الاكتسابية في تحصّل الوحدات المُعجميَّة للمتكلم مهمّة لإثبات الصلة بين الوحدة المعجمية والكون، فإنَّ المُتكلم إنَّما يستعملها بعد اكتسابها بين الجماعة اللُّغويَّة التي ينتمي إليها، وهي في استعمال تلك الجماعة دالّ (Signifiant) من اللُّغة إلى موجود من خارج اللُّغة، ذي حَيِّز ما في أفهام أفراد الجماعة، وتربط الوحدات المُعجميَّة - وخاصّة إذا كانت تامَّة - بالموجودات إحدى علاقتين:

الأولى: علاقة مَرجعيَّة لأن الوحدات تَدلُّ على الموجودات الَّتي في الواقع

(1) مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 34.

وتُعَيِّنُها، وهي إذن علاقة بين حال لغوي ومدلول (Signifié) ذي وجود في الواقع، هو المسمى مرجعا (Référent)[1]، والمعنى المستفاد من هذه العلاقة يتنزّل في "الدَّلالة المُعجميَّة العامَّة"، وهو إمّا معنى عام تحمله الوحدة المُعجميَّة وهي مُتفرِّدة، وإما معنى سياقيّ تأليفي تحمله الوحدة المُعجميَّة وهي في الجملة.

والعلاقة الثَّانية: علاقة غير مَرجعيَّة لأنَّ الوحدات المُعجميَّة لا ترجع مباشرة إلى الموجودات في الواقع بل ترجع إلى مفاهيم، والمفاهيم وحدات دلاليّة مُستقلَّة عن دلالات الوحدات اللغوية، سواء كانت مُعجميَّة أم تَركيبيَّة مرتبطة بمقولات مَفهوميَّة هي أسماء أجناس كُلِّية (Superordonnés) تشتمل على طوائف عامَّة.

فيكون التَّدرّج من المقولة إلى الفرد مرورا بالطَّائفة والرُّتبة والفصيلة والقبيلة والجنس والنَّوع والضَّرب وقد تشتمل كل حلقة على حُلَيْقة أصغر منها يُشار إليها بالتَّصغير، مثل " الطُّوَيّفية" و"الرُّتَيْبَة"، ونمثّل الهرمية بمثال من عالم الحيوان، هو الطيّر المسمى شُحروراً (Turdus mérule mauritaniennes)[2]:

المقولة: طير.

الطَّائفة: جؤجئي.

الرُّتبة: جاثم.

الرُّتيبة: مشروم المنقار.

الفصيلة: شُحرُوري.

الجنس: يُرْد.

النَّوع: شحرور.

الضَّرب: شحرور أسود.

---

(1) نفسه، ص 95.

(2) اعتمد في هذا التّصنيف على: معجم الحيوان، أمين معلوف، القاهرة، 1932، ص 271، ص 252 ومعجم الألفاظ الزراعية مصطفى الشهابي، بيروت، ط3، 1982م، ص 422 وص 695 نقلا عن مسائل في المعجم إبراهيم بن مراد، ص 36.

الفرد: شحرور مغربي.

وبناء على هذا فإنَّ الجُزئيَّات كُلَّما ترقّت نحو الكُلّي قلّت خصائصها، وكلَّما نزلت نحو الفرد كثرت خصائصها، ولذلك كان الفرد أجمع للخصائص المشتركة.

(فكلُّ شحرور مغربي تُرْدٌ وليس كل تُرد شُحرورًا مغربيا)، وهذا الفرق بين مفهوم المقولة ومفهوم الفرد ينتهي إليه بالتَّدريج من التَّعميم إلى التَّخصيص، والتَّعميم هو توسيع الدَّلالة، والتَّخصيص هو تضييقها.

5. التَّفـرُّد

نعني بالتَّفرُّد قابلية الوحدة المُعجميَّة للأفراد بأن تتَّخذ لها في نظام اللُّغة حيّزا خاصًّا بها، مُستقلاً عن السِّياق، أي عن الجملة؛ فالوحدة المُعجمية إذن لا يمكن لها أن تنفرد بحيِّز دلالي خاص بها خارج السِّياق، ولا يمكن لها أن تكون ذات وجود حقيقي خارج الجملة.

ولكن هذا المذهب غير مستقيم، وذلك لأسباب:

أ. لأنَّ الوحدة المعجميَّة: "مدخل معجمي" قبل أن تكون مكوّنا من مكونات الجملة، وهذه الخاصية تجعلها قابلة للتَّصنيف الجدولي، إمَّا بحسب صيغتها وإمَّا بحسب مضمونها الدَّلالي، ومتى صُنِّفت اكتسبت ماهيَّة تُمكِّنها من التّفرّد.

ب. لأنَّ منطلق أصحاب المذهب المذكور الوحدات المعجميَّة العامَّة - وهي الَّتي تكثر في اللُّغات الطَّبيعية - دون اعتبار الوحدات المعجميَّة المخصَّصة، أي المصطلحات، فإنَّ ألفاظ اللُّغة العامَّة هي الَّتي أقام عليها المحدثون جُلّ نظرياتهم اللِّسانية، والوحدات المعجميَّة إذن قد تحمل مضمونين دلاليَّين: **الأوَّل** نتاج معجمي، وهو ثابت يستفاد من المعنى الحقيقي، وخاصِّيته الاستقلال عن

السِّياق، **والثاني** نتاج تأليفي (Compositionnel) يُستفاد من المعنى المجازي[1]. وخاصِّيته الارتباط بالسِّياق على أنَّ هذه الثُّنائية تبطل في الوحدات المعجميَّة المخصَّصة، لأنَّها تعمل مضمونا مفهوميا ثابتا تختصُّ به.

ج. لأنَّ للوحدات المعجميَّة بصنفيها خصائص ضروريَّة تمييزيَّة واجبة الوجود الَّتي ذُكرت من قبل، أي الانتماء المقولي، والتَّأليف الصَّوتي، والبنية الصَّرفيَّة، والدَّلالة، وهذه الخصائص تُتيح للوحدات المعجميَّة أن تتمايز فيما بينها حسب أنساق مُعيَّنة من العلاقات الاختلافيَّة.

فالخصائص الأربع إذن تجعل التّفرّد في الوحدة المعجميّة خصّيصة نمطية أساسية، ولولا بعض المؤشّرات الدّلالية - مثل الاشتراك والتّرادف والجناس - لكان التّفرُّدُ فيها خصّيصة تمييزية ضرورية واجبة الوجود.

6. التَّولُّد

في المتعارف عليه أنَّ الوحدات المعجميَّة "مواضعَات" أو "موضوعات" مُتحصِّلة للمتكلِّم من تجربته في الكون، وهذه الخاصِّية الاجتماعيَّة"، في اكتساب الوحدات المعجميَّة وفي استعمالها تُكسِب المعجم خاصَّة التَّطوُّر، فهو أقلُّ نظم اللُّغة خضوعا للقيود لأنّ تلك النُّظم تتَّصف بالاستقرار أو بالتَّحوُّل البطيء، أمَّا المعجم فمبني على وحدات متأسِّسة على رُكنين لهما امتداد في الواقع هما "الدَّال" و"المدلول"[2].

والتَّوليد في الوحدات المعجميَّة نوعان:

الأوَّل: نُسمِّيه "توليدا عفويًّا" وهو توليد غير مقصود لذاته، يحدثه أفراد الجماعة اللُّغويَّة، ويغلب في مستوى اللُّغة الشَّفوي، وفي ألفاظ اللُّغة العامَّة.

والنَّوع الثَّاني: نُسمِّيه "توليدا اصطناعيًّا"، وهو توليد مقصود قد يحدثه الأفراد ولكنَّه كثيرا ما يكون من عمل المجموعات والمؤسَّسات، وهو يغلب في مستوى اللُّغة المكتوب، وفي الوحدات المعجميَّة المخصَّصة، أي المصطلحات،

---

(1) مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 38.

(2) مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 40.

وهذا النَّوع الثَّاني هو المنظَّم بقواعد، وباستعمال وسائل منهجيَّة دقيقة، والوسائل المنهجيَّة المعتمدة في النَّوع الأوَّل تكاد تكون هي نفسها المعتمدة في الثَّاني، والمهمّ منها ثلاثة أنواع:

الأوَّل: هو التَّوليد بالتَّغيير الصَّوتي، وأكثر ما يكون عفويًّا، أي أنَّ أكثر حدوثه في ألفاظ اللُّغة العامَّة، وخاصَّة في مستوى اللُّغة الشَّفوي.

ويلاحظ أنَّ هذا الضَّرب تستعمل فيه الصَّوامت الزَّائدة دون تقيُّد بموقع ثابت لها أو بنوع مُحدَّد منها، ويبدو لنا أنَّ لهذا الضَّرب أهميَّة كبرى في توليد الصِّيغ الرُّباعيَّة من الثُّلاثي في العربيَّة بمستوييها الفصيح القديم والعامِّي الحديث[1] والنَّوع الثَّاني: هو التَّوليد بالتَّغيير الصَّرفي، وهو ضربان:

أ. بالاشتقاق: أي بصوغ وحدة مُعجميَّة جديدة ذات بنية صرفية - مُقيَّدة أو مُطلقة - من أصل فعلي أو اسمي أو وصفي أو ظرفي أو أَدَوّي، وأقوى الأصول الاسميَّة والفعليَّة والمشتقَّات الاسميَّة (Dérives dénominatifs) والمشتقَّات الفعليَّة (Dérivesdverbaux) تكون أسماء وأفعالا وصفات وظروفا، والمقولات المعجميَّة الأربع متواترة في ألفاظ اللُّغة العامَّة، أما المصطلحات فتندر فيها الأفعال والظُّروف، وتطرد الأسماء والصِّفات.

ب. **بالنّحت:** أي بصوغ وحدة مُعجميَّة جديدة بسيطة من وحدتين بسيطتين أو أكثر، ولم يكن للنَّحت في العربيَّة قديما شأن يذكر؛ فإنَّه يندر في ألفاظ اللُّغة العامَّة ويكاد ينعدم في المصطلحات، وقد أكسبه المحدثون قدرة توليديَّة واعتمدوه في وضع المصطلحات، وخاصَّة في الوحدات الاسميَّة.

والنَّوع الثَّالث: هو التَّوليد بالتَّغيير الدَّلالي وهو ضربان:

أ. بالمجاز: أي بأن يُنتقل بوحدة مُعجميَّة ما من دلالتها الأصليَّة الَّتي وضعت لها في أصل استعمالها إلى دلالة جديدة إمَّا بتوسيع الدَّلالة الأصليَّة توسيعا

---

(1) تسمّى هذه الظّاهرة في الصّوتيات "إقحاما" ينظر، مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 47.

مُؤدّيا إلى التَّعميم وإمَّا بتضييقها تضييقا مُؤدِّيا إلى التَّخصيص، فالمجاز إذن هو إسناد دالّ ما أصلي إلى مدلول مُحدث، وقد كان هذا الضَّرب من التَّغيير ولا يزال من أقوى وسائل توليد الوحدات المعجميَّة بنوعيها: العامّة والمخصَّصة[1].

ب. بالتَّرجمة الحرفيَّة، أو النّسخ: والتَّرجمة الحرفيَّة ضرب من الاقتراض دلاليٌّ ينتقل فيه المدلول دون الدّال من لغة مصدر إلى لغة مورد، أي أنَّها تكون بإسناد مدلول غير أصلي - لأنَّه مقترض - إلى دالّ قَائم في اللُّغة المقترضة. وقد كان لهذا الضَّرب من التَّوليد أثر مهم في العمل المصطلحي العربي القديم، أما العربيَّة الحديثة فإنَّ تأثيره فيها كبير، سواء في ألفاظ اللُّغة العامَّة أم في المصطلحات[2].

والخلاصة أنَّ الوحدة المُعجميَّة إمَّا أن تكون عامَّة. فهي لفظ، وإمَّا أن تكون مخصَّصة، فهي مصطلح، وأنَّ المعجم يكون عامًّا إذا كان قوامه اللَّفظ، ويكون مختصا إذا كان قوامه المصطلح.

واللَّفظ والمصطلح فرعان لأصل واحد هو الوحدة المعجميَّة، وهذا "الأصل" هو قوام علم المعجم مثلما أنَّ الجملة هي قوام علم التَّركيب، على أنَّ المعجم - بصنفيه العام والمختصّ لم يلق من الدَّرس اللِّساني الحديث حظًّا، فإنَّ المحدثين قد حاولوا الاهتمام بالمعجم اللُّغوي العامّ، لكن مخالفة المعجم لبقية نظم اللُّغة في تحوُّله قد جعلتهم يعتبرونه صعب الإخضاع للنِّظام، فاللُّغة تُعَدُّ نظاما إذا اتَّسمت مكوناتها بالاستقرار أو بالتَّحوُّل البطيء، وهذه السِّمة هي الغالبة على بقية نظم اللُّغة لأن مجالات بحثها الأساسيَّة هي العلاقات بين الرّموز اللُّغويَّة ذاتها، أمَّا المعجم فإنَّ من مجالات بحثه الأساسيَّة العلاقات بين الرُّموز اللُّغوية والموجودات، وقد عُدَّ المعجم - لخاصية التَّحول فيه - "كشفا مفتوحا" غير قائم بذاته، بل هو مرتبط بنظم أخرى، وخاصة "علم الصَّرف" و"علم الدَّلالة" و"علم التَّركيب"، والمستفيد من هذه التَّبعية هو علم النَّحو، فإنَّ كثيرين من المحدثين

(1) مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 43.

(2) مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 43.

يعتبرون المعجم فرعا من فروع النَّحو ومكوّناً من مكوِّناته.

أمَّا المعجم المختصُّ فأسوأ حظًّا من المعجم اللُّغوي العام. فإن قيام البحث اللِّساني الحديث على مكونات اللُّغات الطَّبيعيَّة، قد أخَّر الاهتمام بالمكوِّن المعجمي المصطلحي، فلم يَتَّخذ المصطلح مجالا للبحث إلَّا في السَّنوات المتأخِّرة، لكنَّه فُصل عن علم المعجم بتصوُّر علم آخر قد جعل قوامه هو "علم المصطلح".

ثانيا: التَّوليد المصطلحي

إنّ الحديث عن الوحدات المعجميّة يقودنا إلى البحث عن حقيقتها أو ماهيتها، فهي صنفان: صنف الوحدات العامّة، وهي الألفاظ وهي قوام المعجميّة العامّة النّظريّة والتّطبيقيّة، وصنف الوحدات المخصّصة، وهي المصطلحات، وهي قوام المعجميّة المختصّة النّظريّة والتطبيقية.

والمعجميّة المختصَّة النّظريّة هي المكوِّنة لما يسمّى بعلم المصطلح أو المصطلحيّة (Terminologie)، وموضوعه البحث في المصطلح من حيث مكوّناته ومفهومه ومناهج توليده، والمعجميّة المختصّة التّطبيقية هي المكوّنة للمصطلحيّة التّطبيقيّة (Terminographie)، وموضعها البحث في المصطلح من حيث مناهج تقييسه، ومناهج تكنيزه، جمعًا ووضعًا.

وعليه يلاحظ أنّ توليد المصطلح هو باب من أبواب المعجميّة المختصّة النّظريّة، وهو مرتبط بخاصيّة أساسية في الوحدة المعجميّة بصنفيها، أي الوحدة العامّة والوحدة المخصّصة، هي خاصّية التّوليد، فليس التّولّد في اللّغة مقصورا على الجمل الّتي يحدّثها المتكلّم في أنواع المقالات (Enoncés) الّتي يُنشئها، بل هو يشمل المفردات أيضا.

وقد اعتمدت اللّغات، ومنها العربيّة، منذ القديم في توليد الوحدات المعجميّة الجديدة، لتعويض ما بلي، أو لسدّ الخانات الّتي ينتبه مستعملو اللّغة إلى فراغها أصنافا من التّوليد أهمها وأشهرها خمسة، هي:

1. التّوليد الصّوتي

ويكون في العربيّة بإحداث وحَدَات معجميّة جديدة ذات تأليفات صوتيّة مستقلّة، نتيجة الظّواهر التّعاملية بين أصوات اللُّغة، مثل الإبدال والقلب المكاني والتّماثل والتّباين وأكثر هذه الموترات تكون عضويّة، وهي تابعة دلاليًّا للأصول الّتي تفرعّت عنها، فهي كالبدائل لها، عديمة السِّمات الدّلالية المستقلّة، وتلك التّبعية تكسبها في المعجم الخاصّيّة الإطنابية، على أنّ من التّوليد الصّوتي نوعا يكون بإقحام صامت في تأليف الوحدة المعجميّة الصّوتية، يكون في صدرها أو في وسطها أو في آخرها، ويرافقه إعطاء الصّيغة المولّدة دلالة جديدة، تكون عادة ذات صلة بدلالة الصّيغة الأصليّة[1].

2. التّوليد الصّرفي

ويكون في العربيّة بإحداث وحدات معجميّة جديدة لها صيَغُها الصّرفية المستقلّة ودلالاتها الخاصّة بها. فهو إذن - مثل التّوليد الصّوتي - توليد شكلي أو صوري، لكن الأشكال أو الصُّور المولَّدة تكون ذات دلالات، والمشهور ومن هذا الصّنف في العربيّة أربعة أنواع:

الأوّل: هو الاشتقاق، وهو صَوْغ وِحْدَةٍ معجميّة ذات بنية صرفيّة بسيطة من أصل ما، يكون إمّا جذرا، وهو أصل نظري مفترض مكوّن من الصّوامت وإمّا جذعا، وهو الصّيغة المولّدة من الجذر أو المولّدة من الجذع نفسه بعد استقراره في معجم اللّغة العام.

فالجذع إذن هي المقولات المعجميّة الخمس أي الأفعال والأسماء والصّفات والظّروف والأدوات، والنّوع **الثّاني**: هو النّحت، ويكون بصَوْغٍ وِحْدَةٍ معجميَّة بسيطة من وحدتين معجميتين بسيطتين[2]. (أو من وحدة معجمية، بسيطة

---

(1) مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 47.

(2) يوجد اختلاف بين اللّغة السّامية واللّغات، الهندية الأوروبية في فهم "النّحت" و"التّركيب"، فإن ما يسمّى تركيبا (Composition) في اللّغات الهندية الأوروبية يمكن أن يسمّى نحتا في اللّغات السامية.

ولاحقة أجنبية)، وذلك إما بضمّ إحداهما إلى الأخرى دون حذف، مثل ضمّ الأداة لام إلى الأمم "أدريَّة"، لتوليد "لا أدريّة" وإمّا يضمُّ إحداهما إلى الأخرى مع حذف مكوّن أو أكثر من مكوّنات التَّأليف الصّوتي، في إحداهما أو في كلتيهما، كأن يضمّ الاسم "شبه" إلى الصّفة "غروي"، لتوليد "شبغروي"، والنّوع الثّالث من التّوليد الصّرفي هو التّركيب، ويكون بالجمع أو المزج بين وحدتين معجميّتين بسيطتين أو أكثر إمّا جمعا مزجيّا يتولدّ عنه التّركيب المزجي، وإمّا جمعا بالإضافة يتولّد عنه التّركيب الإضافي، وإمّا جمعا بالإسناد يتولدّ عند التّركيب الإسنادي، وهذه الضّروب الثّلاثة من التّركيب تتولّد عنها الوحدات المعجميّة المركّبة.

3. التّوليد الدّلالي

ويكون بإحداث مدلولات جديدة في اللّغة تحملها دوال موجودة فيها، فهو إذن ليس توليدا صوريًّا أو شكليًّا مثل التّوليد الصّرفي الّذي نتج عنه ظهور دوال جديدة في اللّغة، بل هو توليد لمدلولات جديدة دون الدّوال وهذا الصّنف من التّوليد نوعان: الأوّل هو المجاز، وذلك بأن ينتقل بوحدة معجميّة ما من دلالتها الأصليّة الّتي وضعت لها في أصل استعمالها اللّغوي إلى دلالة جديدة، إمّا بتوسيع الدّلالة الأصليّة توسيعا مؤدّيا إلى التّعميم، وإمّا بتضييقها تضييقا مؤدّيا إلى التّخصيص[1]، والنّوع الثّاني هو التّرجمة الحرفيّة أو النّسخ، وهو ضرب من الاقتراض الدّلالي ينتقل فيه المدلول دون الدّال من لغة مصدر مُقْرضة إلى لغة مَوْرد مُقترضة فالتّرجمة الحرفيّة إذن هي إسناد مدلول غير أصلي إلى دالٍّ من دوال اللُّغة المقترضة.

4. التّوليد بالارتجال

والارتجال هو اختلاف وحدة معجميّة جديدة تتوفّر فيها ثلاث خصائص تمييزيّة ضروريّة توفّرا طبيعيّا، وهي الانتماء المقولي، والتّأليف الصّوتي، والبنية

(1) مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 48.

الصّرفيّة، وأمّا خصّيصة الدّلالة فيُحَقّقُها المرتجل وحده أو يحقّقها طول الاستعمال وتَواتُره، على أنّها قد لا تحقّق البتّة، ويمكن تصنيف الارتجال إلى نوعين:

الأوّل: نسمّيه ارتجالا حقيقيّا، ويكون باختلاف ومستعمل اللّغة مفردة عامّة أو مصطلحا اختلاقًا من أصل لا وجود له في الاستعمال اللّغوي، ومن أشهر أمثلته في العربيّة كلمة "الشيفران" الّتي ذكرها بشار بن برد في تشبيه خَدّ الأتان الّتي عشقها حماره، والنّوع الثّاني: نسمّيه ارتجالا اتّباعيًّا، وهو صَوْغُ مفردة اتّباعا لمفردة تسبقها فتكون لها بنيتها ولا تختصّ بمعنى يفرد لها بل يلحق معناها بمعنى المفردة المتبوعة، وهذا كثير في العربيّة فيما يسمّى «باب الاتّباع والمزاوجة» والارتجال بنوعيه مقبول في العربيّة: «فإنّ الأعرابيّ إذا قويت فصاحته واتّسمت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به، فقد حُكي عن رؤبة وأبيه أنّهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليها، وعلى نحو من هذا قال أبو عثمان [المازني]: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"»[(1)].

5. التّوليد بالاقتراض

والاقتراض هو أن تأخذ لغة مورد وحدات معجميّة من لُغة مصدر، وليس هذا "الأخذ" توليد بالمعنى الّذي رأيناه للتّوليد في الأصناف السّابقة، بل هو "نَقْلٌ"، لوحدات مُعجميّة من لغة ما على لغة أخرى أجنبيّة عنها، وهذا النّقل يلجأ إليه نظريًّا إذا لم تستطلع الجماعة المستعملة للّغة المقترضة أن تسدّ الخانات الفارغة في لغتها بالأصناف السّابقة من التّوليد على أن يكون الاقتراض ضروريّا.

وأصناف التّوليد الخمسة الّتي ذكرناها مشتركة بين اللّغات وقد عرفتها العربيّة طيلة المراحل المعلومة من تاريخ استعمالها فكانت عوامل تطوّرها الأساسيّة.

وقد كان التّوليد في القديم عفويّا أكثر ممّا كان متعمّدا مقصودا، لكنّه اليوم متعمّد مقصود أكثر ممّا هو عفوي.

---

(1) الخصائص، ابن جني، ج25/2.

ثالثا: المبادئ المنهجيّة في إعداد المصطلح العربي الحديث

وبناء على التّوليد المصطلحي استخلص العرب المحدّثون عدّة مبادئ اعتبروها مقياسا لوضع المصطلح العربي الحديث وهي صنفان:

1. مبادئ عامّة

تمثّل "اختيارات مبدئيّة" موجّهة لمواقف مترجم المصطلحات الأعجميّة أكثر ممّا هي موجّهة لعمله التّوليدي المصطلحي، ويمكن استخلاص خمسة مبادئ أساسيّة هي:

أ. الأخذ بالقياس في اللّغة.

ب. قبول السّماع من المحدثين وخاصّة ما شاع من ألفاظ قد ولدوها في كتاباتهم غير المصطلحيّة أو في حرفهم وصناعاتهم الّتي يمارسونها.

ج. الاقتباس من التُّراث باستخراج المصطلحات من المكتبة العربيّة القديمة وإحياء ما هو جدير بالإحياء تمثُّلا بمبدأ آخر مندرج تحت هذا هو "تفضيل المصطلح العربي القديم على الجديد".

د. تفضيل العربي على المعرب.

هـ. إكساب المصطلح العربي الدِّقَّة والخصوصيّة[1].

وأهمُّ هذه المبادئ الأول والخامس لصلتهما بمنهج التَّوليد، فإن مبدأ الأخذ بالقياس ذو قيمة كبيرة في التَّوليد الصَّرفي خاصَّة لأنَّه يسمح بقياسية صيغ صرفية كثيرة كانت تُعَدُّ، سماعيَّة، وأما المبدأ الخامس فله أهميَّة في التَّوليد الدَّلالي لأنَّ فيه دعوة إلى تجنيب المصطلح المولّد الغموض والغرابة والتَّعميم والاشتراك، فإنَّ هذه من سمات الوحدة المعجميَّة العامَّة القابلة لاكتساب الدَّلالة الإيحائيَّة والوظيفة الأدبيَّة، أما الوحدة المعجميَّة المُخصَّصة أي المصطلح، وخاصَّة إذا كان علميا، فإن من أهمِ سماتها ذاتية الدَّلالة وأحاديتها وخصوصيّتها.

(1) مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 70.

وأمّا المبادئ الثّلاثة الباقيّة فتهمُّ عمل المترجم باعتباره مترجما وليس باعتباره واضعا للمصطلح، لأن مقالات المحدثين ونصوص التُّراث تقدِّم للمترجم مادَّة مصطلحية جاهزة صالحة لمقابلة الخصوصيَّات المعجميَّة في اللُّغة المصدر، على أنَّ تلك المقالات والنُّصوص قد تكون ذات دخل في التَّوليد الدَّلالي إذا عمد المترجم إلى بعض مادَّتها، وهذا التَّجوّز كثير الحدوث، وهو مدعاة إلى مخالفة المبدأ الخامس لأنَّه يؤدِّي إلى إفقاد المصطلح العربي الدِّقَّة والخصوصية وإيقاعه في الأدبيَّة والتَّعميم[1].

2. مبادئ خاصة

ممنهجة لتطبيق قواعد التَّوليد، أي لكيفية توليد المصطلح الجديد، فهي إذن مبادئ تتحكَّم في منهجية التَّوليد من حيث صورة المولَّد أو صيغته، ومن حيث دلالته وقد صُنِّفت تلك المبادئ بحسب انتمائها إلى الخصائص الضَّروريَّة التَّمييزيَّة في الوحدة المعجميَّة، وهي أربع: الانتماء المقولي، والتَّأليف الصَّوتي، والبنية الصَّرفيَّة والدَّلالة على أن المبادئ قد أهملت كليًّا الانتماء المقولي، فلم تهتم بمقولية المصطلح من حيث هو اسم أو فعل أو صفة أو ظرف، وعلى هذا الأساس: "فإن الاصطلاح يحصل من الانتقال باللَّفظ من التَّعميم إلى التَّخصيص، والأسماء من بين أنواع المقولات المعجميَّة أقبَل لذلك الانتقال، وهي على اكتساب المفاهيم أقدَر"[2].

على أنَّ هذا لم يمنع وجود الأفعال والصِّفات بكثرة في المعاجم المختصَّة العربيَّة الحديثة، رغم ضعف الأفعال في الاصطلاح لانتمائها إلى اللُّغة العامَّة، وقابليتها للتَّرجمة بمعانيها، وبناء على هذا فقد اقتُرح أربعة أنواع من المبادئ الخاصَّة، وهي:

---

(1) نفسه، ص 71.

(2) مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 72.

1. التَّأليف الصَّوتي

وقد قلّ الاهتمام به، فخصّ بثلاثة مبادئ، دعا الأوّل إلى تجنّب تنافر الحروف في المصطلح تسهيلا للنُّطق به، ودعا الثَّاني إلى تفضيل اللَّفظ ذي المخارج اللَّيّنة، الَّذي تكثر حروف الذّلاقة ودعا الثَّالث إلى تفضيل الصِّيغة القليلة الحركات على الصِّيغة ذات الحركات المتوالية، ففي الثُّلاثي مثلا يُفضّل ساكن العين على متحرِّكها، فهذه المبادئ الثّلاثة تدعو إلى نوع من "الجماليَّة البلاغيَّة" الَّتي يُستحسن توفُّرها في الوحدة المعجميَّة العامَّة القابلة للانتظام في نصٍّ أدبي.

2. البنية الصَّرفية

اهتمت المجموعات الأربع بمسألتين مُتَّصلتين ببنية المصطلح المولّد الصَّرفية: **الأولى**: هي بساطة البنية فقد اتفقت كلّها على تفضيل الوحدة المعجميَّة البسيطة والمتكوّنة من عنصر واحد على الوحدة ذات البنية المركَّبة (المتكوِّنة من عنصرين) والوحدة ذات البنية المعقَّدة والمتكوِّنة من أكثر من عنصرين) والحجَّة المقدَّمة هي أنَّ الوحدة البسيطة تساعد على تسهيل الاشتقاق والتَّصريف، ولا يخفى ما في هذا المبدأ من الضُّعف والوهن لأنَّه ينفي قاعدة التَّركيب في التَّوليد ويكاد ينفي قاعدة النَّحت، وتكفي نظرة عاجلة في أيِّ معجم عربي مختصّ لتبين استحالة تطبيق هذا المبدأ تطبيقا عاما، فإنَّ المصطلحات المركَّبة والمعقَّدة في معاجمنا المختصَّة كثيرة جدًّا.

والمسألة الثَّانية: هي السَّوابق واللَّواحق، وعلى هذا الأساس فإنَّ الاتِّجاه العامّ هو الميل إلى ترجمة هذه الزَّوائد التي تعدُّ مخالفة لطبيعة البنية في الكلمة العربيَّة ولكن المتأمِّل في معاجمنا المختصَّة يبين الفوضى الغالبة في ترجمتها ويُظهر التَّذبذب بين ترجمتها وتعريبها، وقد أوضح الدُّكتور إبراهيم بن مراد ترجمة لاحقة "Oide" وقد نقلت إلى سبع عشرة طريقة، إذن فإنَّ هذه المسألة ما زالت[1]

---

(1) من قضايا المنهج في نقل المصطلح ووضعه وتقييسه في اللغة العربية، إبراهيم بن مراد، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، تونس 1992، ص 107.

في حاجة إلى التَّدقيق والضَّبط وخاصَّة من حيث صلتها بالنَّحت وقابليَّة البنية الصَّرفية العربيَّة للخاصِّية السَّلسة المقيَّدة.

3. الدَّلالـة

وقد اهتمَّت المجموعات الأربع بثلاث مسائل: **أولاها** نسمِّيها "أحاديَّة التَّسميَّة" وذلك بأن يُخَصَّص مصطلح واحد لمفهوم الواحد فلا يشترك في المفهوم الواحد اسمان أو أكثر فيُتَجَنَّب بذلك التَّرادف، **والمسألة الثَّانية**، هي "أحاديَّة الدَّلالة"، أي أن يكون المصطلح المولَّد ذا دلالة واحدة في الحقل الَّذي ينتمي إليه، فلا تعدُّ بذلك دلالاته فيكون من المشترك، فالمبادئ الخاصَّة بهذه المسألة إذن تدعِّم إلى تجنُّب الاشتراك الدَّلالي، وأمّا ثالثة المسائل فليس للعلم فيها دخل بل هي تربويَّة أخلاقيَّة محضة وهي "تجنب النَّافر والمحظور من الألفاظ".

4. الاقتراض المعجمي

وجلّ المبادئ في المجموعات الأربع تؤكِّد أمرا واحدا، هو تفضيل المعرب على الدَّخيل، وذلك في مستوى التَّأليف الصَّوتي وفي مستوى المهنة الصَّرفية، أمَّا في الأوَّل فقد دُعي إلى أن ينطق بالمعرّب كما عرفته العرب، وإلى أن يُرجّح من المقترضات ما يُسهِّل نطقه وهي طريقة تعريب الأصوات الأعجميَّة التي لا مقابل لها في العربيَّة، لم يُعتن بها العناية الكافيَّة، وأمَّا في مستوى البنية الصَّرفيَّة فقد دعا إلى التَّغيير في شكل الَّلفظ الأجنبي حتَّى يصبح موافقا للصِّيغة العربيَّة، وذلك بأن يتناول بالحذف أو بالزِّيادة حتَّى يلحق ببنية صرفيَّة عربيَّة فيخضع لمقاييس العربية ويصبح معرَّبا تامًّا.

ويتبيَّن من هذا القسم الثَّالث الأخير إذن أنَّ المبادئ وُضعت لترجمة العمل في توليد المصطلح العلمي العربي الحديث، سواء كانت عامَّة أم كانت خاصَّة، ومثاله مبادئ لم تستخلص في الغالب من واقع اللُّغة وحقيقة استعمالها، ولم تُراع فيها طاقات اللُّغة الحقيقة على التَّطوُّر والتَّجدُّد.

وبناء على هذا قد بيَّن لنا هذا البحث أن المحدثين من العرب قد اعتمدوا في توليد المصطلح قواعد ومبادئ، لكن هذه القواعد لم ترق إلى مستوى القواعد

النَّظريَّة القائمة على جهاز نظري وجهاز مفهومي قويين، فلم ينته بها إلى توليد مصطلح عربي نام متطوِّر مواكب لتطوّر المفاهيم والأشياء، فهو قواعد منتقاة لم تراع في اعتمادها قدرات اللّغة الحقيقيّة على التَّطوُّر، فكانت قليلة العدد، مضطربة التَّطبيق، وأمَّا المبادئ فلم تخرج عمَّا فُرض على القواعد من القيود، فكانت في الغالب نتيجة تصور اللُّغة على ما يُراد لها أن تكون عليه، وليس نتيجة الواقع الَّذي هي عليه بالفعل، ولذلك لم تؤكّد إكساب المصطلح المولَّد الدِّقَّة والخصوصيَّة فلا شك أنَّ ما يطبَّق من القواعد ومن المبادئ في حاجة إلى أن يوضع في منهجيَّة عامَّة في التَّوليد المصطلحي تكون ذات أسس نظريَّة وتطبيق واضحة متكاملة تراعي خصوصيات تولّد الوحدة المعجمية المخصّصة، وطاقات اللُّغة على التَّطوُّر والتَّوليد.

على أنَّ تلك المنهجيَّة لا تكون متينة دقيقة وافية بالغرض منها إلَّا إذا نظر إلى قضيَّة التَّوليد المصطلحي ضمن إطار أعمّ هو التَّوليد المعجمي، وذلك بالرَّبط بين المصطلحيَّة وعلم المعجم والرَّبط بين التَّوليد المصطلحي والنَّظريَّة العامَّة في الإبداعيَّة المعجميَّة، على أنَّ التَّوليد المصطلحي في اللَّغة العربيَّة اليوم صلة بمبحث آخر هو نظرية التَّرجمة، فإنَّ المصطلح العربي المولَّد مازال يعتمد المصطلح الأعجمي مرجعا أساسيًّا يحدِّد خصّيصته الدَّلاليَّة بل يتحكَّم في بنيته الصَّرفيَّة في أحيان كثيرة، ولذلك فإنَّ النَّظر في التَّوليد المصطلحي مخرج إلى النَّظر في نظريَّة التَّرجمة أيضا.

5. أثر المصطلح العربي الحديث في علوم اللُّغة

1. يتَّضح من تاريخ تكوُّن المصطلحات اللُّغويَّة المعاصرة أنَّها بدأت بداية متواضعة عند الطَّهطاوي (1801 - 1872)، وذلك عندما حاول تعريف معاصريه بعدد اللُّغات الأوروبيَّة القديمة والحديثة، وهنا نجد مصطلحي: اللُّغة واللِّسان، ذكر: اللِّسان الفرنساوي، واللُّغة الفرنسيَّة، كما كتب عن اللُّغة العربيَّة، واللُّغة اللَّاتينيَّة وغيرها وقد أفاد الطَّهطاوي كذلك من كلمة يونانية معربة منذ العصر العبَّاسي، ومن

كلمة فرنسيَّة وقال بأنَّ المصطلح "فَنُّ تركيب الكلام، فكأنَّه يقول فَنُّ النَّحو"[1].

وهنا نجد الاقتراض المعجمي يتوازى مع بيان المحتوى بكلمات عربيَّة شارحة.

2. بدأت كلمات جديدة تتَّخذ دلالات اصطلاحية عند العلماء، وأصبح عدد كبير منها من الرَّصيد الأساسي للمصطلحات اللُّغويَّة منها كلمة: قاموس تحوَّلت من اسم على أحد المعجمات فأصبحت كلمة عامَّة دالَّة على كلِّ أفراد هذا النَّوع من المؤلَّفات اللُّغويَّة، فكلمة قاموس مثال واضح لبداية استخدام كلمة موروثة بمعنى اصطلاحي جديد أخذ يستقرُّ في بداية النَّهضة الحديثة في مصر، وعليه فإنَّنا نجد بداية استقرار كلمة قاموس للدَّلالة على ذلك النَّوع من المراجع اللُّغويَّة أنَّها تعود إلى الفترة 1822 - 1832.

3. ومن المفيد أيضا أن تجمع المصطلحات الَّتي وردت في كتب رُوَّاد النَّهضة وفي مُقدِّمة الطَّهطاوي والشَّدياق، والمصطلحات الَّتي وردت في عدَّة دوريات ومجلَّات حديثة، ومن أشهر علمائها جرجي زيدان، وإبراهيم اليازجي وأنساس ماري الكرملي، فهذه المطبوعات المتخصِّصة وغير المتخصِّصة أسهمت بشكل واضح في تكوين مصطلحات استعرت اليوم بدلالات محدَّدة مستحدثة، منها المصطلحات: قاموس، معجم، مجمع، اللُّغات السَّاميَّة، التَّراكيب المعجميَّة وذلك إلى جانب المصطلحات المستخدمة في الكتب الثَّقافيَّة والتَّعليميَّة لتعرف الجديد من المصطلح اللُّغوي.

4. دخل المصطلح اللُّغوي مرحلة جديدة بعد سنة 1908م، إنَّ التَّحول الجديد وثيق الصِّلة باتِّجاهات الباحث اللُّغوي الإيطالي جويدي مختصر علم اللُّغة العربيَّة الجنوبيَّة سنة 1929، أما برجشتراسر فكان يفيد من المصطلح نفسه، وقد ألَّف، التَّطوُّر النَّحوي للُّغة العربيَّة"، ونجد فيه مصطلح علم اللُّغة التَّاريخي كما ابتكرت مصطلحات، علم الأصوات العمومي، والتَّغيُّرات الصَّوتيَّة المطلقة، والمقيَّدة، وكلُّها مصطلحات جديدة في تركيبها ودلالاتها الحديثة.

(1) الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، محمد فهمي حجازي، ص 217.

5. لقد أدرك برجشتراسر الفروق بين المصطلحات التُّراثيَّة والمصطلحات الحديثة، ولم يكن يفيد من المصطلحات التُّراثيَّة والمصطلحات الحديثة، ولم يكن يفيد من المصطلح التُّراثي إلَّا عند يقينه من مطابقة المفهوم الجديد للمفهوم التُّراثي، ولهذا وجد من الضَّروري عند التَّعبير عن مصطلح Assimilation أن يضع مصطلح التَّشابه أو التَّماثل وأن يوضِّح الفرق بين مفهوم التَّماثل في علم اللُّغة الحديث ومفهوم الإدغام عند النُّحاة العرب: كما نجده عدم الإفادة من مصطلحات تُراثيَّة منها الهمس والجهر، وذلك لأنَّ دلالة المصطلحين الأوروبيَّين كانت موضع نظر وخلاف وهنا نجد الإفادة المباشرة من المصطلحات الأوروبيَّة في وضع المقابل العربي، وبين برجشتراسر موقفه، بقوله: "مصطلحات غير اصطلاحاتنا، أصل بعضها غامض، ولكن معناها واضح، وهي: مجهور بمعنى صوتي ومهموس بمعنى غير صوتي"، وعليه فقد ميَّز برجشتراسر الأصوات إلى صوامت وصوائت وحركات ممدودة وغيرها من المصطلحات.

6. لقد استقرّت اتجاهات البحث اللُّغوي الحديث في اتِّجاهين أساسيَّين، فقد ظلَّت المدرسة السَّامية المقارنة يمثِّلها خليل يحيى نامي ومراد كامل وإبراهيم السَّمرائي، والسّيِّد يعقوب بكر تتعامل برصيد المصطلحات الَّتي كانت قد استقرَّت منذ عرفت المنطقة العربية الدِّراسات السَّامية المقارنة، أمَّا المدرسة اللُّغويَّة التي ارتبطت بإبراهيم أنيس ومن درسوا علم اللُّغة العام مع اهتمام خاص بعلم الأصوات، فكانت تمثل تيَّارا موازيا فتكونت أكثر المصطلحات المتداولة بجهود هؤلاء اللُّغويِّين[1] كما عبَّرت هذه المصطلحات عن المفاهيم الأساسيَّة للتَّحليل اللُّغوي، كما تحدَّدت في إطارها أسماء مُقنّنة للُّغات السَّامية ولهجاتها وللُّغات الإفريقيَّة وهكذا تجاوزت هذه المصطلحات في أكثر الاستخدام الفردي وأصبحت رصيدا أساسيًّا في علم اللُّغة، وعلى إثر هذا وضعت مصطلحات كثيرة، منها علم اللُّغة التَّقابلي، وعلم اللُّغة التَّطبيقي والبنيويَّة، والبنية السَّطحيَّة والبنية العميقة،

---

(1) الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، ص 220.

والنَّحو التَّوليدي التَّحويلي، وقد أصبحت هذه المصطلحات من الرَّصيد المشترك عن اللُّغويّين العرب.

7. كما تكوَّنت عند عدد من اللُّغويّين اللُّبنانيّين مصطلحات تتَّفق إلى حَدٍّ بعيد مع أشقَّائهم في مصر والعراق، وإن احتفظت في حالات محدودة بطابعها الخاص، فقد ذكر ريمون طحَّان في كتابيه عن "الألسنية"[(1)] بين هذه التَّسميَّة وتسميتين أخريين هما: الدِّراسات اللُّغويَّة والعلوم الألسنيَّة، وقد أفاد كثيرا من الاقتراض المعجمي في كل مصطلحات الفونتيكا Phonétique والفونولوجيا Phonologie والفونيم Phonème. أمَّا المصطلحات التُّراثيَّة فقد استقرَّت على نحو ما عند بعض اللُّغويّين، وهكذا نجد مصطلحات المخرج والحنك والجهر والهمس والتَّرقيق والإطباق والقلب المكاني، وهكذا استمر بناء المصطلحات اللُّغويَّة على نحو يتَّسم بالاطِّراد والخلاف المحدود.

8. أمَّا في المغرب العربي، فقد ظهرت جهود تمثَّلت في كتب رشاد حمزاوي وقد أعدَّ معجما تسجيليا للمصطلحات اللُّغويَّة الحديثة في اللُّغة العربيَّة، ومنهم من اقتصر على التَّرجمة، وتُعدُّ التَّرجمة الَّتي أعدَّها صالح القرمادي سنة 1966 لكتاب "دروس في علم أصوات العربيَّة" لجان كانتينو مُهمَّة في تعريف مشكلة المصطلحات اللُّغويَّة، وقد عَرَف القدماء هذا التَّخصُّص باسم علم اللُّغات Linguistique أو علم اللُّغات العام، ولكن القرمادي أفاد من مصطلح مشرقي نادر، وهو الألسنيَّة وجعل تسمية لعلم اللهجات Dialectologie وعبَّر عن المختصِّ في اللهجات بأنَّه عالم في الألسنيَّة Dialectologie، وتتَّسم محاولات القرمادي بقلة الاقتراض المعجمي، حاول أن يميِّز المفاهيم بكلمات عربية، فقد ميَّز علم الأصوات أو الصَّوتيات Phonétique عن علم وظائف الأصوات Phonologie

---

(1) العربية، ريمون طحان، بيروت، دار الكتاب اللبناني 1972، (سلسلة الألسنية 1، 2) ميشال زكريا، والألسنية وعلم اللّغة الحديث المبادئ والأعلام، ميشال زكريا، ط2، بيروت المؤسّسة الجامعية، مدارسات، 1983، وله أيضا، الألسنية التّوليدية والتّحويلية وقواعد اللّغة العربية والجملة البسيطة، بيروت المؤسّسة الجامعية للدّراسات والفكر، 1983.

ولكن مشكلة المصطلحين تظهر عند النِّسبة إليهما؛ فالأوَّل صوتي والثَّاني وظائفي، والكلمة الأخيرة غير دَالَّة.

أمّا مصطلح Phonème فقد حاول نقله إلى العربيَّة تارة بكلمة صوت وتارة بكلمة صوتم، ومن الجانب الآخر فقد بالغ القرمادي في الإفادة من المصطلحات التُّراثية على نحو جعل القارئ يخلط بين مفهومين مختلفين، كلمة حرف دالَّة والتُّراث على الرَّمز المكتوب والصَّوت المنطوق، فجعلها القرمادي ترجمة لكلمة Consonne في مقابل الحركة Voyelle.

9. لقد كان مصطلح علم اللُّغة آخذا في الاستقرار عند المتخصِّصين في المشرق وتونس، فإذا بنا نواجه بمصطلح اللِّسانيات في إطار زاعم أن الشُّروط الضَّرورية لعالم اللُّغة مجتمعة عند عدد من الباحثين في المغرب، وبهذا بدأت الدَّعوة إلى تعديل المصطلحات القائمة، وقد شغل بعض اللُّغويين بالدِّفاع عن المصطلحات القليلة الَّتي وضعوها.

10. إنَّ قضيَّة المصطلح اللُّغوي لا يمكن أن تؤخذ برؤية فرديَّة ولا يمكن أن تبحث بطريقة النَّظر في المصطلح المفرد ثم الخلاف حوله والتَّشكيك فيه وإعادة النَّظر فيه، لقد ظهرت في السَّنوات الماضيَّة مجموعة طيبة من المعجمات الثُّنائيَّة اللُّغة بالمصطلحات اللّغويَّة، أعدَّها أعلام تجمعهم الرَّغبة في مواجهة هذه المشكلة، وتفاوتت مناهجهم بين التَّسجيل والاختيار الواعي وإكمال النّقص باختراع مصطلحات فرديَّة، ولن ننظر هنا في المصطلحات الواردة في هذه المعجمات بهدف مقارنتها بشكل جزئي ولكنَّنا نَودُّ أن نخرج من النَّظر في هذه المعجمات وفي الكتب اللُّغويَّة المترجمة والمؤلَّفة بالعربيَّة بمفهوم العامَّة لعلم المصطلح.

رابعًا: إشكالية وضع المصطلح

المصطلح لفظ يوضع للدَّلالة على مفهوم من المفاهيم التي أنتجها علم من العلوم خلال مرحلة مُعيَّنة من مراحل تطوُّره، وتنبني على مضمون حدّه وحدود بقيَّة

ما ينتظم معه من مصطلحات أحكام قضايا ذلك العلم في ما تثبته لموضوعاته أو تنفيه عنها من أعراض، حسب التَّصوُّر السَّائد لتلك الموضوعات في تلك المرحلة من مراحل تطوُّر ذلك العلم.

ويفهم من منطوق هذا التَّعريف أن المنظومة الفكريَّة لعلم من العلوم كما تكون قد استقرَّت واستوت في فترة مُعينة لدى مدرسة من مدارس البحث العلمي، هي الّتي تعطي الوجود في التَّصوُّر لماهيات الموضوعات المتداولة في حظيرتها ولمفاهيم الأعراض المخبرة عن تلك الموضوعات، وكذا لمنظومة الصِّفات والكليَّات الدَّاخلة في منظومة التَّعريفات والتَّحديدات المعتمدة. معنى هذا الكلام أن المفاهيم والماهيات التَّصوريَّة لعلم من العلوم ليس لها أيُّ وجود أنطلوجي أو ميتافيزيقي قبلي سابق على قيام ذلك العلم، وأنَّ العلم هو الَّذي يخلق المواضيع ويبري الأدوات المفهوميَّة الَّتي تنبني بها عمليَّاته المنطقيَّة من تصورات مقوليَّة وأحكام حملية وتصديقيَّة وتعيينات، فحينما يعرف ابن جني الضَّاد بقوله: "الضَّاد حرف مجهور، وهو أحد الحروف المستعليَّة"[1]، فإنَّه يحيا ضمنيًّا على التَّعريفات الفيزيولوجيَّة الَّتي كان قد عرف بها عناصر هذا التَّعريف من (حرف) و(جهر) و(استعلاء)، فالمضمون **الماهي** لمصطلح (حرف) بالمفهوم المعتمد في التَّعريف السَّابق نتيجة من نتائج تأسيس العلم الَّذي خرط المفهوم خرطا وليس معطى سابقا من معطيات الحسِّ المشترك العام، فقد مرّ على الإنسان حين من الدَّهر قبل أن يتوصَّل تدريجيا إلى صناعة تصوريَّة تمكن من تمثيل المادَّة اللُّغويَّة المنطوقة، على شكل متواليَّة من الحدود الصَّوتيَّة المتمايزة فيما بينها والمحصورة في عددها، بعد أن كانت هذه المادَّة غير ذات صورة وشكل (Amorphe) في تصوُّر الحسِّ المشترك العام. أما توفير **لفظ** (حرف) باعتبار استعماله في التَّعريف السَّابق، كمصطلح، فقد تَمَّ بأسلوب من أساليب التَّوليد المعجمي ألا وهو ما يُسمِّيه الغزالي أسلوب النَّقل[2]، ولكي يوفّق الاصطلاح لا بد من توفُّر شرطين اثنين أحدهما شرط صحَّة

(1) سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، ص 213.

(2) المصطلح والمفهوم وأشكال التّعالق بينهما، عز الدين البوشيخي، منشورات كلية الآداب، =

يتفرّع عن مقتضيات قيام العلم نفسه والآخر شرط الملاءمة.

فأمَّا شرط الصِحّة فيتمثَّل في الضَّبط الصُّوري للماهيَّة التَّصوريَّة للمصطلح، بأن يعطى تعريفا وتحديدا صوريًّا قوامه لائحة محصورة من الصِّفات الجامعة المانعة المستمدَّة من رصيد معلوم من الصِّفات الكلِّية المعرفة بدورها تعريفًا صوريًا في إطار مقدّمات العلم المعين. فإذا حكم علم الفقه من المذاهب مثلا على وجه مُحدَّد من أوجه ممارسة الصَّيد باعتبار الغاية منه، بأنه من باب المكروه فإنّ مُقدِّمات أصول الفقه قد عرفت ماهية المكروه، ضمن أحكام الشَّرع الخمسة، بأنه "ما يعاقب على تركه ولا يثاب على فعله". وإذا وَصف اللُّغوي صوت الدَّال في اللُّغة العربيَّة بكونه مجهورا بحيث إنَّ الجهر هو الصِّفة الوحيدة الَّتي تُميِّزه عن نظيره الَّذي هو عرفت الجهر بأنّه "مصاحبة اهتزاز الحبلين الصَّوتيين لإخراج الحرف".

وأمَّا شرط الملاءمة فلا يكترث بأمره من حيث المبدأ إلَّا بعد حصول مزية شرط الصِّحَّة على نحو ما ذكرنا لتونا. وبهذا الاعتبار يقول أبو حامد الغزالي: «لا حرج في التَّسميَّات والاصطلاحات بعد فهم المعاني، والأولى في الاصطلاحات النُّزول على عادة من سبق من النّظار»[1]، وإذا تأمَّلنا مقتضيات ما اعتبرناه شرط صحَّة قيام المصطلح أدركنا أن هذا الشَّرط يفترض في الحقيقة منطقيًا كون العلم المعني قائما سلفا بماهيات وأحكام قضاياه كما أسلفنا الإشارة إلى ذلك، ويعني هذا أنَّ إشكاليَّة وضع المصطلح وضبطه لا يمكن فصلها عن مسألة إقامة العلم وتأسيسه، إذ بدون ذلك التَّأسيس يستحيل تصوُّر إقامة التَّعريفات الأولية الضَّرورية لقيام التَّصورات الحملية والتَّصديقية. فلا معنى إذن للاكتفاء بطرح الوجه اللُّغوي لإشكالية بناء أنظومة مُصطلحيَّة لعلم من العلوم في وسط معرفي فيه مفاهيم ذلك العلم وقضاياه وأحكامه، أمَّا في وسط ينتفي فيه ذلك العلم وذاته. خلاصة الأمر أن

=

وجدة المغرب، سنة 2000، ص 144.

(1) نفسه، ص 145.

يقال إذن إشكالية تأسيس المنظومة الاصطلاحية لعلم من العلوم ترتدُّ في النِّهاية إلى إشكالية تأسيس ذلك العلم ذاته، وأنَّه بقدر ما يُحقِّق العلم المعين من التَّماسك النَّظري تكون درجة تماسك منظومته المصطلحيَّة. وبهذا الاعتبار يحقُّ للمرء التَّشكُّك في جدوى اللَّوائح المزدوجة والمتعدِّدة اللُّغات والّتي يُقدِّمها أصحابها على أنَّها "معاجم مُصطلحيَّة" غايتها "العمل على توفير وتوحيد المصطلح"، فمن البديهي تصوُّر المعجم، قطاعيا كان أم عامًّا، أنَّ هذا المكوّن من مكوّنات اللُّغة ليس عبارة عن حفنة من الكلمات يمكن تمثيل محتواه في لغة من اللُّغات على شكل لائحة من الكلمات قابلة للنَّقل إلى لغة أخرى بمجرد حصول الاتِّفاق على مقاييس إيجاد الألفاظ المقابلة في اللُّغة المنقول إليها، فالطَّبيعة الأنظومية غير التَّراكميَّة لبنية المعجم بما يقوم فيها من مضمون ثقافي في حالة المعجم ومن مضمون علمي في حالة المعجم القطاعي الاصطلاحي تقتضي، إذا ما أريد نقل مضمون علمي من مضامينها تضافر أمرين اثنين متكاملين جدليًّا هما:

1. قيام اجتهادات البحث الأساسي في القطاع المعني.
2. صناعة معاجم تحليليَّة معللة على نمط معجم لاروس اللِّسانيَّات مثلا.

معاجم لا تكتفي برصف لوائح التَّقابلات المزدوجة أو المُتعدِّدة اللُّغة وإنَّما تفرد لكل مصطلح مدخلا ومعجميا يتمُّ تحديد رسمه فيه مع إعجام المصطلحات الأخرى الدَّاخلة في تحديده للتَّدليل بذلك الإعجام على إحالة المستشير على المداخل الأخرى الداخلة في تحديده للتَّدليل بذلك الإعجام على إحالة المستشير على المداخل الأخرى التي تحدد تلك المصطحات بدورها ومع إعطاء ما يلزم من الأمثلة عند الاقتضاء. وإذا اقتنعنا بأولويَّة هذه المهمَّة المزدوجة باعتبارها ضرورة بيداغوجية تتمثَّل الغاية الأساسية منها في تأسيس أرضية من المفاهيم المشترك فيها في فضاء التَّصور الجمعي لمنظومة من منظومات تبادل البحث العلمي في قطاع معين، سهل اقتناعنا بأن السَّعي وراء مزايا الملاءمة الكمالية للمصطلح، من قبيل الحرص على المرونة الصَّرفية للمصطلح بتجنب استعمال المركبات الاسميَّة.

المبحث الخامس
مصادر المصطلح

إنَّ من يضع مصطلحا إنَّما ينتقي من مخزون اللُّغة وقاموسها الجمعي لفظة تشير إلى ما يُفكِّر فيه، وتسمِّي ما يراه هذه اللَّفظة الَّتي تغدو علمًا يعرف موضوعه ومصطلحا يميِّز مادَّته، تتوسَّط بين ذات واضعها بما تحمله من طابع ثقافي ونفسي واجتماعي، وما يحرِّكها من أصابع التَّاريخ وفضاء الجغرافيا، وبين موضوع دلالتها بما يحمله من ثبات المادَّة، ورسوخ العنصر، وشموله...، ومن ثَمَّ يحمل المصطلح في ظاهره ومضمونه دلالات ذاتيَّة ذات نسق تاريخي وثقافي ودلالات موضوعية ذات خلوص منهجي وإرادة معرفيَّة، بقدر إصابته في تمييز ما يثبت، وتجاوزه نحو ما يستقر، فعناصر الذَّات وطوابعها تجسّد في المصطلح حكما منحازا بالضَّرورة لجمَّاع مكونات التُّراث في لحظتها الفرديَّة والحضاريَّة، وصفات الموضوع وطوابعه تحمله حقيقة الوجود، وتلبسه معنى الـ(ما صدق)، وبين هذه وتلك تغدو المصطلحات مادَّة الدِّراسة الاجتماعيَّة، والعلامتيَّة، والحضريَّة المعرفيَّة، والبيئيَّة والتَّاريخيَّة، والبنائيَّة،والتَّفكيكيَّة،... مثلما هي مجال طريق للتَّملِّي في حركة الفكر والمفاهيم والتَّفكير حول ما يصنع تفكيرنا ويُوجِّهُهُ.

وإذا ما تجاوز بنا تلك المصطلحات الَّتي تحمها المادَّة الطَّبيعية والرِّياضيَّة بسياجها الحِسِّي والصُّوري الصَّارم على النَّحو الَّذي يتلاشى فيه دور الإنسان، ويخفت جهد الذَّات وطابعها في فلك المصطلح، وإبداع التَّسمية كما هو حال العلوم الطَّبيعية والرِّياضية، فإنَّ للمصطلحات الاجتماعية والفلسفيَّة والأدبيَّة واللُّغوية نصيبا وافرًا من الصِّفة الإبداعيَّة التي تَشِعُّ بالفعل الإنساني، وتضيء بالذَّات كمحمول تنطوي عليه اللُّغة، وتكشف ما بداخله وما يختبئ في سريرته، وهنا يقف الحرُّ حاسما بين مصطلح تبدعه الذَّات لتُسمِّي به فكرتها أو همَّها، وآخر تنقله أو

تقلِّده عن غيرها للغرض نفسه، ففي إيداع المصطلح واختراع التَّسميَّة معاناة وصدق وحيوية إدراك ووعي بالسِّياق وتجادل مع زخم أضداده ومعايشة عميقة ونافذة لمعطياته، وهو ما يعني المصطلح بالتَّاريخ وكثير به بالواقع الاجتماعي والحضاري والخلفية المعرفيَّة والإيديولوجية وطريقة التَّفكير وأطرها المنهجيَّة.

فقد تكاد الوسائل العامَّة لتكوين المصطلحات اللُّغويَّة لا تخرج عن المسائل العامَّة لتكوين المصطلحات وألفاظ الحضارة في العربيَّة الفصحى في العصر الحديث، فإلى جانب المصطلحات التُّراثيَّة الموروثة عن النُّحَاة واللُّغويّين العرب، وتعبِّر عن استمرار البحث اللُّغوي في العربيَّة عبر القرون، وعليه فالمصادر الأساسيّة لتكوين المصطلح تتمثّل فيما يلي[1]:

أوّلا : المصطلحات التُّراثية

أ. بدأ البحث في الأصوات العربيّة على أساس الإفادة من جهود النُّحاة واللُّغوِيّين في إطار المناهج الحديثة، ومنذ أواخر القرن الماضي بدأ اهتمام المستشرقين الأوروبيّين بما كتبه العرب في تصنيف أصوات العربيَّة واهتموا بمصطلحات التَّصنيف.

واتّصل هذا الاهتمام على مدى المائة عام الماضيَّة وقد كان المستشرق الألماني شاده قد كتب رسالة عن علم الأصوات عند سيبويه (1911) وكان برجشتراسر مدركا لمشكلات مصطلحات البحث الصَّوتي في التُّراث العربي، وهو يُحاضر عن العربيَّة في ضوء اللُّغات السَّاميَّة، أمّا المنشورات العربيَّة في هذا المجال، من أقدمها كتب إبراهيم أنيس ومحمود السَّعران وكمال بِشر وتَمام حسَّان فقد كتبها مؤلِّفون وثيقو الصِّلة بالمصطلحات التُّراثية في البحث الصَّوتي، ولهذا كله فقد استقرت أكثر المصطلحات الحديثة في البحث الصَّوتي المأخوذة عن جهود النُّحاة واللُّغويّين العرب، ولا خلاف يذكر بين المتخصِّصين في استخدامهم

---

(1) الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، محمود حجازي، ص 224.

للمـصطلحات حلقـي أو حنكـي أو خيـشومي أو شـفوي أو أسـناني أو مهمـوس أو مجهـور، أمـا المـصطلحات التـي تُعبِّـر عـن مفاهـيم علمـيَّة لـم يعـرفها العـرب فهـي موضـع اجـتهاد، وإن كـان الاتفـاق قـد أقـرَّ الكثيـر مـنها مـثل مـصطلحي النَّبر والمقطع[1].

ب. بعض المصطلحات التي تضمُّها المعجمات المتخصِّصة خالفت لسبب أو لآخر ما عرفه التُّراث اللُّغوي العربي من مصطلحات، وأغلب الظَّن أن تجنُّب المصطلحات التُّراثية في كثير من الحالات لم يقم على أساس علمي، كان النُّحاة قد قسَّموا الأسماء المعربة إلى منصرفة وممنوعة من الصَّرف، النَّوع الأوَّل، تتَّضح فيه ثلاث علامات إعرابيَّة والنَّوع الثَّاني تظهر فيه علامتان إعرابيَّتان، وقد وضع المستشرقون للاسم المنصرف مصطلح Triptote ولا مُبرّر لإعادة ترجمته إلى العربيَّة بمصطلح ثلاثي إعرابي، كما وضعوا للممنوع من الصَّرف مصطلح Diptote، ولا داعي لإعادة ترجمته بمصطلح ثنائي الصَّرف، والصَّواب Triptote: منصرف Diptotes ممنوع من الصَّرف.

إنّ تقسيم المفردات يعدّ التّصفيات الأساسيّة في التّحليل النَّحوي، وعندما صنف سيبويه الكلمات إلى اسم وفعل وحرف استعمل مصطلح الكلم، وحدَّد فرقا أساسيًّا بين دلالة مصطلح الكلم وواحده كلمة من جانب ودلالة مصطلح الكلام من الجانب الآخر.

ج. ثبت أنّه من الضّروري الاهتمام بقضية المصطلحات المستخدمة في التُّراث اللُّغوي العربي، وهنا نجد حصرا دقيقا وتاريخا للمصطلحات الَّتي أفاد منها النُّحاة في هذا الموضوع. ولن يمضي وقت طويل حتّى نجد المصطلحات العربيَّة في علوم اللُّغة قد جمعت على نحو يجعل الإفادة منها أمرا يسيرا ويجعل الخلاف حولها غير ذي موضوع.

---

(1) الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، محمود حجازي، ص 224.

ثانيا : الاشتقاق

أ. أفاد البحث اللُّغوي الحديث من عدَّة أبنية لتكوين كلمات جديدة تُعبِّر عن مفاهيم مستحدثة، وفي مُقدِّمتها أبنية المصادر، والمصدر الصِّناعي ومشكلة المصدر الصِّناعي ليست في بنيته، فهي بنية تنتهي بالنِّهاية (ية) وما أسهل أن يقال الخيشوميَّة أو التَّركيبيَّة أو المُعجميَّة أو الألسنيَّة أو السُّلوكية، ولكن المشكلة تكمن في دلالة هذه الصِّيغة فهي تَدُلُّ على المذاهب والاتجاهات مثل السُّلوكيَّة والبنيوية والتَّحويليَّة، وهذه الصِّيغة تقابل الكلمات الأوروبيَّة المنتهية ISM، المشكلة كامنة في دلالة هذه الصِّيغة أيضا على العلوم ومجالاتها وذلك مثل استخدام كلمة الألسنيَّة أي علم اللُّغة والاجتماعيَّة أي علم الاجتماع، وكذلك الصَّوتمية، والصَّرفية والتَّركيبيَّة المعجميَّة، بدلا من علم الأصوات علم الصَّرف علم التَّراكيب علم المعجم ويرفضه كثير من اللُّغويِّين استخدام هذه النِّهاية الواحدة لدلالتين مختلفتين ويرون تحديد دلالة المصدر الصِّناعي للتَّعبير عن المذاهب والاتجاهات.

ب. هناك ثلاثة أوزان مصدرية تكوّنت بها مصطلحات جديدة في علوم اللُّغة.

- وزن تفاعل، مثل تعامل، تعالق، تقابل، تماثل، تناوب.
- وزن انفعال: مثل: انجهاز، انحباس.
- وزن تفعيل: مثل تصويت، تحنيك.

وهذه الصِّيغ المصدريّة وما يتصل بها من أفعال تفيد كثيرا في وضع المصطلحات ولا خلاف عليها من حيث البنية، ولكن الاتِّفاق على دلالة كل كلمة من هذه الكلمات المشتقَّة ضروري لكي تصبح هذه الكلمات مصطلحات دالَّة[1].

ثالثا : الاقتراض المعجمي

أ. يتَّضح الاقتراض المعجمي في مجموعة من المصطلحات الدَّالة على علوم جديدة، ولذا نجد لبعض اللُّغويين إفادة من المصطلحات مثل: فونولوجيا،

---

(1) الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، ص 228.

فيلولوجيا، عندهم الصِّيغ المنسوبة فنولوجي فيلولوجي، وفي حالات كثيرة يستخدم إلى جانب المصطلح المقترض شرح باللُّغة العربية بقرب دلالة المصطلح في أحسن الأحوال، ويصل إلى درجة من الغموض في أحوال أخرى، مثل شرح مصطلح فيلولوجيا بأنه فقه اللُّغة أو علم اللُّغة مع أن لكلٍّ مصطلح منهما تاريخه، المستقل الَّذي يجعله مختلفا عن الآخر.

ب. تُستخدم المصطلحات المقترضة في تسمية الأجهزة التي يُفيد منها الباحثون في دراسة الأصوات، ومنها الكيموغراف، وفي التَّعبير عن الطُّرق المرتَّبة بآلة معينة، ومنها البلاتوغرافيا أي طريقة الأحناك الصِّناعية.

ج. هناك مصطلحات مُستقرَّة فقد حاول بعض العلماء تجنُّبها بأخذ المصطلح الدَّخيل وتفضيله على المصطلح العربي، مثل ذلك مصطلح التَّأصيل فقد ذكر تارة بكلمة إيتيمولوجيا على الرَّغم من أنَّ المصطلح العربي متداول.

د. تكوّنت عدّة مصطلحات عن طريق التَّرجمة المباشرة لمكوّنات المصطلح الأوروبي المركَّب وهذه الطَّريقة تُعين على الضَّبط الدولي للمصطلحات ولا تعدُّ مشكلة حقيقة، من ذلك ترجمة مصطلح Harmonie Vocalique بمصطلح الانسجام الحركي، ومصطلح Nasal Resonance رنين خيشومي، ومصطلح Substratum طبقة لغويَّة سفلى مشكلة هذا النَّوع تكمن أحيانا في وجود مصطلح تراثي أبسط من حيث التَّركيب من المصطلح الأوروبي وأوضح في الدَّلالة من ذلك مصطلح المخرج ويقابله Point of articulation أي موضع النُّطق، وقد ثبت المصطلح العربي الموروث على ترجمة المصطلح الأوروبي المركَّب[1].

هـ. بعض المصطلحات مُركَّب على نحو يحذف حرفان من حروف الكلمة الأولى ويكون من الكلمتين تركيبا يشبه النَّحت، ومصير الكلمات المكونة على هذا النَّحو ليس، أفضل من مصير باقي الكلمات المكوَّنة بطرق النَّحت في العربيَّة، ولذلك فإن ترجمة المصطلحات الأوروبية المركَّبة المبدوءة بالسابقة، Inter قد

(1) الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، ص 227.

اقترح له أن يترجم بكلمة (بين) مع حذف هذه النُّون النِّهائيَّة، فيقال بينصوصية Intertextualité للدلالة على علاقة النّص، بنصوص لغويَّة أخرى، وهذه المصطلحات على الرَّغم من طرافة الفكرة فهي غريبة عن النَّمط اللُّغوي العربي في تكوين المصطلحات ولم يكتب لها القبول عند المتخصِّصين في علوم اللُّغة.

رابعا: ماهية التَّقييس المصطلحي

التَّقييس في المجال المصطلحي هو إخضاع التَّوليد المصطلحي لمواصفات ومقاييس منهجيَّة دقيقة يَتقيَّد بها عند الوضع كما يتقيد الصِّناعي بمواصفات مُعيَّنة في إنجاز صناعته والتَّقيُّد بمواصفات ومقاييس مؤدّاها إلى ما يُسمَّى بالتَّوحيد المصطلحي الَّذي كان غاية كثيرين من واضعي المصطلحات المحدثين، وعناوين بعض المعاجم دالَّة على ذلك فيما أنجزوا من أعمال لكن الاضطراب المنهجي في معالجة القضايا المطروحة كان كبيرا، ولذلك الاضطراب أسباب خارجة عن اللُّغة أحيانا مثل التَّعصب للمذهب أو لِلُّغة الأعجميَّة المصدر أو للثَّقافة أو للقطر ولم تخل أعمال المحدثين في الغالب من وجه من وجوه ذلك التَّعصب، ولا شك أن العمل المصطلحي في الأقطار العربيَّة، بمجامعها وجامعاتها ومُؤسَّسات لمصطلحات فيها سيبقى على ما هو عليه من اضطراب منهجي و"فُرقة" اصطلاحيَّة ما لم توضع مناهج دقيقة واضحة يتفِّق عليها ويُتقيّد بها مواصفات قياسية في العمل المصطلحي.

وقد صدرت هنا وهناك في الأقطار العربيَّة محاولات في التَّقييس المصطلحي قد عنيت يُوضِّحها مؤسسات التَّقييس الصِّناعي خاصَّة ونريد أن نذكر من تلك المحاولات اثنتين:

أولاهما كانت من طرف علماء من تونس وعلى رأسهم إبراهيم بن مراد وهي "منهجية تعريب الأصوات الأعجميَّة"[1]، وقد عُنيت في المواصفة المذكورة بتعريب الأصوات الصَّوامت، وقد وضعت لها مبادئ عامَّة من أهمها الأوَّل والثَّالث

(1) مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 123.

والخامس، وينصُّ الأوَّل على أن "يحافظ في تعريب الصَّوت الأعجمي على خصوصيته النَّاظم الصَّوتي العربي فلا تضاف إليه أصوات جديدة ليست منه تقيدا في ذلك بالشّفرة العربيَّة الموحَّدة"[1] وينصُّ المبدأ الثّالث على أنّ: "يُتَّخذ لكلِّ صوت أعجمي صوت عربي واحد فلا يشترك صوتان عربيَّان أو أكثر في تعريب الصَّوت الأعجمي الواحد"[2]، وأما المبدأ الخامس فينصُّ على إجازة أن "يشترك الصَّوت العربي الواحد في تعريب صوتين أعجميَّين للتَّقيُّد بما جاء في المبدأ الأوَّل، على أنَّه لا يجوز إشراكه في تعريب صوتين لهما في العربيَّة حرفان أصليان يؤديانهما"[3]، ثم اقترحت بعد ذلك عشرين قاعدة في تعريب الصَّوامت المفردة ثم خمس قواعد في تعريب الصَّوامت المركبة.

وأمّا **المحاولة الثّانية** فهي: «المنهجيَّة العامَّة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها» للأستاذ محمد رشاد الحمزاوي[4] وهي منهجية طريقة جزئية كان المؤلِّف قد أنجزها وطَبَّقها وتقوم، هذه المنهجية على شرطين أساسيَّين وأربعة مبادئ كيفية وأربعة مقاييس كمّية[5] أمَّا الشَّرطان فأوَّلهما اعتماد التَّوثيق بالاتِّفاق اتفاقا واضحا على مصادر ومراجع مضبوطة تعتمد في الاستقراء وثاني الشَّرطين هو اعتماد عناصر كيفية تحدد قواعد الاختيار وعناصر كمِّية تضبط العناصر الكيفيَّة بالأرقام، وأما المبادئ الكيفيَّة فأربعة وهي اطِّراد المصطلح وشيوعه، ويُسر تداوله، وملاءمة المصطلح المترجم للمصطلح الأعجمي، ثم حوافز اختيار المصطلحات مثل بساطة صيغته وإمكان الاشتقاق منه ووضوح البناء الصَّرفي.

وأمّا مقاييس الكمِّ فهي تطبيق مبادئ الكيف باعتماد الإحصاء والتَّواتر،

---

(1) المرجع السابق، ص 123.

(2) نفسه، ص 123.

(3) نفسه، ص 124.

(4) المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي) محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص 130.

(5) نفسه، ص 63 - 66.

فيكون الاطِّراد بحسب شيوع المصطلح أكثر من غيره في المصادر المعتمدة، ويكون يُسر التَّداول على أساس عدد الحروف الأصول الّتي يتركَّب منها المصطلح، وتكون الملاءمة بضبط الميادين التي يستعمل فيها المصطلح، فكلَّما قلَّت مجالاته كان أصلح للاختيار، وأمّا الحواجز فتضبط بحسب إمكانات الاشتقاق من المصطلح الموضوع.

على أنَّ هذه المنهجية، والسَّابقة لا يكون لهما صَدى وأثر طيِّب إلّا إذا اعتمدتا، ولا يكون اعتمادهما مُفيدا إلَّا إذا نالتا موافقة عربيَّة واسعة، لكن ذلك ليس من اليسير الآن لأنَّ مسائل التَّقييس والتَّوحيد، عامَّة ما زالت لم تنل حظَّها من العناية والاهتمام بين العرب، إذ يبدو أنَّ الحاجة إليها مازالت لم تمسّهم المساس كله.

خامسا: المصطلح في الوقت الحاضر وآفاق المستقبل

لا تزال المصطلحات تشقُّ طريقها، وهي دائما في تطوُّر ونماء لحل مشكلات اللُّغة، لأنَّ اللُّغة تُعبِّر عن الإنسان وحاجاته، والإنسان لا يعرف الاستقرار والثَّبات، فلا بد من الحفاظ على اللُّغة لأنّ بها تحفظ الصِّلة بين حاضر الأُمَّة وماضيها، وهو ما يُؤدِّي إلى الحفاظ على المستقبل، وما دمنا قد قلنا إنَّ اللُّغة كائن حي يولد وينمو ويموت، موت اللُّغة موت للأمَّة نفسها، إنَّ الفصل لا يقف، فالَّذين كانوا قبل عشرة آلاف سنة لا يزال نَسلهم يتوالى إلى اليوم، ولكن وجودهم في أمَّة راهنة رهن ببقاء لغتهم وحضارتهم، بهذا يُفهم بقاء الأمم وانقراضها[1].

إنَّ التَّطوُّر السَّريع للعلوم والتِّكنولوجيا بالدَّرجة الأولى وللعلوم الإنسانيَّة بالدَّرجة، الثَّانية أصبح يستدعى الدِّقَّة في استعمال الألفاظ والمصطلحات، وهذا ما يجب أن تقوم به الهيئات والأفراد حتّى نصل إلى التَّعريب، لننمِّي لغتنا بألفاظ العلوم الَّتي تتكاثر يوما بعد يوم، ويميل العلماء فيها إلى التَّعبير الفنّي الدَّقيق[2].

فالتَّعبير الدَّقيق الَّذي يُفرِّق بين الألفاظ وإن تشابهت، وهذا ما تفطن إليه

(1) تاريخ الأدب العربي، عمر فروخ، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1984، ج3، ص217.

(2) دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط 10، 1983، ص4 321.

الجاحظ منذ وقت مبكّر حين أدرك أنّ العامّة من النّاس لا يحسنون استعمال الكلمات، فمن ذلك أنّهم يستخفون ألفاظاً فيقتصرون على استعمالها، من ذلك أنّهم يستعملون الجوع مكان السّغب، مع أن كلمة جوع لم ترد في القرآن الكريم إلا مع العقاب، وكذلك يفضلون كلمة مطر على كلمة غيث، مع أن "الغيث" للنِّعمة والرَّحمة و"المطر" للعذاب والهلاك[1].

ونورد مثالا على الدِّقَّة قول الشّعبي في تقسيم الجلوس: جلس الإنسان، برك البعير، ربضت الشّاة، أقعى السّبع، جثم الطّائر، حضنت الحمامة على بيضها[2].

إنّ الدِّقَّة في شرح الكلمات وتتبُّع أصولها لها نتائج جيِّدة في البحوث العلميَّة، وهو ما قام به المؤرّخ الفرنسي المشهور Fustel de coulange عندما تتبَّع تاريخ "الميروفنجيين" فتعمَّق في دراسة نحو مائة كلمة من الكلمات المطوَّرة في الوثائق التَّاريخيَّة، وتوصل من دراسة إلى حقائق هامَّة جدًّا، غيَّرت ما كان يُعرف عن تاريخ فرنسا في عهد هذه الأسرة تغييرا كبيرا[3].

فاللُّغة العظيمة هي الّتي تتعامل مع غيرها أخذا وعطاء، ومقدرة اللُّغة على تمثيل الكلام الأجنبي يعدّ ميزة وخصِّيصة لها إذا هي صاغته على أوزانها،وأنزلته على أحكامها، وجعلته جزءاً لا يتجزّأ من عناصر التَّعبير فيها[4].

وبهذا الأخذ والعطاء يصل الأدب إلى العالميّة، وهو الخروج من الحدود القوميّة، طلبا لكل ما هو جديد ومفيد تهضمه اللّغة وتتغذّى به، واستجابة لضرورة التّعاون الفكريّ والفنّي بعضها مع بعض، لها أسسها العامّة التي تحدّد سيرها[5].

والعربيّة حينما تأخذ المصطلحات، لا يعني هذا أنّها ضعيفة أو عاجزة،

---

(1) البيان والتبيين، الجاحظ، ج20/1.

(2) فقه اللّغة وأسرار العربية، الثعالبي، الدّار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1981، ص 193.

(3) المصطلحات في عالم التّدوين، أحمد الأطرش السّنوسي، مجلة الحضارة الإسلامية، ص 163.

(4) دراسات في فقه اللّغة، صبحي صالح، ص 314.

(5) الأدب المقارن، محمد غنيمي هلال، دار الثقافة، دار العودة، ط5، ص 105.

وهذا ما يعتمد عليه الممتنعون عن استخدام اللّغة العربية، وهذا الاعتماد فاسد أصلا، لأنّه يخلط بين المصطلح الّذي هو دعاء واللّغة التي هي أداة التفاهم.

إنّ تطوّر الدّلالة ظاهرة شائعة في كلّ اللّغات يلمسها كلّ دارس لمراحل نموّ اللّغة وأطوارها التّاريخية، وقد يعدّه المتشائم بمثابة الدّاء الّذي يندر أن تفرّ أو تنجو منه الألفاظ، في حين أنّ من يؤمن بحياة اللّغة ومسايرتها للزّمن ينظر إلى هذا التّطور على أنّه ظاهرة طبيعيّة دعت إليها الضّرورة الملحّة[1].

واللّساني مطالب قبل غيره بمواكبة تطوّر اللّغة، فهو أدرى من غيره بها، فهو يتصدّر مركز المسؤوليّة في التّخطيط والتّطويع والمواكبة المتعلّقة بالاصطلاح، فهو لا ينال من مصطلح ميدانه فحسب ولا عن اصطلاح الميادين المجاورة، بل يقاسم مسؤوليّة، أي اخصائي في وضع المولد الجديد في حقله، وضبط وسائل توليد اللّغة (Meology)[2].

وعلى هذا الأساس فيتطلب النّهوض بعلم اللّغة في المنطقة العربيّة مقوّمات كثيرة تقتصر هنا على ما يتّصل بالمصطلحات:

أ. ثبت أنّ المصطلحات التّراثيّة تشكّل رصيدا مشتركا لا بد من الإفادة منه على نحو واضح في إيجاد المصطلحات اللّغوية الحديثة.

لقد تجاوز البحث تلك الرّؤية العامّة للمصطلحات في إطار بحث المدارس النحويّة وأصبح الاتّجاه الحالي إلى عمل بحوث مُتخصّصة عبر مصطلحات البحث الصّوتي من مظانها في كتب النّحاة واللّغويين وتبحث أيضا ما يتّصل بالأداء النّطقي في كتب البلاغيّين إلى جانب المصطلحات الواردة في كتب التّجويد، أمّا المصطلحات الصّرفيّة والنّحويّة والدّلالية والأسلوبيّة فلها مصادرها الكثيرة الّتي يعتمد عليها في العمل المعجمي المختصِّ.

ب. اتّضح أنّ أكثر الجهود الّتي بُذلت في العصر الحديث اقتصرت على

(1) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص 123.

(2) اللّسانيات واللّغة العربية، عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات عويدات، بيروت، باريس 1985، ص 392.

المصطلحات الأساسيّة ولم تتجاوزها إلى مصطلحات أكثر عمقا وتخصّصها فما أكثر المصطلحات الّتي لم توضّح لها مقابلات على الإطلاق فأثر الباحثين يبدءون من الصّفر وينتهون قريبا منه، واكتفى من كان يريد التّرجمة بأن يقتبس الأفكار البسيطة في الكتب المترجمة ويتجنّب التّفصيلات الّتي لم توضع للتّعبير عنها مصطلحات مناسبة.

ج. لم يعد من المفيد النّظر الجزئي في المصطلح المفرد بهدف إيجاد المقابل العربي له، فإنّ الكلمة الواحدة قد تختار عند النّظر في مصطلح ما ثمّ تختار مرّة بحث مصطلح آخر، وبذلك تكون لمفهومين مختلفين أو أكثر، ولهذا فمن الضّروري الإفادة من الفكرة الأساسيّة في علم المصطلح العام، والّتي تقول بضرورة حصر مصطلحات التّخصص الدّقيق الواحد ووضع مصطلح لها على النّحو الّذي يحقّق التّحالف المنتمي إلى مجال واحد أو إلى مستوى واحد من مستويات التحليل[1].

د. تعدّدت التّخصصات الدّقيقة في إطار علم اللّغة العّام وفي إطار علم اللّغة التّطبيقي وفي المجالات التي تربط علم اللّغة بالعلوم الأخرى وما أكثر هذه الفروع، ولهذا فقد يكون من الضّروري في هذه المرحلة التّخطيط لحصر المصطلحات في داخل كلِّ تخصّص دقيق وإيجاد المقابل العربيّ لكلٍّ منها.

هـ. تُعدّ المعجمات التي تخلو من التّعريفات غير مفيدة للقارئ فالمعجمات المتخصّصة التي تكتفي بالكلمة ومقابلها تجعل القارئ يحمل في حالات كثيرة دلالة كلمة في لغة ما على كلمة أخرى في لغة ثانية، ولهذا فإنّ بعض المعجمات الأوروبيّة المتخصّصة في علوم اللّغة تذكر المصطلح بأكثر من لغة مع بيان دقيق للمحتوى، وهي في الواقع معجمات موسوعيّة متخصّصة، ولم يصدر بالعربيّة معجم متخصّص من هذا النّوع لمصطلحات العلوم اللّغوية.

و. من الضّروري وضع المصطلحات المعياريّة موضع التّنفيذ في إطار خطّة

---

(1) الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، ص 234.

متكاملة لترجمة المؤلّفات الأساسيّة في علم اللّغة العربيّة، إلى جانب الكتب الأساسيّة في المجالات المتّصلة به وفي مقدمتها، علم اللّغة التّطبيقي، وعلم الأسلوب، وعلم اللّغة الاجتماعي، وعلم اللّغة النّفسي، وعلم المصطلح. المصطلح إذن - غنيّ بالمعرفة المنهجيّة لأنّه جزء أساس من آلية الخطاب العلمي، وعلميّته هذه متأتية من موضوعيّته التي تعيد فعل الدّلالة والصّياغة فيه إلى درجة الشّفافيّة والمطابقة، وهي أعلى مستويات الكفاءة التّواصليّة في فعل اللّغة.

يكفي اللّغة العربيّة شرفا أنّها عاشت لغة الحضارة الإسلاميّة والتّراث العربي الإسلامي وأنّها ثريّة كلّ الثّراء بألفاظها وأساليبها وبلاغتها، وبما تشتمل عليه من أصول لغويّة نادرة على النّمو والتّجدّد والحياة.

وفي عصر الحضارة الحديثة، ونحن ندخل على القرن الجديد وأمام سيل المصطلحات العلميّة الوافدة علينا، والتي تطلبها نموّ الحضارة والمخترعات الجديدة، كان لا بد للعقل العربي أن يقف أمام هذه المصطلحات دارسا ومخطّطا ومحاولا اتّخاذ موقف لغويٍّ منها، وكان لا بد لنا كذلك من التّعرف إلى موقف أسلافنا من الحضارات التي كانت محيطة بهم، ومن المفردات اللّغوية الدّخيلة الّتي وفدت إليهم وحاولت التّسلّل إلى لغتهم بتأثير الاختلاط والجوار والتّجارة والتّقارب الإنسانيِّ واللّغويِّ.

ونحن اليوم في أشدّ الحاجة في استعمالاتنا وكتابتنا إلى ألفاظ لا حصر لها من المصطلحات العلميّة للمسمّيات الّتي تعايشنا في كلّ جوانب حياتنا العامّة والخاصّة على السّواء.

وأهميّة المصطلح العلمي ترجع إلى أنّه أساس الدّراسة والبحث والتّأليف وهو عامّة لغة العلماء، وقد بذلت فيه، جهود كبيرة منذ فجر القرن العشرين، واختلفت الأساليب المتّبعة من أجله، فمن إحياء للمصطلحات القديمة إلى استحداث مصطلحات جديدة عن طريق الاشتقاق والتّعريب، أو نقل المصطلح بعينه وصدرت معاجم متخصّصة، وفي علم اللّغة العربيّة أصبحنا نقرأ في الحداثة وفي البنيويّة، وفي النّقد والبلاغة عموما مصطلحات جديدة لا حصر لها، مع

اختلاف البلدان العربيّة في هذه المصطلحات أيضا، فنقرأ وكأنّنا نقرأ لغة غير مفهومة إلّا أنّنا في حاجة إلى توحيد المصطلح ونشره في كلّ مكان، ومن الضّروري استقراء وإحياء التّراث اللّغوي العربيّ والوقوف على ما استعمل منه، وما استقرّ منه من مصطلحات عربيّة صالحة للاستعمال اليوم.

سادسا: صناعة المصطلح في اللّسان العربي

إنّ المصطلح جزء لا يتجزّأ من النّظام المعجمي، لذلك كان من الضّروري الحديث عن إشكاليّة المصطلح في هذه الدّراسة خاصّة فيما يتعلّق بالمعجم المختصّ، وبصفة أخصّ إذا ما علمنا بأنّ التّرجمة المصطلحيّة تلعب دورا رائدا في هذا المجال، إذ يمكننا القول إنّ التّنوُّع في المصطلح وخاصّة المترجم قد لا يُعطينا صورة واضحة في مجال علم الدّلالة مثلما هو الحال بالنّسبة للمصطلحات الآتية: الوحدة الصّرفيّة / صيغم / صرفيم / مورفيم = Morphème، لذلك وجب علينا أن نعمد إلى التّقييس المصطلحي الّذي يعبّر عنه بـ"توحيد التّصوُّرات والتّقليل من المجانسة (Homonymy) ومن التّرادف، وإقناع عدد كبير من أهل الاختصاص في حقل من الحقول بأن يعتمد والتّعريفات والتّصورات في هذا الحقل والمصطلحات المقترح إسنادها لهذه التّصورات، وقد كتب الكثير من التّقييس في العلوم والتّكنولوجيا، لكن التّقييس في العلوم الطّبيعيّة والتّكنولوجيّة غيره في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، لذا فبالرّغم من إمكانية استفادتنا من المبادئ والطّرائق الّتي وُضِعَتْ لتقييس العلوم الطّبيعية يُصبح لزاما علينا أن نكيّف تلك الطّرق حين نعالج الأقوال المعرفيّة المختلفة من اقتصاد وسياسة وقانون ولسانيات وتعليم وغيرها"[1].

وعلى هذا الأساس فإنّ المعجميّة علم كبير وأساس متين ذو شأن يتتبّع المفردة دلالة واستعمالا عبر الزّمن على خطّي الصّحيح والفصيح. وقد عُدّت مفتاحا لكثير من العلوم، وهي الذّخيرة المعرفيّة والعلميّة والأدبيّة والدّينيّة الّتي

---

(1) اللّغة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، المنظّمة العربية للتّربية والثقافة والعلوم، إدارة الثّقافة، تونس، 1996، ص 63.

تعكس حضارة الأمم والمجتمعات في كلّ حين، وهي الذّاكرة الّتي تحفظ المآثر وتحفر في الآثار وهي الدّيوان الّذي يسجّل الميراث الحضاري وهي الخزينة الّتي تتزوّد منها الأمّة في كلِّ زمن[1].

والمعجميّة العامّة الموسوعيّة علّة ما تحمل من إيجابيّات فإنّها تبقى في نظرنا ناقصة من جوانب جد مهمّة والمعرفة بقد ما تطلب السّطح تُلحّ في طلبها على العمق. وقد يكون في كثير من الأحيان للعمق قيمة وشأن أبلغ من نظيرهِ وفي هذا الشّأن، وتقييمها للجهود السّابقة نقول إن الجهود الماضية أفرغت. وكان طبيعيّا لها أن تفرغ في الخطّ الأفقي أكثر منه في العمودي، ذلك لكون الصّناعة كانت في بداية مرحلتها أضف إلها بساطة إمكانات التّجار وأدوات الفحص العلمي مما يُضعف بالتّتبع عملية التّدقيق في تحديدات المصطلحات. فإذا أضفنا إليها شيوع التّفكير الموسوعي الّذي انعكست صورته جلية على صناعة المعاجم العامّة، بل في مؤلّفات القدامى على اختلاف موضوعاتها. فإذا أضفنا إلى هذا كلّه أن معاجم السّابقين احتفظت بمادّة واحدة وتنوّعت في طرائق ترتيبها كما حصل في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي من القرن الثّاني الّذي يجمع عله اللّغويون أنّه أول معجم شامل، حيث رتّب مادّته ترتيبا صوتيّا، (وفق مخارج الأصوات). وقد أخذ بهذا من المعجميّين أبو علي القالي في البارع والأزهري في التّهذيب والصّاحب بن عبّاد في المحيط وابن سيّده في المحكم أمّا أحمد بن فارس فقد جاء ترتيب معجمه مقاييس اللّغة ترتيبا دائريّا متميّزا عن الخليل، أمّا ابن منظور صاحب لسان العرب فقد رتّبه ترتيباً ألفبائياً متميّزاً كلياً عن العين ومقاييس اللّغة ويمكن أن نلفت إلى أكثر من هذا، وهو ظاهرة تقليد اللّاحق للسّابق في تطبيق المعاجم العربيّة، وأعني بهذا أن المتأخّرين اعتمدوا جهود السّابقين لهم عامَّة إلى حدِّ بعيد فهذا ابن دريد صاحب الجمهرة يعترف بنقله عن الخليل بقوله (وكلّ من يعده له

(1) رؤية علمية لصناعة معجم في الصّوتيات العربية، عمار ساسي، كتاب الملتقى الدولي الأول، المصطلح والمصطلحية في العلوم الإنسانية بين التّراث والحداثة، البليدة، الجزائر، 2004، ص 318.

تبع أقرّ بذلك أم جحد)[1]. ومن الشّروط الأساسيّة في نجاح مشاريع المعاجم العربيّة نورد ما يلي:

1. فهم الوظيفة الأساسيّة للعمل المعجمي.
2. الاستقلاليّة والحريّة وإبعاد الوصاية بشتى صورها.
3. الدّعم المادّي وتشجيع الاستثمار العلمي للمشروع المعجمي المتخصّص.
4. ترشيح الجهود العلميّة على منطق التّخصّص والمردود.
5. الجامعة هي المشتلة الأساس للإنتاج المعجمي النّاضج.
6. فتح أبواب المشاريع في جميع الفنون والتّخصّصات وتوزيع الجهود العلميّة عليها.
7. البحث في ضوء منهج يقوم على تصحيح التّراث والحداثة.
8. التّجديد بالاجتهاد المؤسّس والمتابعة المستمرّة لمستجدّات الحياة.
9. توسيع دائرة البحث الجماعي من المحلي إلى العربي الإسلامي إلى العالمي مع توحيد الجهود فيها لتحقيق أحسن الأعمال[2].

وللوصول إلى المسك بناصية هذه التّقنية يقتضي الأمر أولا الوقوف على تحديد مفهوم التّعريف الّذي يعدّه بعض الباحثين من أكثر المصطلحات صعوبة لارتباطه بجلّ الدّراسات الإنسانية والطّبيعية ممّا يجعل تحديده يتباين من مجال إلى آخر، بل في نوع واحد من المعاجم إلى نوع آخر في المجال ذاته[3]، وتعريف المصطلح الصّوتي المحدّد في هذه الدّراسة يدخل في هذا الاتّجاه أي في التّعريف المعجمي، إلّا انّه متخصّص لذا فهو يطلب في الأساس الأوّل دقّة في صيغة الخطاب التّعريفي ودقّة في إصابة المعنى المقصود، كما يلتزم الاستعانة بكل ما

(1) المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، السّيوطي، ج1، ص93.
(2) رؤية علمية لصناعة معجم في الصوتيات العربية، عمار ساسي، ص320.
(3) نفسه، ص 323.

يحيط بالمعنى (الهدف) من ملابسات خاصّة وعامّة قديمة وجديدة،غايته في ذلك الوصول إلى التّحديد العلمي الدّقيق الّذي يحسن السّكوت عليه.

ويمكن ضبط تعريفه المعجمي بقولهم: كلّ أسلوب من شأنه أن يعرف معنى اللّفظ أو الرّمز لمن لا يعرفه، بطريقة صحيحة وأسلوب مقبول[1].

ونشير هنا إلى أنّ أتباع هذا الموقف قد أولوا المصطلحات التّراثية عناية كبيرة، فقد نظروا إليها نظرة نقديّة تقويميّة أسلمتهم إلى اكتشاف طائفة من المصطلحات جاءت مطابقة لنا استقّر عليه البحث الصّوتي الحديث، ومن هذه المصطلحات نذكر: المنحرف، المكرّر، الشّدّة، الرّخاوة، المطبقة، الصفير، التّفشي، وغيرها من المصطلحات القديمة فأقرّ بعضها ونصّ في المقابل على ترك بعضها الآخر بحجّة عدم دقّته في أداء ما أُسْنِدَ إليه[2]، هذا ما يخصُّ الوقف، أمّا الطّريقة السّالكة في هذه الرُّؤية العلميَّة فهي مبنيّة على ما يلي:

1. خصوصيّة المصطلح الصّوتي تلزم دقّة اللّفظ لدقّة المعنى.
2. التّحديد الدّقيق يخرج من رحم صحيحي التّراث والحداثة.
3. إنكار التّرادف يتطلّب تبايناً وتمايزا بين كلٍّ من تحديد مفهوم مصطلح التّعريف، والشّرح والتّحليل والتّرجمة والتّأويل.
4. الخطأ الشّائع يصحّح ولا يؤسّس القاعدة.
5. صيغة التّعريف بالصّحيح الفصيح، والاقتصاد مبدؤها.
6. من الخطأ يخرج الصّحيح ومن العموم يبرع الخصوص ومن الاضطراب يكون الاستقرار.
7. صوتيات الألسن قواسم مشتركة وخصوصيّات متفرّدة والعلميّة خارجيّة منهما.
8. التّعريب يحصل عند المرادف العربي، أمّا إن وجد فيجب ترجمته.

---

(1) رؤية علمية لصناعة معجم في الصوتيات العربية، عمار ساسي، ص 325.

(2) مصطلحات الدراسة الصوتية في التراث العربي، آمنة بنت مالك، دكتوراه، جامعة الجزائر، 1987، ص5.

9. صناعة المصطلح الصّوتي على ميزان الصّحيح الفصيح مطلوبة لعدم اكتمال بنيان البحث الصّوتي ولفرادة اللّسان العربي.

وعليه فنجاح عمليّة الاصطلاح تفترض المعرفة الدّقيقة بنظام اللّغة المُسْتَقبِلةِ، وهي هنا العربيّة ونظام اللّغة الأصليّة للمصطلح، وهي في أغلب الأحيان غربية، ثمّ الابتعاد عن النّزعة التَّفرّديَّة التَّفريقيَّة. إنَّ الأفضل هو الأخذ بالمصطلح الملائم تفاديا للتَّضخُّم اللُّغوي الّذي يؤدِّي ألا تقبل إلَّا الدَّلالة الواحدة والدَّقيقة.

ومن جهة أخرى يجب العمل على تطبيع أو نمذجة المصطلح، ولا يكون ذلك إلَّا بالبحث عمّا يوحد من المصطلحات والالتزام بقرارات المؤسّسات الرَّسميّة العامّة الّتي يجب أن تُعطى كلَّ الصّلاحيات لفرض المصطلح الموحَّد بأدوات تشريعيّة، شرط أن تكون هذه المؤسّسات على مستوى الوطن العربي لا على المستوى القطري، ولا يتمّ ذلك إلَّا بإدارة وجدّية القرار السّياسي.

ولا يمكن أن ننسى هنا ضرورة الاستفادة من الأعمال الميدانيّة بالإضافة إلى المبادئ النّظريَّة وأن نقترب بجديّة من أبحاث الغرب وتجاربهم في ميدان المعاجم واللُّغات المتخصِّصة بانتقاء ما صلح ورفض ما لا يلائم نظام العربيّة.

من جهة أخرى، يجب على العمل الاصطلاحي أن يأخذ بعين الاعتبار موروثنا الغني والأدوات الّتي توفّرها اللّغويّات الحديثة.



الفصل الثالث

ماهية المصطلح الصّوتي

في التّراث العربي

المبحث الأوّل
المعنى اللّغوي والاصطلاحي للصّوت

لعلّ أوّل من اهتمّ بالصّوت في الدّراسات العربيّة هم القراء، وكان انشغالهم بالصّوت هو تجميله وتحسينه، ممّا دفعهم إلى البحث في معرفة حدوث الصّوت وصفاته، والتّوقّف عندها، ومن ثمّة، يكون اهتمام القرّاء بالصّوت اهتمام النّاطقين المعبرين المحسنين للصوت والأداء، وتكون نظرتهم هذه نظرة عمليّة تقنيّة تطبيقيّة، وينساق في اتّجاههم كلّ أهل الإلقاء من شعراء وفنّانين وخطباء.

وعلى هذا الأساس فقد مرّت الدّراسة الصّوتية بمراحل عديدة، وقطعت في البحث عن الجديد والتّجديد أشواطا حميدة، ولكنها لا تزال في رأينا لم تُحقق هدفها، ولم تدرك مُبتغاها، والدّليل على ذلك أنّ الدّراسات الصّوتية بعامّةٍ، والعربيّة بخاصّة اهتمّت في مسارها الطّويل بالجانبين الفيزيولوجي العضوي والفيزيائي النّفسي، وحقّقت في هذين المجالين فوائد وأهدافا محمودة، إلّا أنّ للدّرس الصّوتي مجالات فوق ما سبق ذكره، وأهدافا أبعد ممّا تمّ تحقيقه(1).

أوّلا : مفهوم الصّوت

1. لغة

يقول ابن فارس في مادّة (ص، و، ت): "الصّاد والواو والتّاء أصل صحيح وهو الصّوت وهو جنس لكلّ ما وقر في أذن السّامع يقال هذا صوت زيد، ورجل صيت إذا كان شديد الصّوت وصائت إذا صاح، فأما قولهم دعي فانصات فهو من ذلك أيضا كأنّه صوت به كانفعل من الصّوت، وذلك إذا أجاب والصّيد الذّكر

(1) المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، مكي درار، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2004، ص 17.

الحسن في النّاس يقال ذهب صيته"[1].

ويقول الرّازي في تعريفه للصّوت: "والصّوت مصدر صات الشّيء يصوت صوتا فهو صائت وصوّت تصويتا فهو مصوّت والصّوت مذكّر لأنّه مصدر كالضّرب والقتل، والصّوت معقول لأنّه يدرك ولا خلاف بين العقلاء في وجود ما لا يُدرك وهو عَرَض ليس بجسم ولا صفة لجسم والدّليل على أنّه ليس بجسم أنّه مُدْرَك بحاسة السّمع والأجسام مماثلة، والإدراك إنّما يتعلق بصفات الذّوات فلو كانت جسما لكانت جميعا مُدركة بحاسة السّمع"[2].

و"الصّوت معروف وصات الشّيء عن باب قال، وصَوَّت أيضا تصويتا والصّائت الصّائح، ورجل صَيّت وصات أيضا شديد الصّوت والصّيت الذّكر الجميل الّذي ينتشر في النّاس"[3].

ويقول أيضا: "يقال أنّ نظام المتكلّم كان يزعم أنّ الصّوت يطلب بوجوه منها أنّ الأجسام مشتركة في الجسمية وغير مشتركة في الصّوت ومنها أنّ الأجسام مبصرة وملموسة أوّلا وثانياّ ليس الصّوت كذلك ومنها أنّ الجسم باق والصّوت ليس كذلك"[4].وعرفه ابن سنان الخفاجي" فالصّوت معروف وصات الشّيء من باب قال، وصوّت أيضا تصويتا والصّائت الصّائح ورجل صيّت وصات أيضا شديد الصّوت"[5]، ويقول أيضا "الصّوت مصدره صات الشّيء يصوّت صوتا فهو صائت ويصوّت تصويتا فهو يَصوت وهو عامّ ولا مختصٌّ"[6].

---

(1) معجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، دار الفكر، ج1 (د، ط)، 1979، ص 318 - 319.

(2) مختار الصّحاح، أبو بكر الرّازي، ضبط وتعليق، مصطفى ديب أليغا، دار الهدى، عين مليلة الجزائر (د،ت)، ص 242.

(3) التّفسير الكبير، الفخر الرازي، ج1، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط3 (د، ت)، ص29.

(4) نفسه، ص 29.

(5) سر الفصاحة، الخفاجي، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي، مطبعة محمد صبيح وأولاده (د، ط)، 1969، ص5 - 6.

(6) نفسه، ص 16.

أما الخليل فيُورده في مادة (ص، و، ت): "صوت فلان بفلان تصوريًا أي دعاه، وصات يصوّت صوتا فهو صائت بمعنى صائح، وكلّ ضرب من الأغنيات صوت من الأصوات، ورجل حيث أحسن الصّوت وفلان حسن الصّيت له صيت وذكر في النّاس حَسَن"[1].

وقد أورده ابن منظور: بـ"الصَّوت، الجَرْس، معروف، مذكّر وقد قال يُصوّت ويُصات صوتا وأصات وصوّت به، كلّه نادى، ويقال: صوّت بإنسان فدعاه ويقال صات يصوّت صوتا فهو صائت معناه صائح، وفي الحديث كان العبّاس رجلا صيتا أي شديد الصّوت عَاليه، يُقال هو صيت وصائت وصات حمارٌ صاتٌ شديد الصّوت، والعرب تقول أسمع صوتا ولا أرى فوتا أي أسمع صوتا ولا أرى فعلا وكلّ ضرب من الغناء صوتٌ وجمعه الأصوات وأصات القوس جمعها تُصوّت والصّيت الذّكر والصّيت والصّات الذّكر الحسن وانصات الأمر إذا استقام، وقولهم: دُعيَ فانصات، أي أصاب وأقبل والمنصاتُ القديم القامة، وقد انصات الرَّجل إذا استوت قائمته بعد انحناء"[2].

وبناء على هذا فإنّ الصّوت في مفهومه اللّغوي مأخوذ من أصل صحيح يدلّ عليه وهو مادّة (ص، و،ت) ومصدره صات الشّيء فهو صائت ومعنى صات: شديد الصّوت، والصّوت مذكّر وهو ليس بجسم ولا صفة له لأنّه مدرك بحاسة السّمع ولذلك فهو محسوس غير ملموس يقال رجل صيت إذا امتاز صوته بالشِّدَّة والقوّة ورجل صائت أي صائح.

ثانيا : اصطلاحا

يُعرِّفه ابن جني فيقول: «اعلم أنّ الصّوت عَرَضٌ يخرج مع النّفس مستطيلا أملس حتّى يعرض له في الحلق والفم والشّفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته،

---

(1) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السمرائي مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، لبنان ط1، (1408هـ/1988م) مادة (ص، و، ت).

(2) لسان العرب، ابن منظور، مادة (ص، و، ت).

وتسمّى المقطع أينما عرض له حرفا وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها»[1].

فهذا القول يتميّز بكثير من الدّقة في تحديد مفهوم الصّوت لذلك فإنّ جلّ الدّراسات اللّغويّة الحديثة لازالت تعتمد عليه فالصّوت عنده عَرَضٌ ومعنى العرض ما ليس له ثياب، وذلك العرض يخرج مع النفس مستطيلا، والمقصود بالنّفس الحدث، ومن هذا فالصّوت عرض لحدث، وقد حدَّد ابن جني في هذا التّعريف ملامح الصّوت اللّغوي ويُعرفه إبراهيم أنيس فيقول: «الصّوت ظاهرة طبيعية تدرك أثرها دون أن تدرك كنهها، فقد أثبت علماء الصّوت بتجارب لا يتطرّق إليها الشّك أنّ كلّ صوت مسموع يستلزم وجود جسم تميز، على أنّ تلك الهزات لا تدرك بالعين في بعض الحالات كما أثبتوا أن هزات مصدر الصوت تنتقل في وسط غازي أو سائل أو صلب كما تصل إلى الأذن الإنسانيّة والهواء هو الوسط الّذي تنتقل خلاله الهزّات في معظم الحالات،فخلاله تنتقل الهزّات من مصدر الصّوت في شكل موجات حتى تصل إلى الأذن، وتتوقّف شدّة الصّوت أو ارتفاعه على بُعد الأذن عن مصدر الصّوت، أمّا درجة الصّوت (Pitch) فهي المقياس الموسيقي الّذي يُدركه من له إلمام بفن الموسيقى والصّوت قد يكون عميقا وهو الّذي يُسمّيه الموسيقيّون بالقرار كما قد يكون رفيعا حادًّا»[2].

وعليه فإنّ الصّوت عنده ظاهرة فيزيائيّة لأنّه ينتمي إلى جنس الظّواهر الاهتزازيّة النّموذجيّة فهذه الظّاهرة عامّة الوجود في الطّبيعة تستلزم بالضّرورة وجود جسم يهتزّ، يقول أبو نصر الفارابي: «وظاهر أنّ تلك التّصويتات إنمّا تكون من القَرع بهواء النّفس جزءا أو أجزاء من حلقة أو جزءاً من أجزاء ما فيه وباطن أنفه أو شفتيه فإن هذه الأعضاء المقروعة بهواء النّفس والقارع أوّلا هي القّوة الّتي تُسَرب هواء النّفس من الرّئة وتجويف الحلق أوّلا إلى طريق الحلق الّذي يلي الفم والأنف وإلى

(1) سرّ صناعة الأعراب، ابن جني، ج1، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط2، 1413هـ - 1993م، ص 6.

(2) الأصوات اللّغوية، إبراهيم أنيس مكتبة الأنجلو المصرية، ط4، 1941، ص 06 - 07.

ما يلي الشّفتين ثمّ اللّسان يلتقي ذلك الهواء فيضغطه إلى جزء من أجزاء باطن الفم إلى جزء من أجزاء باطن الأسنان فيقرع به ذلك الجزء فيحدث عن كلّ جزء يضغط اللّسان عليه ويقرع به تصويت محدود وينقله اللّسان لهواء من جزء، من أجزاء أصل القسم فتحدث تصويتات متتالية كثيرة محدودة»[1] وجاء في رسالة ابن سينا قوله: «الصّوت سببه القريب تموج الهواء دفعة بقوة وسرعة من أي سبب كان»[2] والسّبب كما أذكر إما أن يكون تقريب جسم إلى جسم وهو ما أطلق عليه القرع، وإمّا إبعاد جسم عن جسم وهو القلع.

وبناء على هذا فإنّ هذه التّعاريف تشير إلى أنّ الصّوت يحدث بفعل نموذج الهواء دفعة واحدة يكون بقوة وسرعة، ويكون هذا بسبب القرع أو القلع، ويعرفه جوزيف فندريس بأنّه الأثر الواقع على الأذن من بعض حركات ذبذبيّة للهواء، والذّبذبات في اللّغة يحدثها الجهاز الصّوتي للمتكلّم[3].

والصّوت عند علماء العربيّة هو أثر سمعي يصدر عن أعضاء النُّطق غير مُحدَّد بمعنى مُعيَّن في ذاته أو في غيره إذ أنّ ما خرج من الفم إن لم يشمل على حرف فصوت فالفرق بين الحرف والصّوت هو أنّ الأوَّل يشمل على معنى وهو أنّه وحدة بنائية في الكلام وفي اللّغة ويقول ابن جني الصَّوْتُ عرض يخرج مع النّفس مستطيلا، ومن هذين النّصّين يتّضح أن معنى الصوت عند علماء العربية مرادف للمعنى الذي ورد في اللِّسان وهو الجرْس وهو المعنى اللّغوي للّفظ وهذا ما وجد عند سيبويه، والمبرد وكلّ العلماء الّذين أتوا فيما بعد، ولم تستعمل اللّغة في المعنى المعروف اليوم، وإنما استعملها القدماء استعمالا عامّا فالحرف صوت وليس كلّ صوت حرفاً، ولذا قال السَّيرافي، إنّ الرّاء فيها تكرار وهو صوت تختصّ به الرّاء

(1) الحروف، الفارابي، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق (د، ط)، بيروت 1970، ص 135.

(2) أسباب حدوث الحروف، ابن سينا، صحّحه محبّ الدّين الخطيب، مطبعة المؤيد، القاهرة، 1332هـ، ص 6.

(3) اللغة، فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية مطبعة لجنة البيان العربي، ص 43.

وقد جاء في موضع آخر قوله حروف الصّفير وأصواتها فاشية ويُؤخذ من هذه العبارة أنّ الصّوت غير الحرف وكأنّه أراد بالحرف الرّمز الكتابي كما هو معروف اليوم، وقد حدَّد الفارابي الفرق بين الصّوت والحرف حين قال ومن فصول الأصوات الفصول التي بها تصير الأصوات حروفا وهذا يعني أن الصَّوت لفظ يطلق على كلّ مسموع وأنّ الإنسان يخرج أصواتا من فيه تتحوّل حروفاً فكلمة الصّوت في كتب علماء العربيّة قديما لم تكن دالّة على الصّوت اللّغوي كما هو معروف الآن، بل إن غالبية المحدثين حتّى يومنا هذا لم تصطلح على لفظ صور الدّلالة على الصّوت اللّغوي بل تستعمل الحرف[1].

ويقول الفخر الرازي في تعريفه للصّوت: « لا شكّ أنّ هذه الكلمات إنما تحصل من الأصوات والحروف فعند ذلك يجب البحث عن حقيقة الصّوت وعن أسباب وجوده ولا شكّ أنّ حدوث الصّوت في الحيوان إنّما كان بسبب خروج النَّفس من الصّدر فعندها يجب البحث عن حقيقة النّفس وأنّه ما الحكمة في كون الإنسان متنفّسا على سبيل الضّرورة وأنّ هذا الصّوت يحصل بسبب إدخال النّفس أو بسبب إخراجه وعند هذا تحتاج هذه المباحث إلى معرفة أحوال القلب والرّئة ومعرفة الحجاب الّذي هو المبدأ الأوّل لحركة الصّوت ومعرفة مباشر العضلات المحرِّكة للبطن والحنجرة واللّسان والشّفتين»[2] فالأساس في إحداث الصّوت عند الرّازي هو النّفس.

كما يورده حسَّان تمام بأنّه: «الأثر السّمعي الّذي به ذبذبة مستمرّة مطردة ولو لم يكن مصدره جهازا صوتيا حيا»[3].

ويُضيف قائلا: «يتوقّف فهم الصّوت بهذا المعنى العامّ على اصطلاحات ثلاثة يجب التّعريف بينها أيضا وهي: درجة الصّوت Pitch علو الصّوت Loudness،

---

(1) المصطلح الصوتي، في الدراسات العربية عبد العزيز الصيبغ، دار الفكر، دمشق، ط1، 1420 هـ/2000م، ص 216 - 217.

(2) التّفسير الكبير، الفخر الرّازي، ص 11.

(3) مناهج البحث في اللّغة، تمام حسان / دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدّار البيضاء، المغرب، 1988، ص 68/67.

وجرس الصّوت Quintilien ortie»[1].

ثالثاً: الصّوامت والصّوائت

قُسِّمت الأصوات اللّغويّة إلى قسمين رئيسيَّين وهما:

1. الأصوات الصّامتة.
2. الأصوات الصّائتة أو المصوِّتة.

إنّ تصنيف الأصوات إلى صامتة وصائتة كان نتيجة دراسة طبيعة الأصوات وصفاتها ونتيجة أوضاع الأوتار الصّوتية واندفاع الهواء فإذا لم يصطدم الهواء بأيّ حاجز ينتج الصّوائت الثّلاثة الألف اللّيّنة والواو، والياء.

- وقد يصطدم الهواء بالحنجرة ووتريها المصوتين وقد يمرُّ في التّجاويف فوق المزمارية.
- وقد يمرُّ من مخرج واحد أو من مخرجين.

وقد يأخذ مجرى وسطيا في تجويف الفم أو مجرى جانبيّا، فطريقة النطق Voide d'articulation تُحدّد إذاً كيفيّة مرور هواء الرّنين وتحدد صفاته، وأنواعه، وأقسامه[2].

أ. الصّوائت: Voyelles

ويعرِّفها عصام نور الدِّين بقوله: «إنّ الصّوائت هي الأصوات الخالية من الضّجيج، لأنّ الصّوائت في الكلام الطّبيعي هي الأصوات المجهورة الّتي لا يصطدم هواء الزّفير، حال النّطق بها بأيّ حاجز أو عائق فالصّوائت كلّها مجهورة غير مهموسة»[3].

أمّا بسّام بركة فيعرف الصائت بقوله: «صوت لغوي يصدر دون إعاقة لتيّار

---

(1) نفسه، ص 68/67.

(2) علم الأصوات اللّغوية، عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1992، ص 195.

(3) علم الأصوات اللّغوية، عصام نور الدين، ص 196.

النَّفَس الخارج من الرّئتين «Voyelle vol»[1].

وتتمثَّل الصَّوائت العربيَّة في:

- الحركات الثَّلاث: الفتحة، والكسرة والضَّمَّة.

- حروف المَدِّ واللّين وهي:

* الألف المسبوقة دائما بفتحة مثل: سما.

* الياء المسبوقة بكسرة مثل: القاضي.

* الواو المسبوقة بضمَّة مثل باعوا.

- المصوِّتان المزدوجان أو المركَّبان وهما:

الياء السَّاكنة والمفتوح ما قبلها، مثل: ليل=ت+ي=Ay

الواو السَّاكنة والمضموم ما قبلها مثل: قوم=ت+و=àw

إنّ المصوِّتات الثَّلاثة سواء أكانت قصيرة أم طويلة تختلف نسبة ورودها في النُّطق العربي إذ نجد الفتحة أكثر ورودا من الكسرة والضَّمَّة.

تليها الكسرة التي تستعمل بنسبة تعادل تقريبا نصف عدد مرَّات استعمال الفتحة، وتلي الضَّمَّة الكسرة وإن كانت تتقارب نسبة استعمالها مع نسبة استعمال الكسرة[2]. ويعرفها الدُّكتور عصام نور الدِّين من جهة أخرى بقوله: «إن الأصوات الصَّائتة، هي الأصوات الخالية من الضَّجيج والصَّوائت كُلُّها مجهورة غير مهموسة فهي تمرُّ دون أن ينحبس النَّفس مما يؤدي إلى السُّهولة في نطقها، وسهولة في انتقالها إلى السَّمع بل هي أمثل وضوحا في السَّمع من الأصوات الصَّامتة وأشدُّ بروزا منها»[3].

فالصَّوائت تتميَّز عن غيرها من المصوِّتات بطريقة النُّطق، ففي التَّلفُّظ بها يمر الهواء عبر جهاز النُّطق بطلاقة والتَّموُّجات الصَّوتية تحدثها في هذه الحالة الأوتار الصَّوتية وحدها وتتكوَّن الأصوات الصائتة.

---

(1) علم الأصوات بسام بركة، مركز الإنماء القومي، بيروت، (د، ت)، ص 174.

(2) علم الأصوات اللّغوية، عصام نور الدين، ص 271.

(3) علم الأصوات اللّغوية، عصام نور الدين، ص 251.

أ - أجزاء الصّوائت

إذا كانت للصَّائت تضعيفات، فقد كانت له وحدة أساسيَّة وأجزاء، وأجزاؤه تنطلق من أقلِّ كمِّية صوتيَّة وأصغرها في التَّكميم، وهذه الأجزاء ورد ذكرها عند علماء العربيَّة، وبخاصة القرَّاء، إلَّا أنَّها لم تنل نصيبها المرتقب في الجزئيات الصَّوتية، من التَّحديد والتَّصنيف والتَّرتيب، ومن المصطلحات الوارد ذكرها، الاختلاس.

الاختلاس، هو إزاحة سريعة للصَّائت بتنقيص مدّته، وتغيير كمّيته بتقريبه من السُّكون، وليس للاختلاس علامة بصرية يعرف بها، كما أن تحديد كمِّيته متفاوت فيها، والمرجَّح أنَّه أصغر جزء صوتي من صائت قصير، ينطق به في الأداء[1]، ويفهم من سياق حديث اللُّغويِّين عن الاختلاس أنَّه التَّهيُّؤ للنُّطق، والانفلات من السُّكون، أو العودة بالصَّوت المنطوق إلى درجة الصِّفر، وبعده يأتي مصطلح: الإشمام.

الإشمام، أكثر وضوحا من الاختلاس لأنَّ له علامة بصريَّة يُدركها القارئ وهي: نقطة توضع فوق الصَّامت، في أيَّة موقعية من صوامت الصِّيغة الإفرادية، بداية، وحشوا، ومنتهى، وفيها، قال سيبويه: «فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت، ثم تضع شفتيك، لأنّ ضمَّك شفتيك كتحريك بعض جسدك، وإشمامك في الرَّفع للرؤية وليس بصوت للأذن»[2]، ومن هنا، يكون الإشمام مدركا بصريا، مع أنّ الصّوت مدرك سمعي، وبين هذين المدركين يقوم الإشمام[3].

وقد تعرَّض بعض المحدثين لمفهوم الإشمام، منهم محمد الأنطاكي، وخلاصة ما جاء به في حديث الإشمام قوله: «إنَّه يكون بالضم القصير، والضّم

---

(1) المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، مكي درار، ص 100.

(2) الكتاب، سيبويه، ج4، ص 171.

(3) المجمل في المباحث الصّوتية من الآثار العربية، مكي درار، ص 101.

الطويل، والكسر القصير والكسر الطّويل، ففي الضَّم القصير هو تنضم معه الشَّفتان بدل أن تنفرجا، وفي الكسر القصير ضمَّة تنفرج معها الشَّفتان بدل أن تنضمَّا، والإشمام بالضَّمِ الطَّويل والكسر الطَّويل تضعيف للقصير في الحالين»[1]. وبعد الإشمام، يأتي الحديث عن الكمِّية الصَّوتيَّة الموالية له، وهي: الرَّوم.

الرَّوْم، صورة نُطقية، لآخر الكمِّيات الصَّوتية الجزئية بعد الإشمام، وهو تضعيف له وعلامة الرَّوم خَطٌّ، يوضع فوق الصَّامت المقصود بتلوين صوته، والميل به عن السُّكون إلى أصله الإعرابي، وقد كان للإشمام نقطة فقط، والخَطُّ تضعيف للنُّقطة على أقلِّ تقدير، ومن هنا يكون الرَّوم ضعف الإشمام، وفي الرَّوم قال ابن جني: "ورَوم لحركة يكاد الحرف يكون معه متحرِّكا، ألا تُراك تفصل فيه بين المذكَّر والمؤنَّث في الوقف، أنتَ، أنتِ، فلولا أن هناك صوتا لما وجدت فصلا "[2].

ب - الصَّوامت: Consonnes

الصَّامت: هو صوت يلتقي الهواء بحاجز عند النُّطق به والصَّامت في حاجة إلى حركة تسبقه أو تتبعه لكي يسمع بصفة جلية وتصنيف الصَّوامت حسب نوعية الانغلاق ونوعية الحاجز.

1. إذا كان الانغلاق تامًّا سُمِّي الصَّامت شديدا (مثل، با).
2. إذا لم يذهب حصر الهواء إلى الانغلاق فإنَّ الصَّامت رخو.
3. إذا خرج الهواء من أطراف حاجز مركزي سُمِّي الصَّامت جانبيًّا، وذلك مثل اللام في لبس.
4. إذا حدث اهتزاز في عضو من أعضاء النُّطق عند مرور الهواء سُمِّي الصَّوت مُكرَّرًا، وذلك مثل الرَّاء في "رام"، ويورد الدُّكتور تمام حسَّان مفهوم الصَّامت بقوله:

«والصَّامت صوت يتوقَّف الهواء في نطقه عن الجريان توقُّفا تامًّا نتيجة إقفال الحنجرة أو قناة الفم أو ينحرف عن خط الوسط في قناته إلى فتحة جانبيّة أو

---

(1) الوجيز في فقه اللّغة، محمد الأنطاكي، مكتبة الشرق، بيروت، ط3، 1969، ص 240.
(2) الخصائص، ابن جني، ج3، ص 328.

يجعل أحد الأعضاء الّتي فوق الحنجرة تتذبذب»[1].

ويرى عصام نور الدّين: «أنّ الصَّوامت تحدِّد طبيعتها حسب مخرج الصَّوت ودرجة انفتاح الآلة المصوِّتة أو إقفالها، والأحداث التي ترافق اجتياز الصَّوت، لهذه العوائق وتُقدَّر مُدَّة النُّطق وتكوُّن الصَّوت في بعض الفراغات الرَّنَّانة كتجويف الحلق، وتجويف الفم والتَّجاويف الأنفية»[2].

أمَّا فيما يخصّ بسَّام بركة فقد عرّف الصَّامت بقوله: «الصَّامت صوت لغوي يحدث لتيار النَّفس عند نطقه في أحد مواضع النُّطق نوع من الإعاقة الَّتي تكون خفيفة أو شديدة أو نوع من الإغلاق التَّام الذي قد يكون واحدا أو متكرِّرا»[3].

فدراسة عصام نور الدّين للصَّوامت والصَّوائت بيّنت لنا ما يلي:

1. الصَّوائت كلّها مجهورة في الكلام العادي، أمّا الصَّوامت فمنها ما هو مجهور ومنها ما هو مهموس.

2. كلُّ صوت حصل اعتراض تام في مجرى الهواء، حال النُّطق به يكون صوتا صامتا وذلك نحو الباء والدَّال.

3. كل صوت حصل اعتراض جزئي له في مجرى هوائه محدث احتكاكا من أي نوع حال النُّطق به يعد صوما صامتا، وذلك نحو الضَّاد.

4. كلُّ صوت لا يمر الهواء حال النُّطق به من الفم مجهورا كان أو مهموسا صوت صامت.

5. كلُّ صوت ينحرف هواؤه، فيخرج من جانبي الفم، أو من أحدهما صوت صامت.

6. كل صوت غير مجهور أي كل صوت مهموس هو صوت صامت.

---

(1) مناهج البحث في اللّغة، تمام حسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1986، ص 18.

(2) علم الأصوات اللّغوية، عصام نور الدين، ص 97.

(3) علم الأصوات العام، بسام بركة، ص 174.

ج - المقطع الصَّوتي

لقد تعدَّدت تعاريف المقطع الصَّوتي لدى الباحثين، فكلٌّ واحد منهم يُعرِّفه وفق رأيه، فالدُّكتور رمضان عبد التَّوَّاب يُعرِّفه بقوله: «هو كمِّية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها من وجهة نظر اللُّغة موضوع الدِّراسة، ففي اللُّغة العربية مثلا، لا يجوز الابتداء بحركة ولذلك يبدأ كل مقطع فيها بصوت من الأصوات الصَّامتة»[1].

ويُورده جان كانتينو بقوله: «إن الفترة الحاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التَّصويت سواء أكان الغلق كاملا أم جزئيا هي الَّتي تمثّل المقطع»[2].

يُعرّفه تمام حسَّان بقوله: «والمقاطع تعبيرات من نسق مُنظَّم من الجزئيات التَّحليلية، أو خفقات صدرية في أثناء الكلام أو وحدات تركيبية أو أشكال وكمِّيات معينة»[3].

وهناك من عرَّف المقطع فيسيولوجيا: «بأنَّه تتابع من الأصوات الكلامية له حد أعلى (صوت حركة غالبا)، بين حَدَّين أدنيين من الأسماع»[4].

ويضيف إبراهيم أنيس بقوله: «والمقاطع الصَّوتية نوعان:متحرك Open وساكن Closed والمقطع المُتحرِّك هو الذي ينتهي بصوت ليّن قصير أو طويل، أمّا المقطع السَّاكن فهو الَّذي ينتهي بصوت ساكن، فالفعل الماضي الثُّلاثي "فَتَحَ" يتكون من ثلاثة مقاطع مُتحرِّكة في حين أنَّ مصدر هذا الفعل "فَتْحٌ" يتكون من مقطعين ساكنين أي (فت/ح ن)»[5].

وقد وجد المحدثون صعوبة في تحديد بدء المقطع ونهايته، ولكنّهم استطاعوا دائما تحديد وسطه أو أظهر جزء فيه، فيتكوّن المقطع من اتِّحاد صامت أو

(1) التّطور اللّغوي، مظاهرة وعلله وقوانينه، رمضان عبد التّواب، ص 94.
(2) دروس في علم أصوات العربية جان كانتينو، ترجمة صالح القرمادي، نشريات مركز الدّراسات والبحوث الاقتصادية، تونس، ط 1966، ص 191.
(3) مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص 138.
(4) علم الأصوات العام، بسام بركة، ص 141.
(5) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص 160 - 161.

نصف صائت، أو أكثر بصائت واحد، وهو نوعان المقطع المفتوح الَّذي ينتهي بصائت طويل أو قصير، والمقطع المغلق الَّذي ينتهي بصامت أو بنصف صائت ورغم أن اللُّغة العربيَّة تشتمل على هذين النَّوعين، فإنها تميل إجمالا، إلى تكوين مقاطع مغلقة إلى تسكين أواخر الوحدات اللُّغوية ويميز إبراهيم أنيس خمسة أنواع من المقاطع في اللُّغة العربيَّة.

* المقاطع المفتوحة:

1. صامت+صائت قصير
2. صامت + صائت طويل

* المقاطع المغلقة:

3. صامت+صائت قصير+صامت
4. صامت+صائت طويل +صامت
5. صامت+صائت قصير+صامت +صامت

ويبين ذلك بأمثلة:

1. ك - ت - ب
2. قا في "قال"
3. نس في "نستعين"
4. عين في "نستعين"
5. قرّ في المستقر

وليس من نسيج المقاطع العربيَّة هذا النَّوع: صوتان+ساكنان+صوت ليِّن قصير+صوت ساكن.

فإذا اشتملت كلمة على مثل هذا المقطع، أمكن الحكم، بسهولة على أنها غير عربيَّة ونلحظ هذا المقطع في مثل هذه الكلمة الإنكليزية (eugratulation) في حين أن نسيج الكلمة الإنكليزيَّة (dictation) يوافق النّسج العربي في مثل "مرتاع،

مستاء"[1] لأن مثل هذه الكلمات يتكوَّن من المقاطع الآتية:

مقطع من النَّوع الثَّالث + مقطع من النَّوع الثَّاني + مقطع من النَّوع الثَّالث.

أما أحمد مختار عمر، فإنه يختزل هذه الأنواع من المقاطع في ثلاثة فقط[2] وهي:

1. صامت+صائت
2. صامت+ صائت+صامت
3. صامت+صائت+صامت+صائت.

ويمثل لها بـ:

1* ض. 2* لَمْ 3* شعْبْ. (عند الوقف فقط)

ولكن أحمد مختار يرى في الصَّائت الطَّويل اتِّحاد صائتين قصيرين فيتناول إطالة الصَّوائت ليؤكد وجود ثلاثة أنواع أخرى من المقاطع تختلف عن الثَّلاثة الأولى وهي:

4. صامت+صائت+ صائت
5. صامت+صائت+ صائت+ صامت

ويُعادل في هذين النوعين الصائتين المتتاليين صائتان طويلان واحدا

6. صامت+صائت+ صائت+صامت ومن الأمثلة التي يُعطيها:

4*ما 5*باع، 6*رادّ، وغنيّ عن البيان أن نصف الصّائت لا يذكر هنا لكونه يعمل عمل الصامت في التَّركيب المقطعي وهو يمكن أن يحلَّ بالتَّالي محله في جميع أنواع المقاطع.

والحقيقة أن كُلاً من إبراهيم أنيس، وأحمد مختار عمر وغيرهما من علماء اللُّغة المحدثين مثل تمام حسَّان يُعدُّ الصَّامت المُشَدَّد صامتين اثنين، كما يُميِّز بين الصَّائت الطَّويل والصَّائت القصير ويعتبرهما عنصرين مختلفين فإبراهيم أنيس يَعُدُّ

---

(1) الأصوات اللّغوية، إبراهيم أنيس، ص 170.

(2) دراسة الصّوت اللّغوي، أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الثانية، 1981، ص 226.

المقطع صامت +صائت قصير مختلفا من حيث طبيعة المقطع وصيغته عن المقطع "صامت +صائت طويل" في حين يرى مختار عمر أن الصَّائت الطَّويل يعد صائتين اثنين، ويعتبر بالتَّالي أن المقطع الثَّاني يتألَّف من "صامت + صائت + صائت" وكل هذا يحتاج إلى دِقَّة.

وعليه فإنّ المقطع الصَّوتي هو نوع بسيط[1] من الأصوات التَّركيبيَّة في السِّلسلة الكلاميَّة وهو وحدة صوتيَّة أكبر من الفونيم ويأتي مباشرة بعده من حيث الأبعاد الزَّمنية في النُّطق والمكانيَّة في الكتابة.

---

(1) علم الأصوات العام، بسام بركة، ص 180.

المبحث الثّاني
جهود العلماء القدماء والمحدثين في الدّراسات الصّوتية

إنّ المسلَّم به اليوم، في محيط الدِّراسات اللُّغويَّة عند العرب، أنّ مشكلتها مشكلة مصطلحات، ولعلَّ أكثر الدَّارسين إحساسا بهذه المعضلة هم المهتمّون بعلم الأصوات، الَّذين ظلُّوا دوما يسعون إلى مصطلحات دقيقة محدّدة المضامين تضاهي دقَّة النَّتائج المتوصَّل إليها في هذا الميدان، وبخاصَّة في فروعه العصرية[1] وسعيا إلى تحقيق هذه الرَّغبة العلميَّة اتَّجه الباحثون في هذا الحقل إلى المصطلحات التُّراثيَّة قصد إيجاد حلٍّ لهذا الإشكال وعلى هذا الأساس فقد كان اهتمام علماء العربيَّة بالصَّوت اهتماما واضحا سواء من طرف القدماء أم نظرائهم المحدثين وليكن بداية حديثنا عن هؤلاء الذي كان لهم فضل السَّبق في إحداث هذه الثَّورة العلميَّة ألا وهم علماء العربية.

أوّلا : القدماء

فقد كانت للُّغويِّين القرَّاء وقفات محمودة عند الأصوات، وأحكامها، ونطقها في التِّلاوة، واختلاف القراءات، وكان كتاب (الهمز) لابن أبي إسحاق (ت 117)[2] من أوائل الآثار الصَّوتيَّة، الَّتي درست هذا الصَّوت ثم كانت دراسات الخليل بن أحمد (ت 175هـ) في مقدمة كتاب

(1) العربية الفصحى، هنري فليش، تعريب عبد الصّبور شاهين، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1983، ص14 - 15.

(2) المزهر، السيوطي، ج2 / 398.

العين وفيما نقله عنه تلميذه سيبويه في الكتاب من أنضج الدِّراسات الَّتي تناولت مخارج الحروف وأحيازها وصفاتها من حيث الجهر والهمس، والقلقلة والإصمات والسُّكون واللّين والتَّجاور والتَّأثير، والظَّواهر الصَّوتية المختلفة، وقوانين التَّطور الصَّوتي، ونتائج التَّماثل والتَّشابه أو التَّنافر بين الصَّوتين المتعاقبين.

كما كانت معالجات سيبويه في (الكتاب) للإبدال والإدغام وما يترتَّبُ عليهما من ظواهر وقوانين من أجل البحوث الصَّوتية.

ثم وضع العرب كتبهم في الأصوات و(الإبدال أو الإدغام) يدرسون فيها ما يتعلَّق بالأصوات من تطوُّر واختلاف ونتائج.

وقد تناول النُّحاة أيضا موضوع الأصوات فوقفوا عنده وقفات مُتعدِّدة، ولعلَّ اهمّها وقفة الفراء (ت 207هـ) في معاني القرآن، والمبرد (ت 285هـ) في المقتضب كما تناول علماء القرن الرَّابع وما بعده موضوع الأصوات بالدَّرس والتَّفتيش فأبدع ابن جني فيما بحث في هذا المجال، وعرض لها في الخصائص ومحَّص لها كتابه سِرُّ صناعة الإعراب وبسط فيه القول على جوانب الدَّرس الصَّوتي، مفرعا فيه، ومضيفا إليه، ولا تخلو معجمات اللُّغة من بحوث صوتية إذ يعرض وُضَّاعُ هذه المعجمات إلى دراسة الحرف من النَّاحية الصَّوتية في مفتتح الباب الَّذي يعقدونه له، وأنضج هذا النَّوع من الدِّراسة ما قام به ابن منظور (ت 716هـ) في كتابه لسان العرب كما عقد السُّيوطي (ت 911هـ) في المزهر، أبوابا للأصوات يدرس فيها إبدالها واختلاف النَّاطقين بها وما طرأ عليها من تصحيف وتحريف[1].

ثُمَّ يأتي الخفَّاجي فيما بعد والَّذي ألّف رسالة في الأصوات والحروف، وقد درس في هذه الرِّسالة انطلاقا من تَأَثُّره بابن جني، ثم ينتقل

(1) المزهر، السيوطي، ج460/1.

إلى الحروف، وذلك في كتابه المشهور "سر الفصاحة".

كما عرف الدَّرس الصَّوتي العربي في القرن الخامس الهجري علما آخر، يشهد له الدَّرس الصَّوتي بالجدّة في أبحاثه، وهو الشيخ الرئيس ابن سينا الَّذي كان طبيبا وفيلسوفا ألَّف رسالة عنوانها أسباب حدوث الحروف تعرَّض فيها إلى قضايا جوهريَّة، تتعلَّق بالجانب الفيزيولوجي والفيزيائي للأصوات وذلك لاستعانته بعلم التَّشريح، فتميَّزت أبحاثه بمصطلحات لم يذكرها من سبقه من اللُّغويِّين والنُّحاة، وكان حديثه أشبه بحديث علماء وظائف الأعضاء"[1].

ثُمَّ أتى من بعد ذلك السِّكاكي الَّذي نهج نَهْج سابقيه والَّذي تحدَّث عن "أبرز مباحث القلقلة ولكنَّه خالف سابقيه في أحكام بعض الحروف أو الأصوات وما يُلفت عند السِّكاكي تصويره التَّقريبي لجهاز النُّطق وتحديد مخارج الحروف"[2].

وعموما فإنّ دراسة العرب للصَّوت لم تكن مُستقلَّة مقصودة لذاتها وإنَّما من أجل تفسير وتحليل ظواهر أخرى مرتبطة بالنَّحو والصَّرف وغيرهما من البحوث.

ثانيا: المحدثون

أمَّا بالنِّسبة لجهود العرب المحدثين، فقد صدرت مؤلَّفات عربيَّة في مجال علم الأصوات اللُّغوية منها:

1. الأصوات اللُّغوية، للدّكتور إبراهيم أنيس.
2. أصوات اللُّغة، للدّكتور عبد الرحمن أيوب.
3. علم اللُّغة العام، الأصوات، للدّكتور كمال محمد بشر.

---

(1) مدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1985، ص 17.

(2) علم وظائف الأصوات، عصام نور الدّين، ص 168.

4. دروس في علم أصوات العربيَّة لجان كانتينو، ترجمة صالح القرمادي.
5. مناهج البحث في اللُّغة، للدّكتور تمام حسان.
6. دراسة الصَّوت اللُّغوي، للدّكتور أحمد مختار عمر.
7. علم الأصوات العام، للدّكتور بسام بركة.
8. في صوتيات العربيَّة، محيي الدّين رمضان.
9. علم اللُّغة، للدّكتور محمود السعران.
10. من وظائف الأصوات اللُّغوية، محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، للدّكتور أحمد كشك.
11.المنهج الصَّوتي للبنية العربيَّة رؤية جديدة في الصَّرف العربي، للدّكتور عبد الصَّبور شاهين.
12. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، للدّكتور عبد الصبور شاهين.
13. الألسنيّة العربية، للدّكتور ريمون طحان.
14. فنون التّقعيد وعلم الألسنية، للدّكتور ريمون طحان[1].

وكانت هذه المؤلفات من أهم جهود العرب **المحدثين** اللّذين واصلوا ما قام به القدماء، وكان الخلاف بينهم فقط في تحديد بعض المصطلحات الصَّوتية وقد كانت أغلب تعاريف المحدثين للصَّوت تَصُبُّ حول الجانب الفيزيولوجي والجانب الفيزيائي.

وخلاصة القول فإن البحث الصَّوتي عند العرب لم يكن مُستقلاًّ بذاته منذ نشأته الأولى بل كان في بدايته جزءاً من أجزاء النَّحو، ثُمَّ استعاره أهل الأداء والمقرئون وزادوا فيه تفصيلات كثيرة مأخوذة من القرآن الكريم[2].

---

(1) علم وظائف الأصوات اللّغوية، عصام نور الدّين، ص 170 - 171.

(2) التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، أخرجه، وصححه، وعلّق عليه رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي القاهرة، 1994م، ط2، ص 11.

فبدأت ملامح الدِّراسة الصَّوتية تظهر عند النُّحاة واللُّغويِّين بمحاولات أبي الأسود الدّؤلي في نقطه للمصحف الشَّريف وقوله مشهور في ذلك، لتصل هذه المحاولات إلى واقع تنظيري واضح على يد الخليل وسيبويه، ولتأخذ الدِّراسة الصَّوتيَّة على يد ابن جني طابعها الاستقلالي من خلال مؤلفه "سرُّ صناعة الإعراب" وتفرَّد الفيلسوف والعالم اللُّغوي ابن سينا في "رسالة أسباب حدوث الحروف" الَّتي تناول فيها الصَّوت الإنساني كظاهرة طبيعية في أي من النَّاحية الفيزيائية، بالإضافة إلى اهتمامه بالنَّاحية الفيزيولوجية[1].

فالبحث الصَّوتي عند العرب لم يكن منحصرا فقط فيما نجده عند النُّحاة والفلاسفة والأطباء، بل وُجد وبشكل عملي وتطبيقي عند علماء القراءات: وقد كان اهتمامهم بالظَّواهر الصَّوتيَّة لا ينصبُّ على تحديد ماهية تلك الظَّواهر، كما نجد عند الفلاسفة، ولا على التَّنظير والتَّقعيد، كما نجد عند النُّحاة، بل ينصبُّ على الجانب التّطبيقي والعملي الخاص بكيفية تحقيق الأصوات في مختلف السِّياقات الصَّوتيَّة.

وقد وصل العرب إلى نتائج صوتية زائدة في هذا المجال رغم قلة الوسائل والإمكانيات التي منها:

1. وضع العرب أبجدية صوتيَّة للُّغة العربيَّة رتَّبت أصواتها (حروفها) وفق أساس علمي دقيق، وهو الأساس الصَّوتي الَّذي ابتكره الخليل.

2. عرف العرب أعضاء النُّطق (جهاز النطق) وعرفوا دور كل منها في إحداث الأصوات، كالأعضاء الثَّابتة والمتحرِّكة، وعرف الرّنين...

3. عرف العرب نسج الكلمات العربية وشروط تآلف الأصوات.

كما عرفوا أثر الأصوات في إيقاع التَّراكيب، ومظاهر البحوث الصَّوتية العليا كالمقطع والنَّبر والنَّغمة والإيقاع.

(1) مقدّمة في أصوات اللّغة العربية، عبد الفتّاح البرقاوي، مؤسّسة الرّسالة، ط3، 1984، ص 19.

والحقُّ أنَّ العرب قد اتَّخذوا الدَّرس الصَّوتي واللُّغوي عامَّة، وسيلة وإن كان هذا الدَّرس قد انتهى بهم إلى أن يكون غاية في حَدِّ ذاته[1].

فقد كان البحث الصّوتي مشتركا بين مجموعة من العلوم اللّغويّة باعتباره المبحث الأساس في الدِّراسة اللُّغويَّة عامَّة ثُمَّ اكتمل واستقلَّ كعلم قائم بذاته بعد أن تنوَّعت مباحثه، ودراساته بين مختلف علوم اللُّغة.

(1) فقه اللّغة في الكتب العربية، عبده الرّاجحي، دار النّهضة، بيروت، 1972م، ص 54.

المبحث الثَّالث
مفهوم المصطلح الصَّوتي

أوّلا: المصطلح لغة

إنَّه من حيث الصِّيغة اسم مفعول من اصطلح اصطلاحا على متعلّق محذوف مَثُل عليه وصار «علما بالغلبة بعد أن كان مجرَّد اسم مفعول لفعل اصطلح على وزن افتعل المزيد بالألف والتَّاء المبدلة طاء لوقوعها بعد حرف الصَّاد الَّذي هو أحد حروف الإطباق فتقول اصطلح، يصطلح، اصطلاحا»[1].

فالمصطلح لغة مأخوذ من أصل المادّة (ص، ل، ح) ومن الفعل الخامس اصطلح على وزن افتعل الَّذي مضارعه يصطلح والمصدر اصطلاح، وقد أوردها ابن منظور في معجمه[2].

ثانيا: المصطلح اصطلاحا

المصطلح لغة خاصة أو معجم قطاعي يُسهم في تشييد بنائه ورواجه أهل الاختصاص في قطاع معرفي مُعيَّن إلَّا أنَّ هذه اللُّغة تتَّصل باللُّغة المشتركة ولا تكاد تخرج عن الأصول الَّتي تتحكَّم فيها، كما أنَّ هذا المعجم يصدق عليه كثير ما يصدق على المعجم العام من ضوابط صرفيَّة ودلاليَّة وتركيبيَّة وصوتيَّة، والشُّحنة الدَّلالية الَّتي يحملها المصطلح تفوق بكثير ما تحمله اللَّفظة غير الاصطلاحيَّة، فالمصطلحات هي نصوص مكبوسة أي تعبير بلفظ واحد عن معنى أو فكرة لا تعطيها لفظة واحدة فالمصطلح شُبِّه بالرَّمز المرموز له، وبناء على هذا فإنَّ

---

(1) وقائع لغوية وأنظار نحوية، سالم علوي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 119.

(2) قد تم التّطرّق إلى التّعريف اللّغوي بإسهاب في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

المصطلح من حيث المعنى هو المفرد المُتَّفق على استعماله من قبل جماعة مُعيَّنة، ويقول الشَّريف الجرجاني أيضا «هو لفظ معين بين قوم معينين»[1].

أي اتِّفاق القوم عل ألفاظ مخصوصة. والمصطلح أيضا هو: "اتِّفاق جماعة على أمر بخصوص مطلق ثم خُصَّ إطلاقه على المصطلحات العلميَّة بُغية تيسير الفهم على الباحثين والدَّارسين، وكلمة مصطلح تعني استعارة للكلمة ونقلها من حدود معناها اللُّغوي إلى فضاء: جديد وإشرابها دلالات جديدة قائمة أساسا على اتِّفاق واختيار العلماء لتدلَّ على شيء محدود في عرفهم يميزه عن سواء وبالتَّالي تُصبح لهذه اللَّفظة دلالتان، أولاهما لُغويَّة مأخوذة من أصل المادَّة (ص، ل، ح) أمَّا الدَّلالة الثَّانية في العملية أو الإصلاحية فتعني التَّواضع والتَّصالح والاتِّفاق الَّذي يتِّم بين جماعة من العلماء.

والإصلاح أيضا إخراج اللَّفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل الإصلاح اتِّفاق طائفة على وضع لفظ بإزاء المعنى وقيل الصّلاح إخراج الشَّيء عن معنى لغوي إلى آخر لبيان المراد منه وذلك لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص أو لمشاركتهما في أمر أو مشابهتها في وصف إلى غير ذلك[2]، هكذا انتقل معنى (صلح) و(الصلاح) إلى معنى الاتِّفاق لمناسبة بينهما، فكانت كلمة الإصلاح قد تخصَّصت دلالتها مع تكوين العلوم في الحضارة العربيَّة الإسلاميَّة فصارت تعني الكلمة المتَّفق على استخدامها بين أصحاب التَّخصص الواحد للتَّعبير عن المفاهيم العلميَّة، واستخدمت بذلك المعنى كلمة المصطلح، وصارت كلمتا (الإصلاح) و(المصطلح) تُفضَّلان عن الكلمات الأخرى الّتي يُعبّر بها عن المصطلحات مثل الكلمات أو الألفاظ.

وقد ورد عن بعض المحدثين أن المصطلح في العربيَّة أو التَّعبير الاصطلاحي يعني (العبارة المأثورة - الكلام المأثور - القول المأثور - القول

(1) التّعريفات، الشّريف الجرجاني، الدّار التّونسية للفكر، (د، ت)، ص 16.

(2) الخصائص، ابن جني ج1، ص 312، 313.

السّائر)، فالمصطلح يحمل هنا مفهوم النّقل والتّواتر[1]، وقد استقرّت كلمة مصطلح للدّلالة على المفهوم العلمي المحدّد على أنّه اللّفظ أو العبارة اللُّغويّة الّتي انتقلت دلالتها الاصطلاحية خاصّة، فالاصطلاح يجعل الألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللُّغويّة أو الأصلية[2].

من هذه التّعاريف يتبيّن لنا بأنّ المصطلح هو اتِّفاق طائفة على تسمية شيء باسم مُعيَّن بعد نقله عن موضعه الأوّل للتّعبير عن مفاهيم علميّة قد يكون كلمة أو تركيباً، كما قد يكون عبارة أخذت مفهوما جديدا وبذلك فهو وحدة لُغويّة تدلُّ على مفهوم دقيق يختلف على حسب اختلاف المجال أو التّخصص وتتركّب تلك الوحدة من دالٍّ ومدلول، والمصطلح في مفهومه العام هو ما دَلَّ على معنى واختصَّ به في غير ما وضع له في أصل بنائه من بعد الاتِّفاق عليه ولذلك يقول اللُّغويُّون في تعاريفهم للأبواب والموضوعات اللُّغويّة لغة هو كذا واصطلاحا هو كذا، ومفرده المصطلح لها بُعدٌ صَرفي هو وَزنها وبُعْدٌ دلالي هو توظيفها في أصل ما وضعت له، فصيغة صلح بفتح اللّام أو ضمّها مفادها العام القبول والاستحسان كما أنّ الصَّلاح لغة ضدّ الفساد وحركة عين الفعل إذا جاءت مفتوحة دلّت على الحياد وعدم الثّبات، نلاحظ أنّ للمصطلح بعدين: بعد صرفي يتمثل في الوزن وبعد دلالي يتمثّل في توظيفه لأجل ما وضع له.

ثالثا: ماهية المصطلح الصّوتي

يختصُّ المصطلح الصَّوتي: «بالتّحديد والتّعيين إمّا لموضع من مواضع حدوث الصَّوت كالنِّطع أو صفة من صفاته كالجهر أو كمِّية صوتيّة من كمّياته كالتّفخيم والتّرقيق أو ظاهرة صوتيّة كالمَدِّ والإدغام»[3] ويعود المصطلح الصّوتي العربي في ظهوره المنتصف القرن الأوّل الهجري مع أبي الأسود الدّؤلي (ت 69هـ)

(1) ينظر، القياس في الدرس اللّغوي، محمد حسين، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 م، ص 25.

(2) ينظر، الكلمة، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1995، ص 85.

(3) المصطلح الصوتي في كتاب سيبويه، مكي درار، مجلة المصطلح، ص 68.

وذلك لمَّا عزم على ضبط المصحف الشَّريف روايته في ذلك مشهورة إذن فالمصطلح الصَّوتي هو الَّذي يعنى بدراسته وتحديد جوانب عِدَّة للصَّوت فإمَّا لموضع حدوثه أو لصفته أو لكمِّيته أو لظاهرة من ظواهره، ويعد هذا النَّص أوَّل حديث عن المصطلح الصَّوتي في تاريخ الدَّرس اللُّغوي، كما يحد منطلق الدَّرس اللُّغوي إقامته وفي جميع مستوياته، ومن هذا الحديث اشتقَّ الدَّارسون أسماء العلامات الإعرابيَّة، فكانت الفتحة من افتتاح الشَّفتين والضَّمَّة من انضمامها، والكسرة من انكسارها للوراء في شكل ابتسامة، وكان التَّنوين وما يزال غنة في التَّجويف الأنفي مكينا وملوِّنا للصَّوت وجميع ما وضعه أبو الأسود الدُّؤلي يُسمَّى نقط الإعراب وسمَّاها الدَّارسون فيما بعد علامات الإعراب.

ثم جاءت عملية من بعدها قام بها يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم في ولاية الحجّاج بن يوسف على العراق ما بين (95/75هـ) تمثَّلت في وضع نقط على الحروف من تحتها أو من فوقها مفردة أو مثناة أو مثلثة وسُمِّيت هذه العمليَّة بنقط الإعجام، ونبغ التَّعريف بين نقطة الإعراب التي وضعها أبو الأسود ونقط الإعجام الَّتي وُضِعت في ولاية الحجَّاج بن يوسف وبأمر منه[1] وبناء على هذا الأساس ترجع أهمِّية المصطلح إلى أنَّه أساس الدِّراسة والبحث والتَّأليف وهو دعامة لغة العلماء ويقل مكانة خاصَّة في البيان، وإنَّ عدم الدِّقَّة في فهم ما يُعبِّر عنه، حتما يؤدي إلى عدم الدِّقَّة في استعماله، وتُميِّز المصطلح الصَّوتي، كغيره من المصطلحات المتخصِّصة بالتَّعبير عن مفهوم مُحدَّد وفصله عن مفاهيم أخرى، كما يتَّصف بأنَّه مشحون بالدَّلالة أي بالإيجاز الَّذي يُغني عن الكثير، وعليه فإنَّه من الضَّروري التَّحديد الدَّقيق للمصطلحات، وتثبيت دلالتها، وذلك في إطار دراسة المفهوم الَّذي تُعبِّر عنه، وعلاقاتها بالمفاهيم الأخرى والمتقاربة في حقل الصَّوتيات ولا أحد يستطيع أن ينكر أنَّ الفوضى المصطلحيَّة حتما ستؤدي إلى فوضى فكرية

---

(1) ينظر، المعجم في نقط المصحف، أبو عمر بن عثمان بن سعيد الداني، تحقيق عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التّراث القديم، دمشق، سوريا، ص 80.

ومنهجية وعلمية أيضا، و«من مظاهر الفوضى المصطلحيَّة اقتراح مقابلات غير واردة ولا تُؤدِّي المعنى من ذلك ترجمة Phonologie بعلم الأصوات الوظيفي وphonetics بعلم الأصوات، كما أنَّ هناك فونولوجيَّة وظيفية وفونولوجيَّة غير وظيفيَّة، كما أنَّ هناك فونتيك وظيفيَّة حينها نَضطرُّ إلى نقل Functionnel phonologie بعلم الأصوات الوظيفي الوظيفي (مرتين) وننقل Nonfunotional phonologie بعلم الأصوات الوظيفي غير الوظيفي، ونخلط في التَّرجمة بين Phonologie وFunctionnel Phonetics وهذا يعني أن التَّرجمة لم تراع الحقل الدَّلالي وكذلك السِّياق الَّذي يرد فيه اللَّفظ»[1].

ولفظ فنولوجيا حين ترجمه بعضهم بعلم الأصوات الوظيفي لم يكن يحيل إلى ما كانت تحيل عليه هذه الصِّناعة عند مارتيني Martinet ومن حذا حذوه في تصوُّر أنَّ الفونولوجيا يجب أن تكون وظيفيَّة[2].

ويترجم النَّاس Phonetics إلى الأصواتيات وPhonologie إلى الصِّواتة (فعالة)[3] .

ويوردها عبد الصَّبور شاهين: Phonétique إلى علم الأصوات المجرَّدة Phonologie [4] إلى علم الأصوات التَّشكيلي. وفي المنهج الصَّوتي phonétique إلى علم الأصوات العام.

وبناء على هذا فاستعمال مصطلحات خاصَّة بكل مدرسة تبعا لتصنيفها ومنهج دراستها، قد يُؤدِّي حتما إلى استعمال نفس المصطلح بدلالات مختلفة، مِمَّا يُؤدِّي حتما إلى فوضى مصطلحيَّة وطرح مدى مصداقية ودِقَّة هذه المصطلحات، وأيُّ منها يحمل الدَّلالة الصَّحيحة والدَّقيقة وأي منها يمثل الدَّلالة أو الوظيفة، والواقع أنَّ المصطلحات ليست أعلاما على أشخاص حتَّى يقال: إنَّ الأسماء لا

(1) المصطلح اللّساني، معجم، إنكليزي، فرنسي، عربي، الفاسي عبد القادر، 1984، (د، ط)، ص 413.

(2) المصطلح اللّساني، الفاسي عبد القادر، ص 144.

(3) نفسه، ص 146.

(4) علم اللّغة العام، عبد الصّبور شاهين، مؤسسة الرّسالة، ط4، 1984، ص 105.

تعلّل بل هي أخطر من ذلك بكثير هي دلائل على علاقات مُعينة بين اللّفظ ومدلوله، وهي في الوقت نفسه أمارات على سلامة المنهج والفكر الّذي ترسمه[1].

لذا فإنّه يجب أن تكون المصطلحات الّتي يعتمد عليها الباحث واضحة دقيقة الدّلالة، بحيث يستعملها بنفس الدّلالة طيلة فترة البحث إذا كانت تلك المصطلحات متداولة بين ألسنة آخرين ينتمون إلى مدارس مختلفة واستعملوها لتدلّ على مفاهيم مغايرة.

رابعا: المصطلح الصّوتي عند القدماء

إنّ علم الأصوات لم يكن معروفا قديما، إلّا أنّ أبحاثه الصّوتيّة كانت موجودة، وذلك بظهور دراسات صوتيّة تنتسب إلى علم الأصوات، وتعتبر المادّة الصّوتيّة الّتي وجدت في الدِّراسات اللُّغويّة والنّحويّة والصّرفيّة المادّة الأساسيّة الّتي اعتمدها المصطلح الصّوتي قديما، ونظرا لعناية القدماء واهتمامهم بالمصطلح الصّوتي فقد نتجت عن ذلك مصطلحات كثيرة ذكرت في كتب علماء العربية باختلافها والّتي صُنّفت ابتداء من استعمالاتها الأولى والعلاقة الّتي وضعت من أجلها، والاختلافات الّتي طرأت عليها عبر مراحلها التّاريخية كالمصطلحات الخاصّة بالجهاز الصّوتي من أعضاء ومخارج، ومن صفات الأصوات...فالمخارج هي مواضع في الجهاز وأكثر المصطلحات الصّوتية هي صفات للأصوات إذ تنبّهوا إلى عدم كفاية المخارج لأن يكون مقياس التّفريق بين الأصوات الّتي تشترك في نفس المخرج، واصطلحوا لها اسم الصِّفات والمخارج ارتبطت بأعضاء النُّطق (أي شيء محسوس)، والصِّفات ارتبطت بالجانب التّجريدي وذلك أنّها تعتمد على الملاحظة والانطباع الذّاتي لذا تعدّدت واختلفت: "وقد أطلقت الصِّفات لعدّة اعتبارات فيزيولوجيّة خاصّة بأعضاء النُّطق كالحلقيّة، واللهويّة والشّفويّة وغيرها حسب العضو البارز بنشاطه أثناء إنتاجه أو خاصّة بذات الصّوت كالأصوات

---

(1) العربية الفصحى، نحو بناء لغوي، هنري فليش، تحقيق وتعريب عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط1، 1996، ص 17.

المجهورة والمهموسة والشَّديدة والرِّخوة أو خاَّصة بممرِّ الصَّوت في جهاز النُّطق كالانحرافيَّة، والأنفيَّة وقد تداخلت هذه الاعتبارات إلى درجة يصعب التَّفريق بينها أو وضع حدود فاصلة بينها، وذلك لأنَّ عمليَّة النُّطق عمليَّة متكاملة تشترك فيها جميع الأعضاء لتتم سليمة صحيحة، وهناك اعتبارات أخرى مُتعلِّقة بهيئة النطق فتنتج الأصوات الاحتكاكيَّة الانفجاريَّة وغيرها وهناك صفات لها علاقة بالجانب السَّمعي كالأصوات المهتوتة وأخرى مُتعلِّقة بالجانب الفيزيولوجي وهي نوعان:

أ. صفات ترتبط بالتَّقسيم المقطعي أو قيل بتسلسل الحروف (الأصوات) بعضها مع بعض في التَّركيبات الصَّوتيَّة.

ب. صفات تتعلَّق بالمواقع الَّتي تتَّخذها الحروف أي ما يُسَمّى بالخصائص التَّوزيعية وهناك صفات صرفيَّة الطَّابع وذكر فيها ابن جني صفتي الأصالة والزِّيادة: حروف سألتمونيها وصفات صرفية صوتية الطَّابع كحروف البدل وهي الَّتي يمكن أن يبدل بها غيرها في بعض السِّياقات الصَّوتية[1].

وقد كان هذا ذكر لأهم أنواع الصِّفات بحسب الاعتبارات، وقد تداخلت هذه الأخيرة فيما بينها إلى درجة يصعب التَّفريق بينها.

خامسا: رأي العلماء المحدثين في مصطلحات القدماء

إنَّ المتأمِّل إلى جملة الآراء الّتي أبداها الدَّارسون فيما ورّثنا أسلافنا من مصطلحات صوتيَّة يستطيع أن يحصرها في ثلاثة مواقف.

الأوَّل: منها أقرّ أتباعه بتناول قدماء النُّحاة واللُّغويّين لأصوات اللغة العربيَّة تناولاً عميقاً، لا يُضاهيه في نُضجه واستقصائه كثير من المباحث الصَّوتيَّة الَّتي بين أيدي اللُّغويّين اليوم[2]، كما نَصُّوا أيضا على أنَّ أئمَّة اللُّغة قد استخدموا في نقل أفكارهم مصطلحات دقيقة استطاعت أن تبلّغ مدلولاتها تبليغًا صادقًا، ومن هنا يرى هؤلاء الدَّارسون أنَّه: «لا شيء يمنعنا، من التَّمسُّك باصطلاحات علمائنا المتقدِّمين

(1) مبادئ علم الأصوات العام، ديفيد أبركروي، ترجمة وتعليق محمد فتيح، دار العلوم، القاهرة، ط1، 1988، ص 282.

(2) دراسات في فقه اللغة، صبحي صالح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1981، ص 276.

في تسمية الحروف الفصحى ومعرفة ألقابها والتَّميز بين مخارجها وصفاتها»[1].

ومِمَّا أورده أصحاب هذا الموقف أيضا أنّه لمّا كانت المصطلحات التُّراثيَّة تُلبّي حاجة الباحث، وإذا تناول صوتيات العربيَّة فلا شيء يدعونا كذلك على تفضيل التَّسميات الحديثة أو الأخذ بالتَّقسيمات العصرية الَّتي يعتمدها بعض العلماء اليوم، لأنَّ تغيير المصطلح القديم في نظرهم قد يُوقعنا في لبس عند تناولنا لبعض الظَّواهر اللُّغويَّة، مثل الإدغام والمضارعة والقلب والإبدال وغيرها[2].

ونشير ههنا إلى أنَّ مَريدي هذا الموقف قد استثمروا جميع المصطلحات الَّتي اعتمدها النُّحاة واللُّغويُّون القدامى في مباحثهم الصَّوتيَّة بما في ذلك المصطلحات الَّتي افتقرت إلى الدِّقَّة في أدائها لمعانيها، نحو اللِّثوية في اصطلاح الخليل الَّذي لا صلة له بمخرج الظَّاء والذَّال والثَّاء[3]، فهي كما ذكر سيبويه تحدث من طرف اللِّسان وأطراف الثَّنايا.

وبناء على هذا فالبحث في الأصوات مجال دائم التَّطوُّر فهناك فروع منه وليدة العصر، نحو علم الأصوات التَّجريبي، والسَّمعي وغيرها وتطعيم العربيَّة بمثل هذه البحوث وما انطوت عليه من مصطلحات علميَّة ضرورة حضارية حتَّى لا توهم لغتنا بالتَّخلُّف عن مسايرة التَّطوُّر العلمي في هذا الميدان، وحتَّى لا نحصر بحثنا الصَّوتي أيضا في الحدود الَّتي رسمها القدماء.

إنَّ من سمات اللُّغات الحيَّة، والعربيَّة واحدة فهي ألَّا تبقى جامدة أمام ما يداهمها من بحوث واكتشافات علميَّة في حقل الصَّوتيات، كما أنَّ المطلوب منها ألَّا تبقى كذلك مكتوفة الأيدي، أمام ما تقذف به المجامع العلميَّة في العالم من مصطلحات علميَّة في هذا المجال.

---

(1) نفسه، 277.

(2) دراسات في فقه اللّغة، صبحي صالح، 274 - 278.

(3) فقه اللّغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر، لبنان، ط7، 1981، ص 53 - 54. وينظر كذلك النّحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1/1966، ص 7 - 9.

ولنا أسوة حسنة في الّذين فتحوا متن العربية لعشرات المصطلحات اليونانيّة والفارسيّة في شتّى ألوان المعرفة إثراء لها لتكون وفيّةً بمطالب العصر ولم ير القدماء في هذا الصّنيع طعنا للعربيّة أو حطًّا من قيمتها بل كانوا يرون ضرورة استمرار دخول الألفاظ الأجنبيّة إليها مادامت لغة حيّة وأنّ النّاطقين بها يخالطون غيرهم من أهل اللُّغات الأخرى كما كانوا على يقين بأنّ هذه المصطلحات ستلتئم والذّوق العربي بالمواظبة على استعمالها. أمّا **الموقف الثّاني**: فزعم أتباعه أنّ المصطلح الصّوتي القديم قد انبنى على مفاهيم وتصانيف مُحدّدة اختصّ بها العرب وحدهم ولذا فهو لصيق بهذا الفكر.

وآية ذلك مثل اصطلاح (حرف) فهولا يتماشى والفكر الصّوتي الحديث، ثم إنّ البحث الصّوتي عند النُّحاة واللُّغويّين القدماء قد انصبَّ على العربيّة وحدها، في حين يهتمُّ الدّرس الصّوتي الحديث بما نُسمّي علم الأصوات العام، الّذي يسعى إلى أوصاف تفصيليّة للعديد من لغات العالم، وذلك بُغية الوصول إلى ظواهر صوتيّة مشتركة بين اللُّغات الإنسانيّة على اختلافها، وبناء على هذا يُقرّر هؤلاء الدّارسون أنّه من الظُّلم أن نُفسّر المصطلح التُّراثي على ضبط مفاهيم صوتيّة لم يعرفها العرب.

وقد رأى مريدو هذا الموقف أنّ اللُّغة العربيّة اليوم في حاجة ماسّة إلى إدخال عوامل التّجديد في عناصرها اللُّغويّة، حتّى لا يتخلّف أبناؤها عن اللِّحاق بالرّكب العلمي الّذي تتسابق فيه الأمم الواعيّة وأنّ مفتاح هذا التّجديد يكمن في فتح الباب واسعا أمام التّعريب لأنّه السبيل الوحيد الّذي يُمكّننا من احتواء التّزايد المُطّرد للمصطلحات العلميّة الّتي أصبحت تتكاثر يوما بعد يوم، حتّى أضحى الآن مُجرّد حصرها مشكلة تقف حجر عثرة في وجه المُتخصّصين في ذلك ويُضيف هؤلاء النّفر من العلماء أنّه إذا جارينا القائلين بأنّه لا بد من إيجاد جذور عربية لكلِّ مصطلح صوتي حديث نريد أن ندخله متن العربيّة، حتى لا نُدَنّسه بعُجمة أو لُكنة، فإنّ هذا لا محالة سيلقي بأبناء الضّاد بعيدا عن مساحة التّنافس العلمي الّذي يعرج فيه أبناء اللُّغات الحيّة الأخرى أضِف إلى ذلك أنّ هذا الأمر صعب التّحقيق، لأنّ

ميدانا كالصَّوتيَّات معظم فروعه جديدة حتَّى على الغربيِّين أنفسهم فكيف يمكن إيجاد جذور عربيَّة لمصطلحات ضابطة لأفكار لم يعرفها علماؤنا الأوائل؟ بل لم تُدركها الإنسانيَّة قاطبة إلَّا في مطلع القرن الماضي.

لا شك أنَّ مبالغة هؤلاء النَّفر من العلماء حين نفوا قُدرة المصطلح التُّراثي على التَّعبير عن المفاهيم الصَّوتيَّة الحديثة فهناك طائفة من المصطلحات القديمة يمكن استثمارها في بحث صوتيات اللُّغات الأخرى نحو: الحرف والصَّوت والمخرج والصَّامت والصَّائت وغيرها، لأنها تميَّزت بالدِّقَّة والوضوح اللذَيْن هما أساسيَّان في علوم اللُّغة الحديثة، وقد شهد بهذه الميزة لبعض المصطلحات التُّراثيَّة المستشرق الفرنسي Traupeau الَّذي أعدَّ أطروحة في المصطلح اللُّغوي عند سبيويه[1].

كما بالغ هؤلاء العلماء عندما طالبوا بالتَّعريب دون قيد أو شرط. وهو مطلب إن تحقَّق غَمَرَ العربيَّة سبيل من الكلمات الَّتي لا يستسيغها الذَّوق العربي، فالتَّعريب يجب أن يكون عند غياب المرادف العربي، أمَّا إن وجد فيجب ترجمته.

وتمثّل **الطَّائفة الثَّالثة**: أغلب الدَّارسين المحدثين بالإضافة إلى عصبة من المستشرقين وقد سلك هؤلاء القوم مسلكا وسطا بين الموقفين السَّابقين، حيث عمل على إحياء كثير من المصطلحات التُّراثيَّة في تناولهم لصوتيات العربيَّة كما أقرّوا أيضا طائفة منها مكافآت لما يقابلها لدى الدَّارسين الغربيِّين في هذا الحقل، ونَصُّوا على اعتمادها في بحث علم الأصوات العام، واشترطوا في المقابل لاستخدام المصطلح الأجنبي، أن يكون المعادل العربي له مفقودا. وذلك كما يبدو في تصريح أحد عناصر هذا الاتِّجاه إذ قال: آثرت حيث لا أجد المقابل العربي الملائم، أن أستعمل المصطلح الأوروبي، وذلك لكيلا يختلط التَّصوُّر العربي القديم بالتَّصوُّر الأوروبي الحديث.

---

(1) المصطلحات اللّغوية الحديثة في اللّغة العربية، محمد رشاد الحمزاوي، الدار التّونسية للنّشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 12.

ونشير ههنا إلى أنَّ أتباع هذا الموقف، قد أولوا المصطلحات التُّراثيَّة عناية كبيرة، فقد نظروا إليها نظرة نقديَّة تقويميَّة أسلمتهم إلى اكتشاف طائفة من المصطلحات نذكر:

المنحرف والمكرَّر، والشِّدَّة والرِّخاوة والمُطْبَقة وحروف الصَّفير، والتَّفشِّي، وغيرها من المصطلحات الأخرى، الَّتي دخلت المعجم الصَّوتي الحديث[1] كما تطرَّق هؤلاء الدَّارسون إلى باقي المصطلحات القديمة، فأقرّوا بعضها إذ تناولوا أصواتاً العربيَّة كما نَصُّوا في المقابل على ترك بعضها الآخر بحجة عدم نحته في آراء ما أسند إليه.

ويلاحظ في مؤلَّفات هؤلاء العلماء أنَّ أهمّ ما شدّ انتباههم في تراثنا الصَّوتي هو اصطلاح حرف، ومفهوم قدماء النُّحاة واللُّغويِّين له. فذهبوا إلى أنَّ علماء اللُّغة القدامى لم يميِّزوا بين اصطلاحي حرف وصوت على نحو ما يفصل بينهما البحث الصَّوتي، وأنهم اعتادوا على إطلاق الأوَّل ضابطا لجميع أصوات المنظومة العربيَّة في صورتها المرئيَّة والمسموعة في حين يُجمِع المحدثون على أنَّ الحرف هو ذلك الرَّمز الكتابي الَّذي يتَّخذ وسيلة منظورة للتَّعبير عن صوت مُعيَّن، أو مجموعة من الأصوات لا يُؤدِّي تبادلها في الكلمة إلى اختلاف المعنى[2]، أمَّا الصَّوت فهو «عمليَّة حركيَّة يقوم بها الجهاز النُّطقي وتصحبها آثار سمعيَّة مُعيَّنة، تأتي من تحريك الهواء فيما بين مصدر إرسال الصَّوت وهو الجهاز النُّطقي، ومركز استقباله وهو الأذن»[3].

وإذا أمعنَّا النَّظر في استعمالات أئمَّة اللُّغة بهذين المصطلحين في مختلف سياقات ورودها، وقفنا على مثل هذا التَّمييز عندهم بين الحرف والصَّوت، غير أنَّ

---

(1) اللّغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، (د، ت)، ص 60.

وينظر المصطلحات اللّغوية الحديثة في اللّغة العربية، رشاد حمزاوي، ص119 - 120.

(2) اللّغة العربية بين المعيارية الوصفية، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1980، ص 130.

(3) اللغة العربية معناها، ومبناها، تمام حسان، ص 66.

الخلل وقع لديهم في طغيان الأوَّل على الثَّاني، إذ كثيرا ما استعاروه للدَّلالة عليه، ولكن القدماء لا يُقْدِمُون على مثل هذا الاستخدام أي توظيف الحرف بمعنى الصَّوت إلَّا إذا أسندوا إلى التَّركيب قرائن مادِّية تكون من مستلزمات الصَّوت، وذلك بُغية تحديد القصد من استثمار لفظة حرف في هذا الموقع، أو ذاك حتَّى لا يقع المتلقِّي في إبهام أو التباس وبالمثل يفعلون بالتَّركيب إذا أُريد بالحرف للدَّلالة على صورة الصَّوت المرئية. وتطرَّق أصحاب هذه الطَّائفة كذلك إلى بعض المصطلحات التُّراثيَّة الأخرى فأقرُّوا استغلال طرق منها في دراسة صوتيَّات العربيَّة من ذلك اصطلاح اللهوية الَّتي نَصُّوا على دقَّته في التَّعبير عن مضمونه وأنَّه يُغني عن ذلك الَّذي ابتكره بعض المحدثين، ودعوه بالأصوات الطَّبقية[1] دون أن يكون للَّفظة الطَّبق أيّ معنى يتَّصل بأجزاء الفم[2] ومثله كذلك مصطلح الشِّجرية ضابطا "للجيم والشين والياء"، فهو أصدق تعبيرا عن هذا المضمون من اصطلاح الأصوات الغاريَّة، الَّذي ابتدعه بعض الدَّارسين[3] وذلك لشمول هذا الأخير، أي الغار جميع أجزاء الحنك الأعلى[4] ومثل هذين أيضا مصطلح الأسليَّة علما على الصَّاد والزَّاي والسِّين"، فهو رغم عدم دقَّته في الدَّلالة على ما أسند إليه يبقى أكثر إحاطةً بالمضمون[5] من مصطلح الأصوات البشريَّة الَّذي قال به بعض المحدثين[6].

ونشير ههنا، إلى أنَّ هذه الطَّائفة، لم تلتزم بما أخذت على نفسها، إذ كثيرا ما ارتضى بعض عناصرها التَّرجمة مع وجود المعادل العربي القديم، من ذلك مثلا

---

(1) مناهج البحث في اللّغة، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1979، ص 111 و129.
(2) الأصوات اللّغوية، إبراهيم أنيس، ص 109.
(3) المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصّبور شاهين، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، 1980، ص 211.
(4) الأصوات اللّغوية، إبراهيم أنيس، ص 110.
(5) مناهج البحث في اللّغة، تمام حسان، ص 31.
(6) الأصوات اللّغوية، إبراهيم أنيس، ص 110.

نعتهم اللّام بالجانبي مع وجود المنحرف، وتسميتهم الرّاء بالتّردُّدي واللّمس، مع توفُّر المكرّر، ومثل هذين كذلك قولهم: الأصوات الحبيسة والطّليقة أو الانفجاريّة والاحتكاكيّة أو الآنيّة والمتواصلة، مع امتلاكنا المرادف العربي مُمَثّلا في الأصوات الشّديدة والرِّخوة، الّذي يُؤدِّي عين الدّلالة العلميّة المُسقطة على هذه المترجمات، الّتي قد يُؤدِّي اتّساعها إلى فرقة علميّة بين أبناء الضّاد.

سادسا: قواعد وضع المصطلح الصّوتي بين العلماء القدماء والمحدثين

ينصبُّ اهتمام اللُّغويِّين المحدثين اليوم على استخلاص قواعد مضبوطة مُحدَّدة يكون العمل على أساسها في وضع الاصطلاحات العلمية في شتّى حقول المعرفة، وبخاصّة حقل الصّوتيات الّذي يسعى الباحثون في مستوياته إلى بلوغ مصطلحات بيّنة الحدود، واضحة المفاهيم وحيدة الدّلالة، أمّا القدماء فلم تُؤثِّر عنهم دراسة نظرية ولا شبهها للمصطلحات العلميّة، وكلُّ ما يمكن أن يقال عنهم في هذا الصّدد منبعه الاستنتاج المبني على تتبُّع مصطلحاتهم في سياقاتها المختلفة.

وعليه فمن الشُّروط الّتي استوجب الفريقان الحرص على تحقيقها في اللّفظة المتخذة مصطلحا الدِّقّة والإيجاز فهما خاصِّيتان من خصائص المصطلح الصّوتي، لكنهما ليستا مُترادفتين.

* فالإيجاز أمر نسبي، قد يتحقّق في المصطلح، إذا كان يرمز إلى مدلول بسيط غير مُركّب كضبط عضو من أعضاء النُّطق نحو الحلق واللهاة، أو صفة مفردة من صفات الصّوت، نحو الشِّدّة والرَّخاوة، وقد يتحتّم الإتيان بالمصطلح مُركّبا، إذا كان المدلول يتضمّن الصّوت نفسها، نحو صوت الصّدر وصوت الفم عند القدماء، ومثله المصطلحات الضّابطة لمخارج الأصوات، نحو أسناني شفوي، وأسناني لثوي عند الدّارسين المحدثين[1].

---

(1) المدخل إلى علم اللّغة، رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ودار الرفاعي، الرياض، ط1، 1982، ص31 و43.

* أمَّا الدِّقَّة فمطلقة، أي أنَّها مطلوبة في المصطلح البسيط والمركَّب، وذلك بُغية تحديد مفهوميهما تحديدا محكما يفصلهما عن باقي مفاهيم المصطلحات الأخرى.

وإذا توفَّرت الصِّفتان المذكورتان في المصطلح الصَّوتي كان الاتِّصال بين الباحثين في هذا الحقل أسرع وأوثق ومن ثَمَّ يكون مجال الخلاف بينهم أقلّ.

ويُلاحظ لدى بعض الدَّارسين من المحدثين والقدماء، أنهم قد أخلوا بتحقيق هاتين الخاصِّيتين في بعض المصطلحات منها الطَّبقيَّة والغاريَّة والذَّولقيَّة عند المحدثين، والأسليَّة والنِّطعيَّة وغيرهما عند القدماء.

ومن الشُّروط الَّتي حرص المحدثون على تحقيقها كذلك، أن يُؤدِّي المعنى الواحد بلفظ واحد، لأنَّ في تعدُّد المصطلحات للظَّاهرة الصَّوتية الواحدة إسرافا في اللَّفظ، وارتباكا وبلبلة في المعنى لأنَّ التَّرادف المطلق لا يكاد يوجد، والكلمتان إن أفادتا مدلولا واحدا تفاوتتا فيه من بعض النَّواحي، وعلى الرَّغم من إصرار هؤلاء القوم على أنَّ تقابل الدَّلالة الواحدة بلفظ واحد، إلَّا أنَّ بعضهم أخلَّ بتحقيق ذلك، فأطلق أكثر من مصطلح على الفكرة الصَّوتيَّة الواحدة، من هذا نذكر ما جاء به أحد الدارسين، حيث استخدم المخرج والموضع بمعنى واحد، فقال:

"تُقسَّم الأصوات الصَّامتة..إلى مجموعات بحسب مواضع النُّطق أو مخارجها"[1] وقال أيضا: "مخرج القاف - كما يفهم من التُّراث القديم في مجموعه - أنَّها تخرج من أقصى الحنك"[2]، ومن هذا القبيل أيضا تلك المصطلحات التُّراثيَّة الَّتي أبقى عليها الدَّارسون المحدثون، نحو المنحرف والمكرَّر، ثم طفقت تستعمل على قدر المساواة مع نظائرها المترجمة. وإلى جانب هذا هناك كثير من المفاهيم الصَّوتيَّة قد حظيت بلفظ واحد، نحو الحرف والصَّوت والصَّامت والصَّائت وهَلُمَ جَرًّا، ومثل هذا كذلك ما رأيناه لدى قدماء النُّحاة

(1) الأصوات اللّغوية، إبراهيم أنيس، ص 89.

(2) نفسه، ص 110.

واللُّغويّين من قبل.

وتباينت قليلا شروط الفريقين في لغة المصطلح فالقدماء حرصوا على عروبة اللُّغة العلميَّة وسلامتها، من حيث مطابقتها للأوزان العربيَّة المعروفة، ومسايرتها لقواعد الاشتقاق المألوفة. أمَّا الدَّارسون المحدثون فيرون أنَّ التَّجارب قد دَلَّت على أنَّ سلامة لغة المصطلح تتمثَّل في دقَّتها وتبويبها وسهولة نُمُوِّها، وأنَّ صلاحيتّها لا تتعلَّق بقربها أو بعدها عن الصِّيَغ العربيَّة، الَّتي تستسيغها أذواقنا، ولهذا نَصُّوا على الفصل بين اللُّغة العلميَّة والأدبيَّة وأقرُّوا أنّ معيار الأولى هو مدى مطابقتها للصِّفات العلميّة، واتِّساقها والتَّصنيف العلمي وليس شرطا أن تكون قريبة من اللَّغة الأدبيَّة إلا إذا كان ذلك لا يتعارض والمقاييس العلميَّة. كما يورد فكرة في هذا الصَّدد عمار ساسي بقوله: "إنَّ تفسير التَّرادف على أنَّه انحراف في الفهم إلى انحراف في التَّلقين إلى انحراف في الاستعمال، والسَّبب - برأينا - جنت عليه العموميَّة المعجميَّة بدل الدِّقة فيها ومثل ذلك كالّذي يفسِّر الرَّأفة بالرَّحمة والرَّحمة بالرَّأفة"[1]، أمَّا فيما يخصُّ ظاهرة الثَّروة اللُّغوية فيظهر أنَّ المصطلح قد ظلم في دلالته منذ ولادته إلى اليوم، ظلم في المفهوم، وظلم في الاستعمال، كيف ظلم؟ والجواب يتحدَّد في تجلية المفهوم الدَّقيق والعلمي لمصطلح الثَّروة اللَّغوية[2].

ومن هنا ركَّز العلماء المحدِّثون على حرِّية الباحث في انتقاء اللَّفظ، الَّذي يرتضيه مصطلحًا، لأنَّه مبدع الفكرة ولا يستطيع أحد أن يعبَّر فيها، تعبيرا أصدق منه، وهو في انتقائه لهذا اللَّفظ يتجه أوَّلا نحو الفصحى ليأخذ منها كلمة عربيَّة أصيلة، ثم يُصْرِفُها عن دلالتها اللُّغوية العامَّة إلى أخرى علميَّة خاصّة، مع الاستعانة على ذلك بالنَّحت والاشتقاق والمجاز، ومن المصطلحات الّتي ولدت بهذه الطَّريقة نذكر الحرف والصَّوت والسّاكن والاستعلاء والإطباق وغيرها من المصطلحات

(1) إشكالية التّرادف بين القدامى والمحدثين، عمار ساسي، حوليات جامعة الجزائر، العدد 11، 1998، ص33.

(2) اللّسان وقضايا العصر، عمار ساسي، دار المعارف للإنتاج والتوزيع، البليدة، الجزائر، 2001، ص91.

الأخرى الّتي استيقت من متن العربيّة.

فإنْ افتقر المعجم إلى اللّفظ المناسب للمعنى المراد الإفصاح عنه فعلى الباحث، في هذه الحالة أن يرجع إلى اللُّغات الأجنبيّة ليُعرّب مصطلحا يضبط به هذا المعنى نحو الفونولوجيا وقد تبدّى لنا من استقرائنا لمصطلحات القدماء في حقل الصّوتيات المفردة، أنَّ مبدأ حريّة الباحث في اختيار اللّفظ الذي يروقه لأداء الحقيقة العلميّة كان مقرَّرًا ومعمولاً به، وآية ذلك تفضيل بعض أئمّة اللُّغة آنذاك خلق مصطلحات أخرى، مع وجود مرادفات لها قد ذاع استعمالها لدى غيرهم، نحو استخدام سيبويه حروف المطل، والفراء حروف الإرسال والتّطويل، مع توفير المكافئ لهذه المصطلحات كلّها تمثُّلا في حروف المدّ واللِّين، والهوائية والجوفية الّتي دأب الخليل على استعمالها. ومثل هذا أيضا إطلاق المبرد حرف التَّرجيع على الرّاء مع شيوع المكرَّر.

وقد نادى بهذا المبدأ عبد الله بن المعتز، وهو أحد أعيان المائة الثّالثة حين أنهى حديثه عن مضمون اصطلاح البديع، فنصَّ على من أحب أن يقتدي به ويقتصر على البديع مصطلحا ضابطا لتلك الفنون الخمسة فليفعل، وإلّا فله اختياره[1]، ثمّ أكَّد هذا الحق بعد قُدامة بن جعفر (ت 387هـ) عندما قال: "الأسماء لا منازعة فيها، فليخترع كل من أبى ما وضعته منها ما أحبُّ، فإنّه ليس ينازع في ذلك"[2].

ومن الشُّروط الّتي ألحَّ المحدثون على اتّباعها،التّعريف بالمصطلح قبل استخدامه لأنَّه علم على مفهوم معيَّنٍ يحتاج إلى توضيح، حتى لا يجد المتلقِّي حيرة في فهمه وتوظيفه، يقول في هذا المضمار أحد اللِّسانيين "للحيرة في تطبيق الاصطلاح من الأثر على البحث العلمي ما للضباب على الملاحة"[3] وعليه فإنَّ كلّ

(1) كتاب البديع، عبد الله بن المعتز، نشره إغناطيوس كراتشقوفسكي، دار المسيرة، لبنان، ط 2، 1979، ص 58.

(2) نقد الشعر، قدامة بن جعفر، تحقيق عبد المنعم خفاجة، دار الكتب العلمية، بيروت، (د، ت)، ص 68.

(3) مناهج البحث في اللّغة، تمام حسان، ص 16.

باحث يقدم على إعطاء تعريف دقيق لمصطلحاته قصد رفع الغموض والالتباس عن القارئ وتحقيق الفصل بينها وبين ما قاربها من مصطلحات[1].

أمَّا أئمَّة اللُّغة في القرون الثَّلاثة الأولى فلم يولوا مصطلحاتهم عناية قبل استثمارها، إذ لم يقدِّموا تعريفا ولا تحديدا لأطرها الدَّلالية، ولم يستثن من هذا إلَّا بضعة مصطلحات نحو: الشّدة والرَّخاوة والمطبقة والهاوي[2]، ولعلَّ الّذي دفعهم إلى هذا الصَّنيع شعورهم بوضوحها وعدم التباسها لأنَّها كانت لصيقة بمعانيها اللُّغوية. بل إنَّ منها ما وصل حدَّ التَّطابق نحو المنحرف والمكرَّر والجهر والهمس وغيرها وما يؤكِّد جلاء هذه المصطلحات أيضا عدم تصدِّي أعيان المائة الرَّابعة إلى التَّعريف بها، بل وظفوها كما وصلتهم ممَّا كانوا قبلهم دون أن ينعتوا هذا المصطلح أو ذاك بالغموض أو الإبهام.

وعلى هذا نخلص إلى:

1 - أنّ كثيرا من المسائل في دراسة الأصوات عرفت عند العرب لا يوليها المحدثون شيئا من العناية، وإنَّما يأخذون مادّتهم من اللُّغات الأخرى، دون النَّظر إلى أصولها العربيَّة.

2 - الكثير من الدِّراسات الحديثة في علم الأصوات تغفل المصطلحات الصَّوتية عند العرب، وتستعمل مصطلحات مترجمة من اللُّغات الأخرى.

3 - إنَّ عددا من المصطلحات الصَّوتية وضعها علماء العربية ضمن علوم أخرى، مثل الإبدال والإعلال.

4 - علم الأصوات وُجد في صورته الواضحة عند العرب، وخير دليل على ذلك الأبحاث الرَّائدة، الَّتي ظهرت لدى سيبويه والخليل وابن جني.

5 - الكثير من المصطلحات لم تعرف التَّوحيد فيما بينها.

6 - أغلب المفاهيم الّتي وردت عند المحدثين الخاصَّة بالصَّوت تنصبُّ حول الجانب الفيزيولوجي والفيزيائي والسَّمعي والجانب الدَّلالي.

(1) نفسه، ص 16.

(2) الكتاب، سيبويه، 434/4 - 436.

7 - لقد عرَف الأطبَّاء والفلاسفة العرب القدماء وبخاصَّة ابن سينا معظم مصطلحات جهاز النُّطق، كالحنجرة وغضاريفها، واللّسان وأجزائه، والأسنان وأنواعها، ووصف هذه الأعضاء وصفا دقيقا، وساعده على ذلك كونه طبيبا.

8 - يوجد هناك تشابه واختلاف بين علماء العربيَّة القدماء، وعلماء اللُّغة المحدثين في وصف مصطلحات مخارج الحروف، ووجهُ التَّشابه بينهم أكثر من وجه الاختلاف، وقد يعود بعض هذا الاختلاف إلى عدم توفّر أساليب التَّشريح لدى علماء العربيَّة إذ إنّهم اعتمدوا في دراساتهم على الملاحظة الذَّاتية، والملاحظة الذَّاتية غير كافية هنا للفصل بين مخارج الحروف المتقاربة.

9 - اضطراب علماء العربيَّة القدماء في وصف بعض الأصوات القدماء، كالقاف، والطَّاء، اللَّتين عَدُّوهما من الأصوات المجهورة، بينما أثبتت الدِّراسات الصَّوتيَّة الحديثة أنَّ هذين الصَّوتين مهموسان، وقد يعود هذا إلى التَّطوُّر الّذي أصاب هذين الصّوتين.

10 - دلالة بعض المصطلحات عند علماء العربيَّة القدماء على أكثر من مدلول واحد، كمصطلح التَّخفيف الَّذي استخدمه علماء العربيَّة القدماء للدَّلالة على عدم تحريك الحرف السَّاكن، وعلى عدم تضعيف الحرف أو تشديده، والدَّلالة على تخفيف الهمزة بإبدالها أو نطقها همزة بين بين. كما استخدموا مصطلح التَّثقيل للدَّلالة على تحريك الحرف السَّاكن، والدَّلالة على تضعيف الحرف أو تشديده.

11 - ثبات معظم المصطلحات الصَّوتيَّة واستقرارها عند علماء العربيَّة القدماء، إذ نجد كثيرا من المصطلحات الصَّوتيَّة كالجهر والهمس والشّدَّة والرَّخاوة، والصَّوت المتوسِط،والإبدال والإمالة، والإدغام، والمجاورة، والتَّفخيم قد ثبتت واستقرّت عند علماء العربيَّة القدماء، وحصل لها بعض التَّطور في دلالتها عند علماء اللُّغة المحدثين.

12 - اتَّخذت معظم المصطلحات الصَّوتية عند علماء العربيّة القدماء، وبخاصَّة مصطلحات صفات الأصوات ومصطلحات وظائف الأصوات، الطَّابع الوصفي، إذ تصف هذه المصطلحات الأصوات وكيفيَّة حدوثها، وعملية التَّفاعل

والانسجام بين الأصوات.

13 - اختلفت المصطلحات الصَّوتيَّة عند علماء العربية القدماء من حيث بناؤها، فمنها ما يتكوّن من كلمة واحدة كما في مصطلحات جهاز النُّطق ومخارج الحروف ومصطلحات وظائف الأصوات، ومنها ما يتكوّن من كلمتين مثل مصطلحات صفات الأصوات، كالأصوات المجهورة، والأصوات المهموسة، والصَّوت المنحرف، والصَّوت الجانبي وغيرها، والمصطلح المكوَّن من كلمتين يقوم على علاقة (الوصف + الموصوف) أو على علاقة (المضاف + المضاف إليه)، وبعضها يتكوّن من ثلاث كلمات.

سابعا: شروط وضع المصطلح بين القدماء والمحدثين

إنّ اهتمام المحدثين اليوم على استخلاص قواعد مضبوطة مُحدَّدة يكون العمل على أساسها في وضع المصطلحات العلميّة في شتّى حقول المعرفة وبخاصّة حقل الصّوتيات، الّذي يسعى الباحثون في مستوياته إلى بلوغ مصطلحات بينة الحدود، واضحة المفاهيم، وحيدة الدّلالة. أمّا القدماء فلم تؤثّر عنهم دراسة نظريّة ولا شبهها للمصطلحات العلميّة. وكلّ ما يمكن أن يُقال عنهم في هذا الصّدد منبعه الاستنتاج المبني على تتبّع مصطلحاتهم في سياقاتها المختلفة. وعليه فمن الشّروط التي اتّفق الفرقان على تحقيقها في اللّفظة المتّخذة مصطلحا الدّقة والإيجاز.

فهما خاصّيتان من خصائص المصطلح الصّوتي، لكنّهما ليستا مترادفتين، فالإيجاز أمر نسبي، قد يتحقّق في المصطلح، إذا كان يرمز إلى مدلول بسيط غير مركب كضبط عضو من أعضاء النّطق، نحو الحلق واللهاة، أو صفة مفردة من صفات الصّوت، نحو الشّدة والرّخاوة وقد يتحتَّم الإتيان بالمصطلح مركبا، إذا كان المدلول يتضمَّن نفس الصِّفة، نحو صوت الصّدر، وصوت الفم عند القدماء، ومثله المصطلحات الضَّابطة

لمخارج الأصوات، نحو أسناني شفوي، وأسناني لثوي عند المحدثين[1].

أما الدِّقَّة فمطلقة، أي أنَّها مطلوبة في المصطلح البسيط والمركَّب. وذلك بُغية تحديد محكم يفصلهما عن باقي مفاهيم المصطلحات الأخرى.

وإذا توفَّرت الصِّفتان المذكورتان في المصطلح الصَّوتي كان الاتِّصال بين الباحثين في هذا الحقل أسرع وأوثق. ومن ثَمَّ يكون مجال الخلاف بينهم أقلّ[2].

ويلاحظ لدى بعض المحدثين والقدماء، أنّهم قد أخلوا بتحقيق هاتين الخاصِّيَّتين في بعض المصطلحات. منها الطَّبقيَّة والغاريّة والذَّولقيَّة عند المحدثين، والأسلية والنّطعية وغيرها عند القدماء.

ومن الشّروط التي حرص المحدثون على تحقيقها كذلك أن يؤدّي المعنى الواحد بلفظ واحد، لأنّ في تعدّد المصطلحات للظّاهرة الصّوتيّة الواحدة إسرافا في اللّفظ، وارتباكا وبلبلة في المعنى لأنّ التّرادف المطلق لا يكاد يوجد، والكلمتان إن أفادتا مدلولا واحدا تفاوتتا فيه من بعض النّواحي[3]. وبالرّغم من إصرار هؤلاء وإلى جانب هذا فهناك كثير من المعاني الصّوتيّة قد حظيت بلفظ واحد نحو الحرف والصّوت والصّامت والصّائت.

وقد تباينت قليلا شروط الفريقين في لغة المصطلح فالقدماء يحرصون على عروبة اللّغة العلميّة وسلامتها من حيث مطابقتها للأوزان العربيّة المعروفة، ومسايرتها لقواعد الاشتقاق المألوفة[4]. ولهذا لم نجد عند القدماء في جميع مباحثهم الصّوتيّة على مصطلح أصل لفظه أعجمي،

---

(1) الأصوات اللّغوية، إبراهيم أنيس، ص89.

(2) المصطلحات الصوتية عند النحاة واللغويين العرب، المهدي بوروبة، ص 299.

(3) المصطلحات الصوتية عند اللغويين والنّحاة العرب، المهدي بوروبة، ص 299.

(4) المصطلحات الصوتية عند اللغويين والنّحاة العرب، المهدي بوروبة، ص 300.

أو غير فصيح. أمّا المحدثون فيرون أنّ التّجارب قد دلّت على سلامة لغة المصطلح تتمثّل في دقّتها وتبويبها وسهولة نموّها. وأنّ صلاحيتها لا تتعلّق بقربها أو بعدها عن الصّيغ العربيّة، التي تستسيغها أذواقنا، ولهذا نصّوا على الفصل بين اللّغة العلميّة والأدبيّة وأقرّوا أنّ معيار الأولى هو مدى مُطابقتها للصّفات العلميّة، واتّساقها والتّصنيف العلمي وليس شرطا أن تكون قريبة من اللّغة الأدبيّة إلا إذا كان ذلك لا يتعارض والمقاييس العلميّة[1].

ومن هنا ركّز المحدثون على حرّية الباحث في اتّقاء اللّفظ، الّذي يرتضيه مصطلحا، لأنّه مُبدع الفكرة، ولا يستطيع أحد أن يعبّر عنها تعبيرا أصدق منه[2]. وهو في انتقائه لهذا اللّفظ يتّجه أوّلا نحو الفصحى ليأخذ عنها كلمة عربيّة أصيلة، ثمّ يصرفها عن دلالتها اللّغويّة العامّة إلى أخرى علميّة خاصّة، مع الاستعانة على ذلك بالنّحت والاشتقاق والمجاز[3]. ومن المصطلحات التي وُلدت بهذه الطّريقة نذكر: الحرف والصّوت والسّاكن والاستعلاء والإطباق، وغيرها من المصطلحات الأخرى، والتي استقيت من متن العربيّة.

فإن افتقر المعجم العربي إلى اللّفظ المناسب للمعنى المراد الإفصاح عنه فعلى الباحث في هذه الحالة، أن يرجع إلى اللُّغات الأجنبيَّة ليُعَرِّب مُصطلحا يضبط به هذا المعنى، نحو الفونولوجيا.

ومن الشُّروط الَّتي ألحَّ المحدثون على اتِّباعها التَّعريف بالمصطلح قبل استخدامه، لأنَّه علم على مفهوم مُعيَّن يحتاج إلى توضيح، حتَّى لا يجد المتلقِّي حيرة في فهمه وتوظيفه. يقول في هذا المضمار أحد اللُّغويِّين: "للحيرة في تطبيق الاصطلاح من الأثر على البحث العلمي ما للضَّباب

(1) نفسه، ص 300.

(2) نفسه، ص 300.

(3) نفسه، ص 300.

على الملاحة"[1]. وبناء على هذا يُقرِّر هؤلاء القوم، أنه على كلِّ باحث أن يُقدِّم تعريفا دقيقا لمصطلحاته، قصد دفع الغموض والالتباس عن القارئ، وتحقيق الفصل بينها وبين ما قاربها من مصطلحات أخرى.

(1) مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص 16.

الخاتمـة

من دراستنا المتواضعة لهذا الموضوع، والبحث المستفيض في مختلف عناصره من الجانبين النّظري والتّطبيقي، وقد كان هدفنا من خلال هذا البحث أن نثبت بأن الخليل قد سبق علماء الأصوات في وضع مقاييس قد أثبتت فعاليتها وقد انفرد العلماء العرب بهذا العمل الّذي يتّخذ من الدّراسة الصّوتية مدخلا للعمل المعجمي.

ولما كان المعجم يقوم على مبدأين أساسين هما: التّرتيب والشّرح، أي ترتيب المفردات وفق نظام مُعين، ثم شرح دلالات هذه المفردات، رأى الخليل أنّ التّرتيب الصّوتي وفق مخارج الأصوات الأرفع فالأرفع نظام مناسب يُرتّب على أساسه الكلمات داخل المعجم، وكان اختيار الخليل لهذا النّظام لأنّ التّرتيب الصّوتي يسمح له حصر الكلمات وفق المادّة الأوّلية الّتي تتألّف منها.

وقد حرصتُ دائما خلال هذا البحث على أن أضع آراء الخليل والعلماء العرب الصّوتية في إطار من علم الأصوات الحديث، وكنت دائما أصل ما بين رأي الخليل في المصطلح الصّوتي، وموقع هذا الأخير عند العلماء الآخرين.

وقد أسفرت هذه الدّراسة عن نتائج يمكن حصرها فيما يلي:

1. أصالة الدّرس الصّوتي العربي، ممّا يُؤكّد أصالة بعض المصطلحات الصّوتية المتداولة.

2. لا ترادف في المصطلح العلمي الدّقيق، إذ إنّ ذلك يُكرّس الازدواجية في المصطلحاتية ولا اشتراك في المصطلح العلمي الدّقيق إذ إنّ ذلك يُكرّس الازدواجية الدّلالية في المصطلح.

3. دراسة المصطلح في اللّغة الّتي ظهر فيها، وفقا لخصائصها ومميّزاتها، دراسة شاملة ودقيقة لكل حيثيات وخلفيات وضعه واستعماله، حتّى يتجلّى لنا في أكمل وأدقّ وأوضح صورة وإعادة النّظر في المصطلحات الّتي تحسب من المترادفات وتحديد الفروق الدّلالية الدّقيقة بينها.

4. المنهج العام الذي قام عليه التّفكير الصّوتي عند العلماء العرب منهج علمي موضوعي يقوم على دراسة الصّوت اللّغوي مفردا أو مركّبا، وهو المنهج الّذي تقوم عليه الدّراسة الصّوتية الحديثة والمعاصرة بشقّيها الفوناتيكي والفونولوجي.

5. انفرد العرب بمنهج خاص في تصنيف أصوات العربية لارتباط هذا التّصنيف عندهم بالعمل المعجمي.

6. مزج العرب بين التّفكير اللّغوي والتّفكير المنطقي والرّياضي وخاصّة في حصر المستعمل والمهمل من كلام العرب، وهم بهذا يُعدّون من الأوائل الّذين اكتشفوا النّظام المنطقي الرّياضي الّذي تقوم عليه اللّغة الإنسانية.

7. تباين الأسس المنهجية وتطورها في دراسة اللّغة، من الاختلاف في الأطلس اللّغوي للاستقراء حتّى طغيان الفلسفة والمنطق على نشاط هذه الدّراسة.

8. أصالة الدّراسات اللّغوية عند العرب، وعدم محاكاتها للدّراسات الأجنبية الّتي سبقتها، إذ يتمثل ذلك في الدراسة الصوتية ووضع المعجمات اللّغوية، والنّحو.

9. طول باع العرب في دراسة اللّغة، ذلك أنهم كانوا على قدر كبير من الدّقّة والعمق في تناول الموضوعات اللّغوية، وعلى جانب أكبر من استيعاب ظواهر اللّغة وفهم قوانينها، واستكناه أسرارها في التّطور والنّمو.

10. ضرورة البناء على ما أسّسه العرب القدماء، والاستفادة ممّا أبدعوه وابتكروه في شتّى موضوعات اللّغة، لتطوير العلم اللّغوي انطلاقا من الموضوعية الّتي تفرض على الباحث، - وهو يُقوّم أعمالهم الرّائدة - أن يدهش ويفخر.

وبعد هذا وقد تأكّد لنا ذلك من هذه المبحث الصّورة الّتي ارتسمت حول

المصطلحات الصّوتية، بعد الوقوف على مختلف أوضاعها بحثا وتمحّصا في مجموع المراجع الّتي اعتمدتها أساس بحثي فالجديد في هذا الكتاب هو:

أنّها رسمت لنفسها من نهج في الدّرس يقوم على استقصاء الظّاهرة وتتبّع الحقيقة، ويتميّز بالاستقلالية والموضوعية، ويعني بالجانبين التّاريخي والنّقدي للموضوع، جديدة على الدّراسات الحديثة، يُضاف إلى ذلك أنّها اشتملت على عناصر أخرى ومنها:

- الموازنة الشّاملة بين موضوعات العلم اللّغوي القديم والحديث ووسائل العلمين في معالجة موضوعات اللّغة، والحكم على الدّراسة القديمة في ضوء الدّراسة الحديثة.

ومن الضّرورة بمكان تخليص كتب المصطلحات ومعاجمها من التّبعية لأيّ علم كان، وجعلها ضمن علم جديد نستمدّ أُسُسه ومقولاته من العلوم اللّسانية الحديثة، وليس في ذلك ضمير مادامت الغاية هي خدمة العربية وتراثها وإغناء علومها.

فهذا أهمّ الجديد الّذي قدّمته بهذا الكتاب، وهناك أيضا ما هو أقلّ أهمية مما ذكرت، تركته للقارئ يرجع إليه ويقف عليه، والكتاب بهذه الصّورة خلاصة جهدي التي أضيفها للمكتبة اللّغوية، أتوخّى بها خدمة العربية وتراثها الخالد، والله من وراء القصد وهو ولي التوفيق.

معجم المصطلحات

- أ -

أبجدية	Alphabet
أداة	Particule
تأثير صوتي	Effet sonore
أسلة اللسان	Aper
أمامي	Antérieur
أمامية (حركات)	Voyelles d'avant
آلة	Machine
الاشتقاق	Dérivation
أبجدية صوتية	Alphabet phonétique
أثر سمعي	Effet audible
أذن داخلية	Oreille intérieure
أثل	Etymon
الإبهام	Amphibologie
الإخفاء	Latence
إفصاح	Orthoépie
الأضداد	Antonymie
الاطِّراد	Régularité
أداة النداء	Appellatif

Nom signal	اسم الإشارة
Probabilité	الاحتمال
Friction	احتكاك
Substituabilité	الاستبدال
Insertion	الإدراج
Rhotacisme	الإبدال
Amphibologie	إبهام
Racine	أصل
Explosif	انفجارية
Notation	إعجام
Alphabet arabe	الأبجدية العربية
Convention	اصطلاح
Stylistique	الأسلوبية
Phonostylistique	أسلوبي صوتي
Bases des incisives	أصول الثنايا
Créativité	الإبداع
Littéraire	الأدبية
Appartenance	الانتماء
Pronom relatif	أسماء الموصول
Verbes défectif	الأفعال الناقصة
Polysémie	الاشتراك
Vélarisation	الإطباق
Harmonie vocalique	الانسجام الحركي
Protraction	استطالة
Extension	امتداد

الأصوات الصَّامتة	Voix contoid
الأصوات الصَّائتة	Voix sonantisme
الأوتار الصَّوتية	Cordes vocales
الانغلاق	Fermeture
الإغلاق المتدرّج	Fermeture croissance
الإدغام	Assimilation
الاحتكاكية	Soufflant
الانفجارية	Explosif
الأذن	Oreille
الأصوات الطبقية	Voix radical
الآنية	Synchronie
أسناني شفوي	Post dental
أسناني لثوي	Dent alvéolaire
إشكال	Problématique

- ب -

بنية اللغة	Structure de la langue
البناء	Construction
بين الشِّدَّة والرَّخاوة	Affrication
باب نحوي	Catégorie grammaticale
البلاغة	Rhétorique
البنية اللغوية	Structure linguistique
بنية مقطعيَّة	Structure syllabique
بنية فوقية	Superstructure
البنيوية	Structuralisme
البنية السطحية	Superstructure

البنية العميقة	Structure intermédiaire
البنائية	Structurant
بينوصية	Intertextualité

- ت -

التَّشكيل الصَّوتي	Formalisation phonétique
ترتيب الحروف	Classement lettre
تنقيط الحروف	Ponctuation lettre
التَّركيبيَّة	Syntaxique
التَّقليبات	Permutation
تراكيب	Superposition
التَّركيب النَّوعي	Phraséologie
التَّقابلات	Opposés
التَّوليديون	Génératifs
التَّجريدات	Abstractif
التَّذكير	Remémoration
تركيب نحوي	Syntaxe grammaticale
تركيب دلالي	Syntaxe sémantique
تغيير لفظي	Métaplasme
تغيير	Changement
التَّعريفات	Définition
التَّطوُّر	Evolution
التَّعاقب	Succesivité
التَّركيب الصَّوتي	Syntaxe phonétique
التَّحليل ألمضموني	Analyse de contenu
تفرُّد	Individualiste

Annulation	تحذف
Datisme	تحشى
Indéfini	تنكير
Conversion	التّبديل
Enchaînement	التّتبّع
Synthèse	التّأليف
Os cricoïde	تفاحة آدم
Rime	التّقفية
Etymologie	التّأثيلية
Identification sémantique	التّطابق الدّلالي
Configuration	التّشكّل
Multiplicité	التّكاثر
Synérèse	التّوحيد المقطعي
Super synthèse	تأليف فوقي
Généralisation	التّعميم
Désignation	التّخصيص
Traduction automatique	التّرجمة الآلية
Accommodation	التّماثل
Dissimilation	التّباين
Syntaxe contraction	التّركيب المزجي
Syntaxe prédicatif	التّركيب الإسنادي
Licence	التّجوّز
Syntaxe sémitique	التّراكيب السّامية
Semblable	التّشابه
Désemphatisé	التّرقيق

Historicité du langue	تاريخية اللغة
Décodage	التَّفكيكية
Combinatoire	تعامل
Subordonné	تعالق
Opposition	تقابل
Alternance	تناوب
Phonie	تصويت
Palatographie	تحنيك
Fosses nasales	تجويف الأنف
Redoublement	تكرار
Syntaxe syllabe	التركيب المقطعي
Parataxe	التَّجاور
Effet	التَّأثير
Evolution phonétique	التَّطوُّر الصَّوتي
Incompatibilité	التَّنافر
Altération	تحريف
Emphase	التَّفخيم
Désemphatisé	التَّرقيق
Nounation	التّنوين
Chuintant	التَّفشِّي
Intralingual	التَّردُّدي
Ordre des mots	ترتيب الألفاظ
Définition antonyme	التَّعريف بالضِّد
Exégèse métalogisme	التَّفسير بالمغايرة
Exégèse corrélation	التَّفسير بالتَّلازم

التَّفسير بالسِّياق	Exégèse contexte

- ث -

الثّبات	Constance
الثَّنايا	Incisives
الثُّنائي الصَّحيح	Bilitère

- ج -

جهاز النطق	Appareil vocal
جُملة اسمية	Phrase nominale
جُملة فعلية	phrase verbale
جمع	Pluriel
الجانب الصَّوتي	Latéral phonétique
الجانب الدَّلالي	Latéral syntaxe
جنس	Genre
جذر	Racine
جمالية	Esthétique
جرد اصطلاحي	Vocabulaire
الجَرْس	Ambre
الجهاز الصَّوتي	Appareil phonatoire
الجهر	Sonorité

- ح -

الحدود الدلالية	Frontières syntactique
الحروف	Lettres
حرف لهوي	Consonne vélaire
حرف متفش	Consonne chuintante
حرف طبقي	Consonne uvulaire

حقل دلالي	Champ sémantique
حسِّي	Sensoriel
حرف ليِّن	Consonne mouillée
حدود الكلمة	Isoglosse
الحذف	Annulation
الحدث الكلامي	Fait de la parole
الحنك	Palais
حلقي	Laryngale
حنكي	Palatale
حروف الصّفير	Lettre sifflement
الحجاب	Obstacle
الحنجرة	Larynx
الحبيسة	Aphasique
الحلق	Laryngale
الحنجرية	Laryngale
حروف العلَّة	Glides
الحيِّز	Aire

- خ -

خصائص لغوية	Propriété
خصائص وظيفية	propriété
الخصائص الصوتية	propriété
الخاصية الاكتسابية	Propriété
الخاصية الإطنابية	Propriété
الخصوصية	Particularité
خيشومي	Nasal

الخيشومية	Nasillement
الخصائص التّوزيعية	Propriété
الخفاء	Latence

- د -

الدَّلالة اللُّغوية	Signification linguistique
دفع الهواء	Impulsion de l'air
دورات اهتزازية	Périodes vibratoires
الدَّخيل	Emprunt
داخل الفـم	Intra buccal
الدَّلالة الصَّرفية	Signification déclinaison
الدَّلالة النَّحوية	Signification grammaticalité
الدَّلالة المعجمية	Signification lexicologie
الدِّقَّة	Précision
دلالة الكلمة	Signification vocable

- ذ -

الذّلاقة	Apical
الذّبذبة	Vibration
الذّولقية	Apico
ذولقي لثوي	Apico - alvéolaire

- ر -

الرُّموز الصَّوتية	Symbole phonétique
رموز لغوية	Symbole linguistique
رنين خيشومي	Nasal résonance
الرِّئة	Poumon

الرَّمز الكتابي	Cryptographie
الرِّخوة	Spirantisme
رنين	Résonance

- ز -

الزَّمان	Tenue
الزّفير	Expiration
الزِّيادة	Affixation

- س -

السِّياق	Contexte
السَّنسيكريتية	Sansecrit
سُلطة الذّات	Autorite
السِّياق الاصطلاحي	Contexte conventionnel
السُّلوكية	Béhaviourisme
السِّلسلة الكلامية	Chaîne du discours
السُّكون	Akinèse
سوابق	Préfixes
السِّياقات الصَّوتية	Contexte phonétique

- ش -

شروط الفصاحة	Conditionnel bon usage
شفوي	Labial
شديد الصَّوت	Phone plosive
الشَّفتان	Lèvres
الشُّحنة الدَّلالية	Charge sémantique
الشِّجرية	Stemma

- ص -

صوامت	Consonnes
الصَّائت القصير	Vocoid
الصِّيغ	Modes
صورة	Forme
صيغة حرَّة	Forme libre
صفير	Sifflement
صوت بلعومي	Voix oesophagienne
صوت منطوق	Son
الصَّوت	Voix
الصِّيغة	Forme
الصّوائت الزَّئدة	Vocoid
الصَّوتيات	Phonétique
صوتم	Phonème
صوتيات وظيفية	Phonétique fonctionnelle
الصَّوتميَّة	Phonologie
صيغة مجرَّدة	Forme de base
صيغة مُقيَّدة	Forme liée
صلب	Dur
صدور	Emergence
صوت حادّ	Voix de tête

- ض -

الضَّمائر	Pronoms
الضَّوابط	Syncatègormetique

الضُّعف	Faible

- ط -

طاقة تعبيرية	Capacité
طرف اللِّسان	Pointe de la langue
مطلق	Absolu
الطَّبقية	Radical
طرف اللسان	Pointe de la langue

- ظ -

ظاهرة طبيعية	Phénomène
ظاهرة فيزيائية	Phénomène
الظواهر الاهتزازية	Phénomèlogie

- ع -

العلامات	Signes
العدد	Nombre
العروض	Métrique
علامة لغوية	Signe
عبارة مُركَّبة	Locution
علم المصطلح	Science néologique
علم اللُّغة التَّطبيقي	Science langage plicable
علم التَّشريح	Anatomie
علم الفيزياء	Science physique
علم النَّفس	Psychologie
العلوم الاجتماعية	Sociologie
علم التَّركيب	Syntaxe
علم اللُّغة التَّاريخي	Historité du langage

عَرَضٌ	Accident
العضلات	Muscle
عقدة اللسان	Glossop lègie

- غ -

غموض	Obscur
غاز	Gaz
الغُنَّة	Nasalisé

- ف -

الفونيمات	Phonème
الفصاحة	Bon usage
فقه اللُّغة	Philologie
الفنون	Arts
الفاعلية	Nominatif
الفاعل	Sujet
الفم	Bouche
الفراغات الرَّنَّانة	Vide résonateur

- ق -

القابليَّة الاشتقاقيَّة	Réceptivité dérivation
القواعد	Règles
القيمة الصَّوتية	Qualité du timbre
القاموس	Dictionnaire
القراءات	Coranique
القافية	Rime
القياس	Analogie

القلب المكاني	Paragramme
القوّة	Puissance

- ك -

الكلمة	Lexie
الكلام	Parole
الكتابة	Ecriture
الكتابة الصَّوتيّة	Ecriture phonétique
الكلمة الاصطلاحية	Lexie néologie

- ل -

لكنة	Dyslalie
اللِّسانيات	Linguistique
اللّواحق	Suffixes
اللُّغة المنطوقة	Langue dialectique
اللُّغة المكتوبة	Langue écrit
اللُّغة الفصحى	Langue littéral
اللهجات العربية	Dialecte arabique
اللّحن	Solécisme
لفظا	Mot
اللهوية	Gutturatisation
اللِّثوية	Alvéolaire interdental
لهجة	Dialecte

- م -

المستعمل	Usage
المصطلحات الصوتية	Terme phonétique
المنظومة الصوتية	Glossématique phonétique

Point d'articulation	المخرج
Formateur	مركَّب
lexicologie	معجمية
Niveau	مستوياتها
lexicalisation	معجم
Fonds	المخزون
Sujet parlant	المتكلم
Auditeur	المستمع
Adresse lexicographie	المداخل المعجمية
Sens	المعنى
Sens commun	معنى مشترك
Aspect grammatical	مظهر نحوي
Aspect déclinaison	مظهر صرفي
Signifie	مدلول
Masculin	مُذكر
Féminin	مُؤنث
Muel	مُغلق
Ouvert	مفتوح
Ensemble	مجموعة
Sens contextuel	المعنى السِّياقي
Sens civilisation	المعنى الحضاري
Incompatible	متنافرة
Norme phonétique	المعيار الصَّوتي
Générateur	المولّدة
Corpus	مدوَّنات

Espace	مكان
Commun	المشترك
Accusatif	المفعولية
Terme	المصطلح
Signifié	المدلول
Componentiel	المفهوم
Icône	المطابقة
Source	المصدر
Classème	المصنَّفات
Terminologie	المصطلحية
Sémèmes	المفاهيم
Normatif	المعيارية
Métaphore	المجاز
Sourde	مهموس
Sonore	مجهور
Syllabe	المقطع
Source	المصدر
Point d articulation	موضع النُّطق
Sonante	مصوِّت
Concert	محسوس
Protraction	استطالة
Syllabe kinéisé	مقطع متحرك
Syllabe akinéisé	مقطع ساكن
Allongement	المدّ
Inaccomplie	مضارع

المكرَّر	Consonne roulée
المُطبقة	Vélarisé
المائعة	Liquide
المجاورة	Juxtaposé
المشتقّات	Dérivés
موضع	Place

- ن -

نظام	Système
النّبر	Accent
النّطق	Articulation
النّغم	Ton
نحاة محدثون	Néo - grammairiens
النِّظامية	Systématique
النَّمط	Code
نظام	Système
نوع	Variation
نظرية الإدراك	Théorie de l'entendement
منهج	Méthode
النُّموُّ	Croissance
النَّحت	Composition
النّسخ	Calque
النّحو التَّوليدي	Grammaire générative
النَّحو التَّقابلي	Grammaire contrastive
النَّفَس	Souffle
النِّطع	Cacuminal

- هـ -

الهمس	Sourde
الهواء	Air
الهوائية	Aérodynamique

- و -

الوظيفة الاجتماعية	Fonction sociale
الوظيفة التعبيرية	Fonction expressive
الوزن	Mesure métrique
وضع المصطلح	Néologie
الوصفية	Descriptivisme
الوحدة	Unité

- ي -

اليونانية	Grec
ياء اللين	Yod

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة

* القرآن الكريم: برواية ورش عن نافع.

1. الإبدال اللّغوي، ابن السّكيت، تحقيق، حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، (1398هـ، 1978م).

2. أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، دار المدني، جدّة، السّعودية، 1984م.

3. أحكام تجويد القرآن، محمّد سعيد محمد علي ملحس، نشر وتوزيع مكتبة الأقصى، عمّان، الأردن، (د، ت).

4. أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التّجارية الكبرى، القاهرة، ط4، (1382هـ، 1963م).

5. الأدب المقارن، محمد غنيمي هلال، دار الثّقافة، دار العودة، بيروت، ط 5، (د،ت).

6. أساس البلاغة، الزّمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمّد، مطبعة أولاد أورشالند، القاهرة، 1953م.

7. أسباب حدوث الحروف، ابن سينا صحّحه، محبّ الدّين الخطيب، مطبعة المؤيد، القاهرة، 1332هـ.

8. أسرار العربيّة، الأنباري، تحقيق محمّد بهجة البيطار، مطبعة الشّرقي، دمشق، (د،ت).

9. الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، مكتبة غريب، مصر، (د، ت).

10. الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطّباعة الفنية المتّحدة، القاهرة، 1975م.

11. أصالة علم الأصوات عند الخليل، أحمد محمد قدّور، دار الفكر، سوريا، ط2، (1424هـ، 2003م).

12. الأصوات اللّغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو مصرية، ط4، 1941م.

13. الاقتراح في علم أصول النّحو، السّيوطي، تحقيق أحمد قاسم، مطبعة السّعادة، القاهرة، ط1، 1976م.

14. الألسنيّة التّوليدية والتّحويلية، ميشال زكريا، المؤسّسة الجامعية للدّراسات والفكر، بيروت، 1983م.

15. الألسنية العربية، ريمون طحّان، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، ط2، 1986م.

16. الألسنية وعلم اللّغة الحديث، (المبادئ والأعلام)، ميشال زكريا، المؤسّسة الجامعية، بيروت، ط2، 1983م.

17. الإمالة في القراءات واللهجات، عبد الفتّاح شلبي، دار الشرق، مصر، ط3، 1983م.

18. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب (الانتصاف من الانتصاف)، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، (د،ت)، (د، ط).

19. أوزان الفعل ومعانيها، هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب، النّجف، العراق، 1971م.

20. الإيضاح في شرح المفصّل، ابن الحاجب، تحقيق موسى بنيان العليل، مطبعة العاني، بغداد، 1983م.

21. بحوث لغوية، أحمد مطلوب، دار الفكر، سوريا، ط1، 1987م.

22. البديع، عبد الله بن المعتز، نشره، إغناطيوس كراتتشوفسكي، دار المسيرة، لبنان، ط2، 1979م.

23. بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة جلال الدين السيوطي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط3، 1968م.

24. البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1968م.

25. تاريخ الأدب العربي، عمر فرّوخ، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1984م.

26. التّشكيل الصّوتي،سلمان العاني، ترجمة ياسر الملاح، النّادي الأدبي الثّقافي، السّعودية، 1983م.

27. التّطور اللّغوي، (مظاهره وعلله وقوانينه)، رمضان عبد التّواب، مطبعة المدني، القاهرة، 1983.

28. التّطور النّحوي للّغة العربية، برجشتراسر، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1985م.

29. التّعريفات، الشّريف الجرجاني، الدّار التّونسية للنّشر، (د، ت)، (د، ط).

30. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، دار الثّقافة، الجزائر، ط1 (1410هـ، 1990م).

31. التّفسير الكبير، الفخر الرّازي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط3، (د،ت).

32. التّمهيد في علم التّجويد، ابن الجزري، تحقيق غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1986م.

33. تهذيب اللّغة، الأزهري، تحقيق عبد السّلام هارون، دار القومية العربية، القاهرة، 1964م.

34. جمهرة اللّغة، ابن دريد، دار صادر، بيروت، (د، ت)، (د، ط).

35. الحروف، الفارابي، تحقيق، محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1970م.

36. خزانة الأدب ولباب العرب، البغدادي، القاهرة، المطبعة السلفية، 1347هـ.

37. الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النّجار، المكتبة العلمية، بيروت، 1962.

38. الخليل بن أحمد الفراهيدي، مهدي المخزومي، دار الرّائد العربي، بيروت، 1986م.

39. الدّراسات الصّوتية عند علماء التّجويد، غانم قدوري الحمد، مطبعة الخلود، بغداد، 1986م.

40. دراسات في علم الأصوات، صبري متولي، أجازه شوقي ضيف، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، القاهرة، 2000م.

41. دراسات في علم اللغة، فاطمة محجوب، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976م.

42. دراسات في علم اللغة، كمال محمد بشر، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1986م.

43. دراسات في فقه اللغة، صبحي صالح، دار العلم للملايين، مصر، ط10، 1983م.

44. الدّراسات اللّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث، محمد آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط1 (1400هـ - 1980م).

45. الدّراسات اللهجية والصّوتية، حسام سعيد النّعيمي، دار الرّشيد، بغداد، 1980م.

46. دراسة الصّوت اللّغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1981.

47. دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة صالح القرمادي، نشريات مركز الدّراسات والبحوث الاقتصادية، تونس، ط 1966م.

48. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، شرح وتعليق، أحمد مصطفى

المراغي، المكتبة العربية، ط1، (1369هـ، 1950م).

49. دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة أنيس، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط2، 1972م.

50. دور الكلمة في اللّغة، أولمان ستيفن، ترجمة كمال بشر، القاهرة، مكتبة الشباب، 1957م.

51. رسائل إخوان الصفا، إخوان الصفا، دار بيروت، دار صادر، بيروت، 1957م.

52. الرعاية، مكي بن أبي طالب، تحقيق أحمد حسن فرحات، عمان، الأردن، ط2، 1984م.

53. الزينة في الكلمات العربية الإسلامية، أبو حاتم الرّازي، تحقيق فيض الله الهمذاني، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1957م.

54. سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار العلم، دمشق، ط2، (1413هـ).

55. سرّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (350هـ، 1932م).

56. شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي، تحقيق محمّد الزّفزاف وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة، 1358هـ.

57. شرح المفصّل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت)، (د، ط).

58. الشّعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، 1967م.

59. الصّحاح، الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، ط2، 1967م.

60. صحيح سنن ابن ماجة باختصار السّند، محمد ناصر الدّين الألباني، مكتبة التّربية العربية لدول الخليج العربي، الرّياض ط3، (1408هـ، 1988م).

61. صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، نشر وتوزيع، عالم الكتب، مصر، ط1، (1418هـ، 1998م).

62. طبقات الشّعراء، ابن المعتز، تحقيق عبد السّتّار أحمد فرّاج، القاهرة، 1968م.

63. العربية، ريمون طحّان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1972م.

64. العربية الفصحى، هنري فليش، تعريب عبد الصّبور شاهين، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط2، 1983م.

65. علم الأصوات العام، بسّام بركة، مركز الإنماء القومي، بيروت، (د، ت)، (د، ط).

66. علم اللّغة العام، عبد الصّبور شاهين، مؤسّسة الرّسالة، القاهرة، ط1، 1984م.

67. علم اللّغة العام (الأصوات)، كمال بشر، دار المعارف، مصر، ط7، 1980م.

68. علم اللّغة، (مقدمة للقارئ العربي)، محمود السّعران، دار النّهضة العربية، بيروت، (د، ت)، (د، ط).

69. علم اللّغة وصناعة المعجم، علي القاسم، جامعة الملك سعود، الرّياض، 1411هـ.

70. علم وظائف الأصوات اللّغوية، عصام نور الدّين، دار الفكر اللّبناني، بيروت، ط1، 1992م.

71. العمدة في صناعة الشّعر ونقده، ابن رشيق، مطبعة أمين هندية، القاهرة، ط4، (1344هـ، 1925م).

72. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السّمرائي، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، لبنان، ط1 (1408هـ، 1988م).

73. فقه اللّغة، علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر، القاهرة، (د، ت)، (د، ط).

74. فقه اللّغة في الكتب العربية، عبده الرّاجحي، دار النّهضة بيروت، 1971م.

75. فقه اللّغة وأسرار العربية، الثّعالبي، الدّار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1981م.

76. فقه اللّغة وخصائص العربية، محمد مبارك، دار الفكر، لبنان، ط7، 1981م.

77. فقه اللّغة وعلم اللّغة، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994م.

78. الفلسفة (أنواعها ومشكلاتها)، هنترميد، ترجمة فؤاد زكريا، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط7، 1986م.

79. الفهرست، ابن النّديم، المطبعة الرّحمانية، القاهرة، (د، ت)، وطبعة دانشكاه، طهران، تحقيق رضا تجدد، طهران، 1971م.

80. قاموس اللّسانيات، (عربي، فرنسي)، (فرنسي، عربي)، مع مقدّمة في علم المصطلح، عبد السّلام المسدّي، الدّار العربية للكتاب، القاهرة، (د، ت)، (د، ط).

81. القاموس المحيط، الفيروز آبادي، طبعة مصوّرة عن طبعة بولاق، مصر، 1301هـ.

82. قضايا في الدّرس اللّغوي، نادية رمضان النّجار، تقديم طاهر سليمان حمودة، مؤسّسة شباب الجامعة، مصر، ط1، (2001م، 2002م).

83. القياس في الدّرس اللّغوي، محمد الخضر حسين، المؤسّسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

84. الكتاب، سيبويه، شرح وتحقيق عبد السّلام هارون، دار القلم، القاهرة، 1976م.

85. الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، الزّمخشري، دار الطباعة المصرية، بولاق، مصر، 1281هـ.

86. كلام العرب، حسن ظاظا، دار القلم، دمشق، الدّار الحصية، بيروت، ط 2 (1410هـ، 1990م).

87. الكلمة، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995م.

88. لسان العرب، ابن منظور، الدّار المصرية للتّأليف والتّرجمة، القاهرة، (د، ت)، (د، ط).

89. اللّسانيات وآفاق الدّرس اللّغوي، أحمد محمّد قدّور، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر المعاصر، سوريا، ط1، صفر، 1422هـ، ماي 2001م.

90. اللّسانيات واللّغة العربية، عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1985م.

91. اللّغة، فندريس، ترجمة الدّواخلي والقصّاص، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1950م.

92. اللّغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، (د، ت).

93. اللّغة العربية بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، 1980م.

94. ما ذكره الكوفيون من الإدغام، السّيرافي، تحقيق، صبيح التّميمي دار البيان العربي، جدة، السّعودية، 1985م.

95. مبادئ علم الأصوات العام، ديفيد أبو كرومي، ترجمة وتعليق، محمد فتيح، دار العلوم، القاهرة، ط1، 1988م.

96. مبادئ اللّسانيات، أحمد محمد قدّور، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط2، 1415 هـ، 1999م.

97. محاضرات في الألسنيّة، دي سوسير، ترجمة، يوسف غازي، مجيد النّصر، المطبعة البوليسية، بيروت، 1984م.

98. المحكم في نقط المصحف، أبو عمر عثمان بن سعيد الدّاني، تحقيق

عزة حسن، تحقيق مديرية إحياء التّراث القديم، دمشق، سوريا، (د، ت)، (د، ط).

99. المحيط في اللّغة، الصّاحب بن عباد، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد، 1946م.

100. مختار الصّحاح، أبو بكر الرّازي، ضبط وتعليق، مصطفى ديب البغا، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر، (د، ت)، (د، ط).

101. المدارس المعجمية (دراسة في البنية المعجمية) عبد القادر عبد الجليل، دار الصفا للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ط1 (1420هـ، 1999م).

102. المدارس النّحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، 1968م.

103. المدخل إلى علم اللّغة، رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرّفاعي، الرياض، ط1، 1982م.

104. مدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1985م.

105. مدخل إلى فقه اللّغة العربية، أحمد محمّد قدّور، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1993م.

106. مراتب النّحويين، أبو الطيّب اللّغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1955م.

107. المزهر، السّيوطي، تحقيق محمد جاد المولى بك وحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط(1408هـ، 1987م).

108. مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامية، بيروت، ط1 (1997م).

109. المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، السعودية، 1984م.

110. المصباح المنير، أحمد بن محمد الفيومي، تحقيق عبد العظيم الشّناوي، دار المعارف، مصر، (د، ت)، (د، ط).

111. المصطلحات اللّغوية الحديثة في اللّغة العربية، محمد رشاد الحمزاوي، الدّار التّونسية للنّشر، والمؤسّسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م.

112. المصطلح الصّوتي في الدّراسات العربية، عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق، ط1 (1421هـ، 2000م).

113. المصطلح اللّساني معجم (إنكليزي، فرنسي، عربي)، الفاسي عبد القادر، المغرب، 1984م.

114. المعجمات الحديثة، محمود فهمي حجازي، طبعة خاصة، القاهرة، 1978م.

115. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، مطبعة السّعادة، ط1، مصر (1324هـ، 1906م).

116. معجم الألفاظ الزراعية، مصطفى الشهابي بيروت، ط3، 1982م.

117. معجم الحيوان، أمين معلوف، القاهرة، 1932م.

118. المعجم العربي (نشأته وتطوره)، حسين نصار، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط4، (1408هـ، 1988م).

119. معجم علم اللّغة النّظري، محمّد علي الخولي، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984م.

120. المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، 1982م.

121. معجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، دار الفكر، سوريا، (د، ط)، 1979م.

122. المعجم الوسيط، (إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزّيات، حامد عبد القادر، محمّد علي النّجّار)، المكتبة الإسلامية، اسطنبول، تركيا، (د، ت)، (د، ط).

123. مع المصادر في اللّغة والأدب، إبراهيم السّمرائي، دار الفكر، للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، ط2، 1983م.

124. مفاتيح العلوم، الخوارزمي، إدارة الطّباعة المنيرية، مصر، 1342هـ.
125. مفتاح العلوم، السّكاكي، تحقيق أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، بغداد، (1402هـ، 1982م).
126. المفصل في العربية، الزّمخشري، بيروت، دار الجيل، ط2، (د، ت).
127. مقاييس اللّغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، 1366هـ.
128. المقتضب، المبرّد، تحقيق، عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلامية، القاهرة، 1389م.
129. مقدّمة الصّحاح للجوهري، أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر، 1956م.
130. مقدّمة في أصوات اللّغة العربية، عبد الفتّاح البرقاوي، مؤسسة الرّسالة، مصر، ط3، 1984م.
131. مقدّمة في المصطلحيّة، هربيرت بيثت، جنيفر دراسكار، ترجمة محمد حلمي خليل، جامعة الكويت، 2000م.
132. مقدّمة لدراسة التّراث المعجمي العربي، حلمي خليل، دار النّهضة العربية، بيروت، ط1، 1997م.
133. من أسرار اللّغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط7، 1994م.
134. مناهج البحث في اللّغة، تمام حسان، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، الدّار البيضاء، المغرب، 1986م.
135. المنهج الصّوتي للبنية العربية، عبد الصّبور شاهين، مؤسّسة الرّسالة، لبنان، بيروت، 1980م.
136. المنهجية العامّة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، (الميدان العربي)، محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.
137. منهج المعجمية، جورج ساطوري، ترجمة عبد العالي الودغيري،

منشورات كلية الآداب جامعة محمّد الخامس، طبعة المعارف الجديدة، المغرب، 1993م.

138. النّحو العربي، (قواعد وتطبيق)، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1966م.

139. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1967م.

140. النّشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ت).

141. نقد الشّعر، قدامة بن جعفر، تحقيق عبد المنعم خفاجة، دار الكتب العلمية، بيروت، (د، ت)، (د، ط).

142. نقد النّثر، قدامة بن جعفر، تحقيق عبد الحميد العبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، (1402هـ، 1982م).

143. نهاية القول المفيد في علم التجويد، تحقيق علي محمد الضباع مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، (د، ت)، (د، ط).

144. همع الهوامع، جلال الدّين السّيوطي، وطبعة السّعادة مصر، ط1، 1327هـ.

145. وقائع لغوية وأنظار نحوية، سالم علوي، دار هومة للطّباعة والنّشر، الجزائر، (د، ت) (د، ط).

المصادر الأجنبية:

1 Encyclopédique de la pléiade (le langage) Graillemard, Paris, 1968.

2 Dictionnaire encyclopédique des siens de langage seuil, Paris 1972.

3 Dictionary of long and ling, Hartman and Stork, London, 1971.

4 Dictionary of modern linguistics (English - Arabic), Dr. Samia, Dr. Karim Husam Ad - Din, Dr. Naguib - Greis, Librairie du liban publishers, 1997.

5 Le Language, édition CEPM, Paris, 1973.

فهرس المجلّات:

1. إصدارات المنظمة العربية للثقافة والفنون، تونس 1992.

2. الحضارة الإسلامية، العدد 3 نوفمبر 1997، المعهد العالي للحضارة الإسلامية، جامعة وهران، وهران، الجزائر.

3. الحضارة الإسلامية، العدد 3 نوفمبر 1998، المعهد العالي للحضارة الإسلامية، جامعة وهران، وهران، الجزائر.

4. حوليات جامعة الجزائر، جامعة الجزائر، العدد 11، 1998، الجزائر.

5. عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون العدد 3، يناير/مارس 2000، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

6. كتاب الملتقى الدولي الأول (المصطلح والمصطلحية في العلوم الإنسانية بين التراث والحداثة)، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2004.

7. الكراسة الأولى لمدونة الصوتيات العربية الحديثة، مخبر الصوتيات العربية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة، مطبعة دحماني، البليدة، الجزائر، 2005.

8. اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، عدد 1990/34، الرباط المغرب.

9. اللسان العربي مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 3، 1991، الرباط، المغرب.

10. المجلة العربية للدراسات اللغوية، مهد الخرطوم، السودان، عدد أغسطس، 1985.

11. المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، عدد أغسطس، 1989.

12. مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، أشغال ندوة اللسانيات في اللغة العربية، الجامعة التونسية، تونس، 1978.

13. منشورات كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، طبعة المعارف الجديدة، المغرب، 1993.

14. ندوة اللغة العربية والوعي القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 1986.

الرّسائل الجامعية:

1. الخفة والسهولة في الحدث اللساني، دراسة في تركيبية البنية اللغوية، أطروحة دكتوراه، عبد الحليم بن عيسى، جامعة تلمسان، 2004.

2. مصطلحات الدراسة الصوتية في التراث العربي (دراسة وتقويم)، أطروحة دكتوراه دولة، آمنة بن مالك، جامعة الجزائر، 1987.

3. المصطلحات الصوتية عند النحاة واللغويين العرب، رسالة ماجستير، المهدي بوروبة، جامعة حلب، سوريا، 1409، 1989.

فهرس الموضوعات

ṢINĀʿAT
AL-MUṢṬALAḤ AL-ṢAWTĪ
MIN AL-LISĀN AL-ʿARABĪ AL-ḤADĪṮ

by

Dr. Hicham Khalidi

